عدد 185 — 28 ذو القعدة 1446 (26 ماي 2025)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2024–2025 : دورة أبريل 2025

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2025

صفحة

•محضر الجلسة رقم 221 ليوم الثلاثاء 15 ذو القعدة 1446هـ
(13 ماي 2025م) 15952

صفحة

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

•محضر الجلسة رقم 222 ليوم الثلاثاء 22 ذو القعدة 1446هـ
(20 ماي 2025م) 15987

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 221

التاريخ: الثلاثاء 15 ذو القعدة 1446هـ (13 ماي 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وسبع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين والمحترمات،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل ذلك، أعطي الكلمة للسيد الأمين، ليتفضل ما جد من مراسلات.

فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 13 ماي 2025.

الأول، تقدم به منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المستشار لحسن نازهي، والثاني، تقدمت به المستشارة لبنى علوي.

وقد أحيلا على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن تعذر التفاعل مع الطلبين في هذه الجلسة.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصل المجلس في الفترة الممتدة ما بين 6 ماي 2025 إلى تاريخه بـ:

- 141 سؤالا شفهيا؛

- 108 أسئلة كتابية؛

- و24 جوابا كتابيا.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الآنيين الموجهين لقطاع الاقتصاد والمالية حول "منازعات الدولة".

والبداية مع سؤال من فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "تدبير منازعات الدولة والوقاية منها".

الكلمة للأستاذ السي عابد، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عابد بادل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

انعقدت في الآونة الأخيرة مناظرة وطنية حول تدبير منازعات الدولة والوقاية منها.

في هذا الإطار، نسائلكم عن الإجراءات والتدابير الكفيلة للحد من هذا المشكل وإيجاد الحلول الملائمة؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "تدبير منازعات الدولة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين، أعتقد رئيس مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، الأستاذ عبد الكريم شهيد، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن المعطيات التي كشفت عنها المناظرة الوطنية حول منازعات الدولة، المنعقدة بتاريخ 15 أبريل 2025، تشكل ناقوس خطر حقيقي بشأن تصاعد كلفة هذه المنازعات على المالية العمومية، بل إن هذه المعطيات أظهرت بشكل جلي أن المقاربة التقليدية في تدبير هذا الملف لم تعد مجدية.

السيدة الوزيرة،

إن هذه الكلفة لا تتوقف اليوم فقط عند الأداءات المالية، بل تمتد آثارها إلى تعطيل مشاريع الاستثمار وإضعاف ثقة الفاعلين

الاقتصاديين وتكريس صورة سلبية عن الإدارة العمومية، باعتبارها خصما دائما للمواطن والمقاولة.

فلقد أظهرت تقارير الوكالة القضائية للمملكة أن جزءا كبيرا من هذه المنازعات يرتبط بأخطاء إدارية، كإخلال مساطر نزع الملكية أو عدم تنفيذ الأحكام القضائية أو عدم احترام آجال الطعون.

كما أن أكثر من 65% من المنازعات التي تصدر فيها أحكاما ضد الدولة يمكن تفاديها من خلال التدخل المبكر والمواكبة القانونية المسبقة.

السيدة الوزيرة،

خلال سنة 2023، صدرت مجموعة من الأحكام، يطالب أصحابها الإدارة العمومية بتعويضات مالية مهمة، قدرت بأكثر من 11.95 مليار درهم، وهو مبلغ يفوق الميزانية المخصصة لبعض القطاعات الحكومية، ويقارب نصف الميزانية المخصصة لبعض القطاعات الأخرى.

وعليه نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة لتدبير منازعات الدولة والوقاية منها؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية للإجابة على السؤالين.

تفضلي.

السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وزارة الاقتصاد والمالية تولي أهمية بالغة لموضوع تدبير منازعات الدولة والوقاية منها، بحيث أن الوكالة القضائية للمملكة تتوصل سنويا بمعدل يقارب 20.000 قضية جديدة تهم مختلف المنازعات التي تعني الدولة والمصالح التابعة لها، إضافة إلى 200.000 من الملفات التي لازالت رائجة.

هذا فضلا عن توصلها بما يقرب 7000 حكم سنويا، يتم تحليلها لاستخلاص المعطيات الإحصائية والمؤشرات المالية ذات الصلة.

وفي هذا الإطار، بلغت القيمة المالية للفارق الذي تم توفيره لفائدة خزينة الدولة، من خلال المقارنة بين المبالغ المطالبة بها وتلك المحكوم بها خلال سنة 2024، ما يناهز 16 مليار درهم و200 مليون.

وقد وصل مجموع هذا الفارق خلال الخمس سنوات الأخيرة إلى ما يقارب 25 مليار درهم و400 مليون، دون إغفال الجهود المبذولة أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، حيث تم تجنيب خزينة المملكة أداء مبالغ مالية مهمة.

وعلى الرغم من هذه النتائج الإيجابية، فقد أبانت التقارير الرسمية عن استمرار وجود عدد من الاختلالات التي تعيق تحقيق تدبير استباقي وفعال للمنازعات، ومن بينها: تعدد المتدخلين، ضعف التنسيق بين مختلف الشركاء، ومحدودية جهود الوقاية من المنازعات ومواكبة الإدارات العمومية والرفع من منسوب التوقع القانوني، فضلا عن غياب آليات لتدبير الزمن الإجرائي وتقييم الأداء والنتائج المحققة.

ويزداد وقع هذه التحديات بالنظر إلى السياق العام الذي يشهد تزايدا ملحوظا في عدد القضايا، وفق ما تؤكده الإحصائيات المتعلقة بمنازعات الدولة، والتي عرفت في ظرف 10 سنوات ارتفاعا يناهز 100%.

وفي هذا السياق، أولا يرجع هذا الارتفاع في منسوب القضايا إلى مجموعة من العوامل، في مقدمتها اتساع نشاط الإدارة العمومية وتنوع المهام الجديدة التي أصبحت تضطلع بها في مختلف المجالات، لاسيما في سياق تنزيل الأوراش الكبرى التي تعرفها بلادنا.

وفي هذا السياق، بادرت وزارة الاقتصاد والمالية إلى تنظيم مناظرة وطنية تحت عنوان "تدبير منازعات الدولة والوقاية منها، مدخلا لصون المشروعية واستقرار الاستثمار وترشيد النفقات العمومية".

وخلصت هذه المناظرة إلى إصدار 5 توصيات رئيسية واقتراح 43 إجراء تنفيذي من أجل ضمان التدبير الجيد للمنازعات والوقاية منها.

فعلى سبيل المثال، أوصت المناظرة فيما يتعلق بمنازعات نقل الملكية والحد من ظاهرة الاعتداء المادي باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات، نذكر منها، تعديل القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة والاحتلال المؤقت من خلال إقرار مسطرة استعجالية تستجيب لمتطلبات تنفيذ المشاريع ذات الطابع الاستعجالي والاستثنائي، مع تمكين المالك من التعويض في وقت مناسب والتنصيص على إحداث لجنة إدارية للطعون تحدث لهذا الغرض، على غرار ما هو معمول به في المجال الضريبي، وذلك قبل اللجوء إلى المسطرة القضائية، وتحديد لائحة مرجعية لأثمنة العقارات وتمكين نازع الملكية من التراجع عن المسطرة بغض النظر عن المرحلة التي توجد عليه، بشرط ألا يكون العقار قد تم استعماله من طرفه.

فضلا عن توصية تهم إخراج مدونة الملك الخاص للدولة، وغير ذلك من التدابير والإجراءات.

ما غيكفيناش الوقت.

هذا، ومن أجل وضع أرضية للتعاون والتنسيق وتبادل الخبرات في مجال تدبير منازعات الدولة والوقاية منها، لاسيما فيما يتعلق بتوحيد الرؤية الاستراتيجية وتعزيز التعاون في مجال التكوين، في مجال الوقاية واليقظة وتدبير المخاطر.

تم خلال أشغال المناظرة توقيع ميثاق شبكة التعاون والتنسيق

في مجال بين الوكالة والشركاء: وزارة الداخلية ووزارة العدل والتجهيز والماء والتربية الوطنية والتعليم، وبموجب هذا الميثاق ستحدث شبكة للتنسيق والتعاون تضم الأطراف الموقعة باعتبارها القطاعات الأكثر أهمية من حيث عدد ونوعية المنازعات.

وفي الأخير، تجب الإشارة إلى أن الوزارة تعمل حاليا بتنسيق مع كل شركائها على وضع مخطط عمل وبرمجة زمنية وإحداث لجان لتتبع تنفيذ توصيات المناظرة وفق مؤشرات قياس مضبوطة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في شخص السي عابد الكلمة.

لكم الكلمة.

المستشار السيد عابد بادل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

متفقون معك بأن ملف تدبير منازعات الدولة والوقاية منها يحظى بأهمية بالغة جدا من طرفنا جميعا، حكومة وبرلمانا، لأنه يتقاطع بشكل كبير مع كل السياسات العمومية التي تهم مختلف القطاعات، خصوصا أن هذا الملف له راهنيته التي تحتم تضافر جهود جميع الأطراف لإيجاد بدائل حقيقة لتدبير هذه المنازعات التي تترك وراءها كلفة مالية باهظة.

حيث شهدت منحى تصاعدي ملحوظ في السنوات الأخيرة، أثرت بشكل سلبي وملموس على منظومة الاستثمارات وعلى مناخ الأعمال، فضلا على تأثيرها المباشر على البرامج والمشاريع التي تنفذها الإدارة المغربية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ننوه بالمناظرة الوطنية التي عقدتموها مؤخرا بسلا، مشيدين بمخرجاتها القيمة، فاليوم أمام ارتفاع وثيرة منازعات الدولة ندعوكم إلى:

- اعتماد استراتيجية وطنية لتدبير هذه المنازعات وفق رؤية تشاركية؛

- اعتماد وسائل بديلة لفض هذه المنازعات قبل رفعها أمام المحاكم من خلال التحكيم وتفعيل لجنة فصل المنازعات بوزارة الاقتصاد والمالية؛

- الرقمنة في تدبير المنازعات والوقاية منها بشكل أمثل؛

- الاعتماد على خلية اليقظة والاستباقية.

وفي الأخير، نطالبكم السيدة الوزيرة المحترمة، باستحضار المنازعات العقارية لأشخاص القانون العام وأثرها على حق الملكية والمشاريع الاستثمارية، فضلا عن إيجاد حلول ناجحة بما تضمن جميع الحقوق لأطراف المنازعات بغية توفير أرضية صلبة وسليمة لمنظومة استثمارية آمنة تساهم في تعزيز صمود اقتصادنا الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كذلك، في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للسيد رئيس مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيدة الوزيرة،

إننا اليوم نثمن الجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل تحسين حكامة المنازعات القضائية، لكن في نفس الوقت نؤكد على ضرورة إعادة النظر في فلسفة التعاطي مع هذه النزاعات واعتماد مقاربة استباقية ووقائية تجعل من احترام المشروعية القانونية والتدبير الرشيد للملفات الإدارية مدخلا أساسيا لصون المال العام وتعزيز ثقة المواطن في الدولة، وذلك باستلهام الممارسات الفضلى من التجارب المقارنة الرائدة في هذا المجال، بغية تطوير حلول مبتكرة تستجيب للتحديات الراهنة وتستشرف المستقبل.

وفي نفس السياق، نؤكد على ضرورة تفعيل التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية في أقرب الآجال، وعلى رأسها إحداث بنك وطني للمنازعات لتتبع القضايا المتكررة واقتراح حلول وقائية، دون أن ننسى مراجعة الإطار القانوني وتجميع النصوص القانونية المنظمة لمهام الوكالة القضائية للمملكة على نحو يؤهلها للعب دور المنسق الوطني لبرامج الوقاية من المنازعات والدفاع عن مصالح الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية وحماية المال العام أمام القضاء، مع ضرورة سن مقتضى تشريعي يلزم إدخال الوكالة القضائية للمملكة في جميع الدعاوى المرفوعة من أو ضد الدولة ومؤسساتها وفروعها لتمكنها من تتبع جميع القضايا، وذلك تحت طائلة عدم القبول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لك السيدة الوزيرة في إطار ما تبقى لك من الوقت.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

بغيت غير نوضح بأن فهاذ العشر سنوات ارتفعت القضايا المرفوعة ضد الدولة، ولكن الأحكام الصادرة ضد الدولة كاين نوع من الاستقرار، ارتفعت إلا بـ10%، وكنخصصو 2.9 مليار درهم تقريبا باش للأحكام اللي صدرت ضد الدولة.

كيف ما قلت، الوكالة كتكلف تقريبا بالثلث ديال هاذ النزاعات، وبالتالي الحل هو بالطبع تكون نجاعة أكبر فالوكالة، ولكن أكثر من ذاك الشي خص التنسيق مع جميع القطاعات والمؤسسات العمومية، كان هذا هو الهدف الأول من هاذ المناظرة، وكاينة استراتيجية واتفاقيات مع كل الشركاء باش ندافعو على مصالح الدولة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤالان الآنيان الموواليان حول "إصلاح المقاولات العمومية" تجمعهما أيضا وحدة الموضوع، لذا، سنعرضهما دفعة واحدة.

البداية، مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "مآل إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع، أعتقد سعيد شاكر، هو الذي سيتولى طرح هاذ السؤال.

تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن مآل إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "التدابير العاجلة لإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

مولاي مسعود أكناو، تفضل.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

حول التدابير العاجلة لإصلاح المؤسسات العمومية، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، للرد على السؤالين.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السادة المستشارون المحترمون.

أولا، كيما ذكرتو، إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، يعتبر من الأوراش الكبرى التي تحظى بعناية خاصة من لدن الحكومة، تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية، وعملا بمضامين قانون الإطار 50.21، المتعلق بإصلاح هذه الهيئات، الذي دخل حيز التنفيذ، ويعد بمثابة خارطة طريق واضحة لإعادة هيكلة عدد ديال المؤسسات وهاذ القطاع الحيوي بشكل عام.

وفهاذ الإطار، تم اتخاذ جملة من التدابير العملية، لتفعيل هذا الإصلاح من أبرزها:

إرساء الإطار المؤسساتي للإصلاح، وكذلك إحداث الوكالة الوطنية للتدبير الإستراتيجي للمؤسسات والمقاولات العمومية.

بالطبع، تم إعداد عدد ديال النصوص القانونية والتنظيمية، اللي شاركنا جميعا في إخراجها مشكورين مع مجلسكم الموقر.

كذلك، برنامج عملية إعادة الهيكلة، أشنو كتعني هاذ الهيكلة؟ كتعني:

تجميع بعض المؤسسات العمومية؛

دمج المقاولات أو الشركات التابعة؛

تصفية بعض المؤسسات أو المقاولات العمومية، اللي ما بقاش نقولو عندها مهام ديالها متجاوزة؛

مراجعة مهام بعض المؤسسات العمومية.

إيلا اسمحتو لي، هاذ المؤسسات والمقاولات العمومية، نقدو نقولو كاينين صنفين:

هاذيك اللي كتوصي عليها المديرية ديال المنشآت والمقاولات العمومية، خصنا نعرفو بأن إضافة لهاذ المهام اللي قلت أنها تصفية بعض المؤسسات أو دمج بعض الآخرين، كاين مواكبة إصلاحات مهمة جدا، ونذكر منها:

- الإصلاح ديال الصحة: فكتعرفو بأن كاين مجموعات صحية ترابية، هذا نقولو اللي عندها دور جديد، فكاين مواكبة ديال هاذ الإصلاحات الهيكلية؛

- كذلك، الإصلاح اللي جا فتوزيع الماء والكهرباء مع الشركات متعددة الخدمات؛

- كاين كذلك، عمل ديال هاذ المديرية ديال المنشآت لمواكبة هاذ

القطاعات الحيوية.

بالطبع خص كذلك، بعض نقولو المؤسسات اللي ما بقاش عندها واحد الدور، نظرا لهاذ التطورات، واحنا كنشتغلو كذلك، إما على دمج البعض منها أو تصفية البعض منها، ونذكر كذلك (l'OCE[1])، اللي كتعرفو ديال التجارة الخارجية، اللي ما بقاش عندها نقولو دور، نظرا نقولو للهياكل والمؤسسات العمومية الجديدة، هذا فيما يخص المديرية ديال المنشآت والمؤسسات العمومية.

فيما يخص الوكالة الوطنية للتدبير الإستراتيجي، نذكر أن كنتكلمو على 57 مؤسسة ومقاولة عمومية، رقم المعاملات تقريبا 240 مليار درهم في 2024، أرباح أو عائدات تقريبا ديال 13 مليار درهم.

الوكالة الوطنية أولا، خرجات أول نقولو استراتيجية مساهماتية للدولة، هذا شيء مهم جدا ومكسب، لأنه غيعطينا خارطة الطريق، أشنو هي الاستراتيجية اللي بغينا لهاذ المؤسسات والمقاولات العمومية اللي عندها دورين:

هي عندها دور نقولو اجتماعي أو مجتمعاتي لبعض الخدمات، ولكن كذلك كتعمل فواحد النطاق نقولو تجاري واللي فيه تنافس، وبالتالي مطالبة كذلك بأرباح ونقولو مداخيل مهمة جدا.

كاين كذلك مجهود كبير في الحكامة والحوكمة، فكاين إعادة النظر في المجالس الإدارية لأن عندها دور مهم، ملي كنقول إعادة النظر هي أن القطاعات الوزارية الوصية ترسل ممثلين اللي عندهم القرار باش يكونو يحضرو، كذلك عندنا متصرفين نقولو مستقلين وشرعنا جميعا فهاذ المجال باش يكون القيام بعمل فهاذ المؤسسات، في الحوكمة كذلك كاين عقود برامج، كاين تتبع دقيق للأداء ديال هاذ المؤسسات، وكذلك كاين دراسات قطاعية.

اليوم، طلقنا دراسة فيما يخص القطاع المالي على سبيل المثال، فالدولة عندها محفظة في العديد ديال المؤسسات المالية، خصنا واحد النظرة باش نقولو إينا قطاع اللي الدولة خصها تبقى في القطاع المالي، لأن كاين سياسات عمومية اللي خص الدولة تقوم بها، وكاين يمكن مجالات أخرى اللي لا داعي للدولة باش تبقى فهاذ القطاع هذا، واحد من الدراسات كذلك في القطاع السمعي البصري.

فاحنا اليوم شرعنا كذلك باش يكون واحد القطب عمومي، وكنعرفو أن كاين واحد التواريخ جد مهمة من ضمنها كأس العالم، وبالتالي هاذ القطاع خصو استثمارات، خص واحد النظرة، هذا غير بعض الأمثلة حول عدد كبير ديال الأوراش، فهاذ الإصلاح ديال القطاعات والمؤسسات العمومية.

[1] **O**ffice de **C**ommercialisation et d'**E**xportation.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للأستاذ سعيد شاكر، فليتفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

من خلال الجواب ديالكم كيتبين النجاح ديالكم في تنزيل التوجهات الملكية السامية وفالتنزيل كذلك ديال توصيات النموذج التنموي، الرامية إلى تفعيل مقتضيات القانون الإطار رقم 50.21 من خلال تفعيل ومن خلال إصدار مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية ومن خلال إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية، لهذا وجب علينا شكر الحكومة ووجب علينا شكر وزارتكم لما تقدمونه من مجهودات لفائدة الوطن والمواطنين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نظرا للدور الطلائعي لوزارتكم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، ولاسيما مديرية المنشآت العامة والخوصصة، يعني بخصوص ما هو اجتماعي، ما هو تنموي، ما هو اقتصادي، ونظرا كذلك للدور ديال المؤسسات والمقاولات العمومية، يعني كذلك على المستوى الاجتماعي، وهنا كنخص الشق الاستثماري وكنخص مثلا القطاعات الحيوية منها الماء، الكهرباء، الطرق، الصحة، التعليم... إلى آخره.

لذا، السيدة الوزيرة المحترمة، ندعوكم:

أولا، إلى الأخذ بعين الاعتبار التنسيق مع الشركاء من أجل المزيد من التشريعات يعني النصوص التشريعية والتنظيمية المتبقية.

ثانيا، تعزيز ودعم مديرية المنشآت العامة والخوصصة من أجل كذلك باش تساهم بشكل فعال فهاذ القطاع، لأن إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية هو مربط الفرس، السيدة الوزيرة المحترمة، الوثيرة فعلا بطيئة بعض الشيء، لهذا نطالب وندعو بتسريع هاذ الوثيرة.

كما ندعو كذلك إلى إعادة هيكلة، إخراج هيكلة المديرية، مديرية المنشآت العامة والخوصصة، وإخراجها إلى الوجود.

وبغينا نشيرو لأن عندنا اقتراحات كذلك متعلقة بتسريع تنزيل واعتماد مشروع مرسوم متعلق بعقود البرامج بين الدولة وبين المؤسسات والمقاولات العمومية.

الهدف من هاذ الشي كامل هو تفعيل الشراكة كذلك بين المقاولات بين القطاعين العام والخاص، لأن الهدف، كيف ما قلت، هو تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة وإنجاز مشاريع تنموية على الصعيد الجهوي، اللي ممكن تعود بالفضل على المواطنين والوطن.

والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

كذلك، في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للسيد الرئيس مولاي مسعود.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

بداية، نود أن نشكركم على تفاعلكم مع سؤالنا حول التدابير العاجلة لإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، والذي يعتبر ورشا وطنيا إستراتيجيا، كما نثمن الانخراط الجاد والمسؤول للحكومة في هذا الورش، بالنظر لما يمثله من رهان كبير على مستوى الحكامة وإنجاح تنزيل النموذج التنموي الجديد وضمان فعالية الانفاق العمومي.

السيدة الوزيرة،

لا يخفى عليكم أو على أحد أن العديد من المؤسسات والمقاولات العمومية على أهميتها في النسيج الاقتصادي الوطني، عانت ولازالت تعاني منذ سنوات من اختلالات هيكلية ومالية، وهو ما أدى إلى ضعف مردوديتها وتراجع جودة الخدمات التي تقدمها، بل أصبحت عالة على التطور الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا.

كما تعاني من تداخل الاختصاصات بين العديد منها وضعف الأثر التنموي على أرض الواقع ومحدودية خلق فرص الشغل أيضا.

لذلك، نثمن عاليا إحداث الوكالة الوطنية لنجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، كمؤشر إيجابي.

وفي هذا الإطار، نطلب منكم، السيدة الوزيرة، الحضور للجنة المالية بحضور السيد المدير العام، للنظر فيما تحقق من إصلاحات تهم المؤسسات والمقاولات العمومية وإبراز الإنجازات التي حققتها بلادنا في هذا المجال، خاصة وأن مجلس المستشارين يتميز بتركيبته التي تضم ممثلين عن مختلف القطاعات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد أعطى جلالة الملك، حفظه الله، توجيهاته السامية في 2021، من أجل إنجاز إصلاحات عميقة في القطاع العمومي، ليلعب دورا أكبر كرافعة أساسية في مواكبة النمو الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب.

لذلك، نرى أن الإصلاح ينبغي ألا يقتصر فقط على إعادة هيكلة أو تجميع بعض المؤسسات، بل يجب أن يمتد إلى ما يلي:

- تعزيز الشفافية في تدبير هذه المؤسسات؛

- إرساء منظومة تقييم صارمة للأداء؛

- تعيين الكفاءات على رأسها وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- وكذلك اعتماد معايير واضحة في دعمها المادي وتطوير آلية الحكامة الداخلية.

شكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة فيما تبقى لك من الوقت.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا.

كما ذكرت السيد الرئيس، ما بقاش بزاف دالوقت، وبالتالي أظن أن اقتراح السيد الرئيس ديال اللجنة هو فالصواب، باش احنا رهن الإشارة باش نجيو نقدمو هاذ الإصلاح العميق، تنتكلمو على محفظة تقريبا فيهم 271 مقاولة.

إذن ما نختلفوش في أن خص التسريع ديال الإصلاح، كاين عدد دالإكراهات، تلقيت الرسالة ديال المديرية، ولكن بغيتكم تعرفو بأن اعطيناها موارد إضافية وتم، نقولو، إعادة تنظيم هاذ المديرية، ولكن نقول لهم يرتاحو لأن غنعطيهم جميع الإمكانيات باش يتمكنو من هاذ الإصلاح، ونشوفو إن شاء الله تاريخ باش نقدمو في اللجنة وناخذو الوقت الكافي باش ندخلو في التفاصيل ديال هاذ الإصلاح.

برامج العقود، اسمح لي، كاين واحد اليوم مع (la RAM[2])، ولكن تنشتغلو كذلك على نصوص وعدد ديال عقود برامج، اللي جاية إن شاء الله، في الأسابيع المقبلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل إلى السؤالين المواليين حول "الاقتصاد غير المهيكل"، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا غادي نعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، موضوعه "إصلاح القطاع غير المهيكل وإدماجه في الدورة الاقتصادية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

[2] **R**oyal **A**ir **M**aroc.

أعتقد السيدة فتيحة خورطال.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن إصلاح القطاع غير المهيكل وإدماجه في الدورة الاقتصادية، نسائلكم السيدة الوزيرة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي موضوعه "مقاربة الحد من حجم الاقتصاد غير المهيكل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي حداد الرئيس المحترم.

تفضل.

المستشار السيد لحسن حداد:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

التقرير ديال مؤسسة دولية اللي خرج في أبريل 2025 قال بأنه 83% من المقاولات المغربية تتنشط فالقطاع غير المهيكل، هذا رقم مقلق والمعدل فالمنطقة العربية هو 50% ديال القطاع غير المهيكل.

وكذلك، يعني أنه هناك فهاذ التقرير هذا بين بأن هناك هشاشة ديال المقاولات المغربية مقارنة مع دول مماثلة، إذن راه يمكن ليها هاذ المقاولات تنزل للقطاع غير المهيكل في أي لحظة.

فسؤالنا بالنسبة ليك السيدة الوزيرة، ما هي الإجراءات اللي اتخذتها الحكومة باش تتفاعل مع هذا الرقم وتفاعل كذلك مع إشكالية القطاع غير المهيكل بشكل عام؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزيرة للإجابة على السؤالين.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار المحترم،

أظن أن هاذ الموضوع ديال القطاع غير المهيكل ما خصناش نتكلمو عليه بشكل محتشم، هو واقع اليوم كاين والحكومة عملات وكتعمل عدد ديال التدابير باش نوجدو حلول عملية باش هاذ الناس اللي كيشتغلو اللي عندهم دخل واللي عندهم الرغبة فالعمل نلقاو لهم حلول.

هاذ الحلول نقولو كاين 3 ديال الأصناف:

أولا، اليوم جميع السياسات القطاعية ديال القطاعات الإنتاجية، السياحة، الفلاحة، التجارة وغيرها، عندها عدد ديال التدابير باش هاذ الشركات اللي كتشتغل فالقطاع غير المهيكل تلقى وسيلة باش تنتقل للقطاع المهيكل، أظن أن السيد وزير التجارة أعطاكم معطيات مؤخرا حول التجارة فالقطاع غير المهيكل، تم إيجاد حلول تقريبا 85 ألف ديال التجار باش يدخلو للقطاع المهيكل، هذا من جهة.

وخارطة الطريق اللي كنشتغلو عليها اليوم في مجال التشغيل كتلقى كذلك حلولا لهاذ القطاع غير المهيكل، فمثال من هذا هو أن المبادرات للتشغيل كانت كتخذى إلا للناس اللي عندهم شهادات أو دبلومات، هاذ القطاع غير المهيكل حتى هو بغى كفاءات، ولكن كفاءات اللي ما عندهاش دبلومات، وراه غادي يكون السيد الوزير يعطيكم معطيات أكثر على هاذ التدابير.

من جهة أخرى، كاين الإصلاح الضريبي، الإصلاح الضريبي حتى هو من شأنه أنه يساعدنا على محاربة هاذ القطاع غير المهيكل.

فأولا، كان تصميم عدد ديال التدابير باش تمكن، كنتكلمو على المساهمة (CPU[3]) اللي ساعدات كذلك المقاول الذاتي، بالرغم من أن حتى المقاول الذاتي يمكن حان الوقت باش إعادة النظر، ولكن راه اعطى كذلك الأكل ديالو فهاذ النطاق.

كذلك، المساهمات انخفضت فالقطاع الضريبي باش يكون نقولو تحفيز للشركات اللي بغات تتنقل من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل، حتى الإصلاح اللي عملناه فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتغطية الصحية غتساعد كذلك على هاذ القطاع غير المهيكل شفنا بأن عدد الناس ما كانش عندهم رغبة، أولا أنهم يصرحو بالعمال أو لا بنفسهم فهاذ الصندوق لأن ما كان حتى منفعة، ما كاين لا تغطية صحية، اليوم كاين نقولو واحد الخدمات اللي كتشجع القطاع غير المهيكل باش يجي.

كذلك، فيما يخص التقاعد، هاذيك العتبة د 1320 يوم كان الناس كيقولو علاش غادي نصرح بالناس، علاش غادي ندفع واحد الاشتراكات، ما غادي نستافد من والو في التقاعد، فالوقت اللي اليوم جينا بمساعدة الجميع بواحد القانون جديد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كنشوفو كذلك أن هاذ السنة أكثر من 33.000

[3] **C**ontribution **P**rofessionnelle **U**nique.

ديال الناس غادي يستافدو من واحد نقولو الدخل فالتقاعد، إذن حتى هو من شأنه يساعدنا.

هذا كنتكلم على الناس اللي بغاو يشتغلو وعندهم مقاولات ما لقاوش حلول، إذن خصنا نواكبوهم، كنتكلم كذلك على نقولو التمويل ديال هاذ الشركات.

كاين من جهة أخرى شركات يمكن في القطاع المهيكل، ولكن كتشتغل بالقطاع غير المهيكل باش ما تصرحش بكل العملاء أو بالمداخيل، هاذو كاين حل واحد، محاربة هاذ الآفة وإدارة الضرائب، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اللي كذلك فنفس القانون اللي اعطينا حقوق جديدة للمتقاعدين أو لا الشغيلة، اعطينا كذلك حقوق جديدة للصندوق باش يحارب نقولو هاذ الظاهرة ديال التهرب.

إذن هذا نقولو وضع اللي كيفرض راسو علينا اليوم، ولكن أظن أن المجهود في الاستثمارات، أن هاذ الإصلاحات الضريبية، الإصلاحات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتحسيس حتى هو شيء مهم جدا، نقولو المغاربة حقوقكم كاينة، وخصنا ندافعو عليهم وبمساعدة الجميع إن شاء الله نقلصو من هاذ القطاع غير المهيكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب أعطي الكلمة للأستاذة فتيحة خورتال.

تفضلي، أستاذة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

لقد أصبح الاقتصاد غير المنظم، لا نقصد طبعا الاقتصاد غير المنظم المعيشي، يشكل أحد التحديات الكبيرة التي تحد من وثيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، بل أصبح يشكل ظاهرة مستعصية ومصدر قلق في المنظومة الاقتصادية الوطنية، واستنادا إلى أرقام بنك المغرب، فإن حجم هذه الظاهرة يمثل 30% من الناتج الداخلي الإجمالي، كما أن 80% من اليد العاملة تقوم بأعمال تندرج ضمن الاقتصاد غير المنظم حسب تقديرات بعض المؤسسات الوطنية والدولية، كان آخرها تقرير صادر عن البنك الدولي الذي سجل أن 80% من المقاولات المغربية تنشط في القطاع غير الرسمي.

نعم، إن الاقتصاد غير المنظم يمكن شرائح مهمة من المواطنات والمواطنين من إيجاد مصدرا للعيش والهروب من شبح البطالة، إلا أنه في الوقت ذاته يعمق بشكل كبير من الهشاشة في سوق الشغل، ويلحق أضرارا بالاقتصاد الوطني، ناهيك عن أن الاقتصاد غير المنظم تستفيد منه بشكل أساسي فئات قليلة على حساب الاستمرار في استغلال الضعف والهشاشة الاجتماعية لفئات عريضة من الشغيلة التي تحرم من حقوقها، كالحماية الاجتماعية والحد الأدنى من الأجر والتصريح لدى الضمان الاجتماعي، وغيرها من الحقوق الاجتماعية.

لذلك، بات من الضروري التعجيل باتخاذ ما يلزم من التدابير والإصلاحات لتفادي تحول هذا القطاع إلى عامل لعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم جهودكم الكبيرة التي تبذلونها، خاصة على مستوى قوانين المالية عبر اتخاذكم العديد من الإجراءات والتدابير والإصلاحات التي همت على الخصوص الضريبة على القيمة المضافة، كإحداث نظام التصفية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة وتوسيع نطاق هذه الضريبة، وإحداث مساهمة مهنية موحدة لفائدة بعض الأشخاص والإعفاءات الضريبية، بالإضافة إلى ما تشهده بلادنا على مستوى دعم الاستثمار والمقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة، والتحفيزات التي أتى بها ورصد الحماية الاجتماعية، إلا أن تحديات تنظيم وهيكلة الاقتصاد غير المنظم لازالت قائمة بقوة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن أحد كوابح الاقتصاد الوطني هو استمرار الاقتصاد غير المنظم، لذلك من المشروع التساؤل اليوم عن الإجراءات والتدابير التي سوف تتخذونها لوقف زحف هذه الظاهرة، التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للاقتصاد الوطني، بما في ذلك الأنشطة الخفية التي تمارسها بعض المقاولات المهيكلة، كالتصريح الناقص برقم المعاملات وبالعدد الحقيقي للأجراء، بهدف التملص من التزاماتها الاجتماعية والضريبية، رغم توفرها على الموارد اللازمة لذلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة.

كما أعطي الكلمة في إطار التعقيب للسيد الرئيس لحسن حداد.

فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد لحسن حداد:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

الاقتصاد غير المهيكل تيمثل تقريبا واحد 30% من الناتج الداخلي الخام ديال بلادنا، وتيمس الملايين ديال المغاربة، وكما قلت هذا واقع ما خصناش نهربو منه، ولكن وراء هاذ الرقم هذا كاينين عائلات تتكافح باش تعيش، كاينين شباب تيقلبو على فرص وخدامة بلا حد أدنى من الأجور، وربما بلا تسجيل في الضمان الاجتماعي.

وعلاش كاين هاذ الاقتصاد غير المهيكل؟

وعلاش باقي يعني في المغرب؟

احنا تنتكلمو عليه هاذي سنوات وهاذي عقود، علاش؟

لأنه تيزدهر فالبلايص اللي تيفشل فيها الاقتصاد المهيكل، البيروقراطية اللي تتخنق المقاولين، الضرائب الثقيلة اللي تتخنق الشركات الصغيرة، الوصول للتمويل تيبقى حلم ما تيوصل لو إلا القليل من الناس، والنتيجة تيولي الاقتصاد غير المهيكل هو الملاذ ديال الكثير من الناس.

السيدة الوزيرة،

أشنو دارت الحكومة باش تواجه هاذ المشكل؟

مشكورين هاذ المجهودات اللي قلتو، تدير الرقمنة، تبسيط الإجراءات الإدارية، مبادرة المقاول الذاتي كانت خطوة مهمة رغم السطو عليها من طرف البعض، كولشي هاذ الشي كاين ومهم جدا، وتنشكرو الحكومة على هاذ العمل هذا، ولكن راه ما كافيش.

يعني أنه الآن يعني كاين تقرير ديال منظمة دولية تيقول لنا 83% ديال المقاولات هي كاينة، إذن راه ما كافيش، إذن خصنا لابد أننا نشوفو أشنو هي بعض الإجراءات اللي تتقوم بها دول أخرى، تكلمتو عليها السيدة الوزيرة، ولكن لابد أننا نأكد عليها.

الشركات الصغرى مثلا كاين اللي دارو برنامج ديال تأسيس شركات صغرى وخفض المصاريف والوقت ديالها وشجعو فهاذ الإطار هذا، كاينة دول اللي نجحت فهاذ المسألة، كاين دول اللي يعني أنه عندها الاقتصاد غير المهيكل، ولكن اخذاو تغطية اجتماعية بلا ما يمرو على المشغل، هاذي راه بدينا في هاذ المسألة وخصنا لابد أننا نمشيو فيها، كاين اللي قدمو تحفيزات ضريبية للشركات الصغيرة ديال القطاع غير المهيكل، ووسعو القاعدة الضريبية ديالهم.

إذن خصنا لابد نستافدو من هاذ التجارب هاذي، ولكن نزيدو نبسطو الإجراءات، السيدة الوزيرة، باش نقدرو نخلقو شركات، باش يمكن لنا أننا نشجعو الشباب في القرى وفي المناطق البعيدة، والنساء راه هذاك التقرير بين كذلك أنه العدد ديال النساء اللي هوما كذلك في الشغل، واللي هوما في الاقتصاد المهيكل يعني قليل جدا، نعطيو تحفيزات ضريبية، كما قلتو السيدة الوزيرة مهمة، ولكن تحفيزات مباشرة لخلق هاذ الشركات الصغرى، نديرو التغطية الاجتماعية رغم أن بعض المشغلين ما تيبغيوش يعملو هاذ المسألة هاذي، ونديرو حملات ديال التوعية والتكوين، هاذي مهمة جدا.

الأهم، السيدة الوزيرة، وهو أنه كيفاش تنشوفو هاذ القطاع غير المهيكل، نعم، راه يعني ما شي فقط خصنا نقبلوه، ولكن راه كذلك راه فرصة اللي خصنا أننا نستافدو منها ونمر للقطاع المهيكل.

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيبين إيلا بغيتي.

باقي لك دقيقة وشي حاجة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

ما يمكن لنا غير نتافقو بأن لابد بتسريع، نقول، جميع التدابير وجميع الإستراتيجيات، وإيلا كان 30% أنا ما عرفت هاذ الدراسات، عارفين هاذ الدراسات، ولكن إلى تنتكلمو على 30% ديال الناتج الداخلي الخام، نقدو نقولو هاذي (c'est une bonne nouvelle) لأن كاين مجال للارتفاع أولا ديال الناتج الداخلي الخام ومداخيل الدولة.

اللي بغيت نقول أن هاذ الإصلاحات هي إصلاحات اللي تمت فهاذ 3 أو 4 السنوات الأخيرة، اللي هو التغطية الصحية، باش نشجعو الناس على التسجيل، كذلك هاذ الإصلاح الضريبي، وعملنا كذلك تحفيزات باش قلنا للناس اللي كانو في واحد الحالة غير سليمة انهم يجيو يصرحو، راه شفنا العملية كذلك غير فهاذ آخر السنة.

إذن كاينة مجموعة ديال هاذ التدابير، كاين كذلك مواكبة المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، خرج المرسوم، كاين تدابير، كاين تبسيط المساطر، كاين فالشغل بأن هوما اللي كيبداو فالقطاع المهيكل، ومن بعد أدنى صعوبة كيمشيو للقطاع غير المهيكل، وما ننساوش بأن كانت تداعيات كوفيد، ما بغيناش احنا نتخباو فالأزمة، ولكن هاذوك الشركات راه مازال كانت عندهم معاناة، وخصنا مازال نواكبوهم باش يوقفو، لأنهم كيمثلو أكثر من 80% ديال النسيج الاقتصادي ديال بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السابع للفريق الحركي، موضوعه "حماية المستهلك وضبط الأسعار في ظل التقلبات الاقتصادية".

الكلمة للسي عبد الله مكاوي، تفضل.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رغم كل التدابير الحكومية المعلنة والتي يتم تسويقها، فالمواطن والمستهلك يعاني أمام الغلاء في كل شيء والبطالة تتمدد والهشاشة الاجتماعية والمجالية تتوسع.

فماذا أنتم فاعلون السيدة الوزيرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيد المستشار المحترم،

المعاناة يمكن كاينة، لأن كانت سنوات ديال الأزمات واحنا ما كنتسوقوش نقولو رسائل للمواطنين، وإنما كنعرفوهم بالتدابير اللي قمنا بها وغنذكرو بها:

أولا، فيما يخص نقولو المراقبة، لأن هاذي مهمة ديال الحكومة وديال نقولو هو المراقبة ديال الأسواق غير فهاذ السنوات الأخيرة، تقريبا 350 ألف ديال نقط البيع اللي كيتم نقولو المراقبة ديالها ميدانيا، أكثر من 15 ألف مخالفة؛

وكاين تكثيف الجهود، باش نقولو للناس فالأسواق أنهم خصهم يحترمو المواطن ويحترمو الأسعار.

عمليا أشنو ما عملناش؟ لا، عملنا.

أولا، فيما يخص تدبير الأسعار، وطلبتو مني نذكر، دعم المواد الأساسية اللي كلف أكثر من 100 مليار ديال الدرهم، خلال الفترة الممتدة من 2022-2025، نذكرو جميعا فبراير 2023، اللي كان التضخم فالذروة ديالو ديال 13%، اليوم قلنا غادي انخفض أقل من 2%، راه انخفض أقل من 2%، وإن شاء الله يبقى فهاذ المستوى.

كذلك، البرامج لمكافحة آثار الجفاف، بلا ما نذكر بها كلها؛

أسعار الكهرباء والماء، راه عرفنا عالميا ونقارنو أنفسنا، وراه شفتو أشنو وقع، عمرنا ما مسنا الأسعار دالكهرباء، بل أكثر من هذا، أسعار ديال نقولو ديال الضريبة على القيمة المضافة، راه خفضناها في المواد الأساسية.

إذن، كان نقولو تحفيزات أو لا مساعدات فالعرض، وكاين كذلك دعم القدرة الشرائية، حوار اجتماعي اللي عرفتوه اشنو كلف؛

كذلك، القطاع الخاص مشكورا، اللي جوج دالمرات وهو كيقبل أن نرفعو، نقولو الحد الأدنى للأجور، لا فالقطاع المالي ولا فالقطاع الفلاحي.

باش نكونو واضحين، ما كنروجوشاي، كنعملو برامج كنشتغلو، واجب علينا أن نتفاعلو مع هاذ الأزمة، واش الأسعار كلها رجعات ما قبل هاذ الأزمات؟ يمكن لا، ولكن العدد منها راه انخفضات، كنذكرو غير ملي كيطلعو، احنا ما جيناش هنا نقولو الأرقام، راه كولشي كيدير (plein)، راه عارف شحال انخفض، واش كيعني بأن غادي نتمكنو من هاذ الأسعار كلها؟ لا، ولكن خفضنا نقولو التضخم، الأسعار انخفضت، ساعدنا المواطنين، اتخذنا المسؤولية ديالنا، ومازال مواكبين، ولكن أهم حاجة هو نبقاو فالإصلاحات ونبقاو فالاستثمارات، لأن خص الجواب يكون عندو استدامة باش يكون التفاعل مع هاذ الأسعار.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السي مكاوي.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السيدة الوزيرة، رغم المجهودات المبذولة والبرامج المسطرة، لازال الوضع الاجتماعي مقلق للغاية جراء غياب إجراءات حكومية ناجعة للتحكم في الأسعار والحد من الغلاء في المحروقات والمواد الغذائية ومختلف السلع والخدمات والهشاشة الاجتماعية والمجالية تتمدد وتتوسع، وسقف البطالة يسجل نسبا غير مسبوقة حيث بلغت 13.3% خلال الفصل الأول من السنة الجارية، ومس تدهور مستوى معيشة 80.9% من الأسر المغربية وفق إجراء الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، بل وصلت البطالة حد 21.3 كمعدل وطني وفق نتائج الإحصاء للسكن والسكنى لسنة 2024.

ثالثا، السيدة الوزيرة في ظل هذه الوضعية ومن واقع معارضة حركية تقدم البديل ولا تكتفي بالتشخيص، نؤكد على ما يلي:

أولا: ما المانع لعدم استعمال الهوامش الواردة في قانون حرية الاسعار والمنافسة التي تسمح بالتسقيف المؤقت لأسعار المواد الأساسية، في صدارتها المحروقات، على شاكلة لجوء الحكومة إلى استعمال الهوامش المالية والقانونية لتمويل مؤسسات عمومية دون أدنى رقابة لتدبيرها وحكامتها؛

ثانيا: لماذا لا تستعملون الهوامش المالية لدعم صناديق التقاعد والتأمين المهددة بالإفلاس، بدل استهداف جيوب وأعمال الموظفين والأجراء، ذلك في ظل ارتفاع مداخيل الميزانية جراء تضريب الشركات والأشخاص الذاتيين، وإعادة التسوية الطوعية واللجوء للتمويل المبتكر كشكل جديد لخوصصة الخدمات الاجتماعية دون إطار قانون واضح؛

ثالثا: ما المانع في ظل محدودية آثار برامج الدعم الاجتماعي المباشر

ودعم السكن وأوراش وفرصة جراء فقدانها لأسس التمويل المستدام ولقيم الإنصاف المجالي والاجتماعي، لو بادرتم إلى بناء المؤشرات والمعايير للاستفادة على أساس الجهوية وفق مؤشرات التنمية البشرية والمجالية؛

رابعا: لماذا تصر الحكومة ومن يدعمها على رفض ربط المسؤولية بالمحاسبة في مجال دعم الفراقشية والشناقة، وفي مختلف أشكال الدعم القطاعي، دون نجاعة ولا رؤية ولا تقييم، في ظل فشل المخططات القطاعية، خاصة في مجالات الفلاحة والصيد والبحري، وغيرها في توفر الأمن والاكتفاء الغذائي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد مكاوي.

الكلمة لك فيما تبقى من الوقت، بقي لك الوقت قليل، شي 16 و15 ثواني.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

إيوا إيلا قليل.

بغيت غير نقول على هاذ الحساب، نقولو كاين معطيات على الأرقام وعلى الأسعار اللي انخفضت والتضخم اللي انخفض، وكذلك على البطالة اللي انخفض، وتخلقو نقولو مناصب شغل.

والزميل ديالي، السيد الوزير، غيتكلم، نقولو، بالأرقام على هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن ننتقل للسؤال الثامن موضوعه "السياسة الضريبية والعدالة الجبائية."

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الأستاذة زهرة محسين.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

الإصلاح الضريبي هو عملية مراجعة شاملة للنظام الجبائي بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والنجاعة الاقتصادية وضمان تمويل مستدام للخدمات العمومية، كما أكدت المناظرة الوطنية للجبايات.

فما هي الإجراءات لتنزيل هذا الإصلاح في شموليته لضمان عدالة جبائية وتخفيف العبء الضريبي على الأجراء؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أظن أن الاستراتيجية اللي التزمت بها الحكومة للإصلاح الضريبي غياخذ شوية الوقت، ولكن اللي نقولو أنه الاستراتيجية معتمدة على هاذ المبدأ ديال الإنصاف فالمادة الجبائية.

إيلا اسمحتي لي نبقاو مركزين على الإصلاح الجبائي في إطار الحوار الاجتماعي برسم سنة 2024 اللي كان كيستهدف تحسين القدرة الشرائية لأصحاب الأجور والدخول المعتبرة في حكمها، ففي قانون المالية لـ 2025 تم إدراج إصلاح شامل للضريبة على الدخل، راكم تتعرفو التفاصيل ديال هاذ الضريبة كلها اللي كان نقولو الشريحة الأولى المعفاة اللي وصلت لـ 40.000 درهم.

تخفيض كذلك سعر الضريبة الهامشي من 38 إلى 37%، رفع مبلغ الخصم السنوي من 360 إلى 500 درهم، وغيرها.

كذلك، نقولو إنصافا لفئة المتقاعدين اللي كانت مطالبة كذلك بأن في قانون المالية نحيدو جميع الضرائب المخصصة لهاذ الشريحة، فاحنا كنشتغلو على هاذ الإصلاح الضريبي المهم جدا، أعطى الأكل ديالو وراه شافو الناس الرفع فالأجور ديالهم منذ شهر يناير من هاذ السنة.

كذلك، مستمرين فهاذ الإصلاح الضريبي المهم بكل أنواع الضرائب، غيجي الوقت لتقييم هاذ الإصلاح اللي اتفقنا عليه جميعا، اليوم أهم حاجة هو تنزيلو فالوقت وحسب المضامين ديال القانون الإطار.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب الأستاذة زهرة محسين.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

شكرا على جوابكم.

أكيد أن هناك مجهودات، لكن في الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن الإصلاح الضريبي ينعكس بشكل إيجابي على الأجراء، سواء عبر المزيد من تخفيض الضريبة على الدخل؛ أو تقليص الفوارق بين الأجراء والناس اللي كيمتهنو مهن حرة.

كذلك، أثر على التقاعد والحماية الاجتماعية، على تحسين كذلك جودة الخدمات العمومية من تعليم وصحة، إلى غير ذلك، وكذلك على

القدرة الشرائية.

وأن أي إصلاح ضريبي هو رهين برفع واحد المجموعة ديال التحديات، هاذ التحديات اللي تيلعب فيها واحد الدور مهم هما الأجراء ديال القطاع، سواء في مديرية الضرائب أو في داخل الخزينة العامة للمملكة أو في مديريات أخرى.

وبالمناسبة، السيدة الوزيرة، لابد من تصحيح بعض المغالطات اللي كتربط إصلاح الجبايات اللي هو داخل ضمن الإصلاح الضريبي بواحد المجموعة ديال المغالطات اللي مجانبة للصواب جدا، تتعلق بإصلاح جبايات الجماعات الترابية، واللي كترهنها بأنها كانت تقصير ديال الموظفين والموظفات ديال الخزينة العامة للمملكة.

بالعكس احنا كنسجلو بإيجاب التصريحات المطمئنة اللي قال لنا السيد وزير الداخلية ملي كان النقاش، ولا التصويت على مشروع القانون داخل مجلس المستشارين، وأن الإصلاح هو هاذ (le transfert) جا في إطار التنزيل وفي إطار القرار اللي هو سياسي، وأننا نسجلو بأن موظفي الخزينة العامة للمملكة من نهار بدات وسلمو المهمة ديالهم ديال 2022 في تدبير الوعاء أداو واحد المهام وواحد الدور اللي هو كبير، ونرفعو ليهم القبعة كذلك حتى على مستوى التحصيل، وكنرفعو ليهم القبعة داخل النقابة الوطنية الديمقراطية للمالية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، لأنهم بالفعل عندهم واحد الكعب عالي وعندهم واحد الكفاءات اللي هي عالية.

وهنا، السيدة الوزيرة، نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل أنه لا يمكن تنزيل أي إصلاح على حساب الاستقرار المهني والاجتماعي للموظفات والموظفين وتحويله إلى مدخل لإعادة الانتشار القسري تحت ذريعة تنزيل هذا الإصلاح.

الموظف، السيدة الوزيرة، ليس هو الحلقة الأضعف والموظف خط أحمر، وعليه لأنه كثر القيل والقال والناس يترقبون والموظفات والموظفين يترقبون، لكن ضرورة الحفاظ على الحقوق والمكتسبات المهنية والمادية وعدم المساس بهذه الموظفات والموظفين، تعويضات مسارات مهنية، وضعية إدارية كذلك مواكبة هذا الورش بقرارات تنظيمية واضحة للحد من هذا القلق.

الانفتاح والحوار مع الممثلين ديال النقابات باش يكون تواصل على هاذ الورش.

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السيد الرئيس.

فالأخير، نؤكد أنه لا إصلاح ضريبي في غياب استقرار مهني واجتماعي للموظفات والموظفين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة محسين.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة.

ما يمكن لي ناخذ هاذ الدقيقة اللي بقات غير باش نتكلمو ونقولو على وضعية الموظفين ديال الخزينة العامة.

أشرت لهاذ الإصلاح هو كيجي في إطار إصلاح الجبايات المحلية، ولكن ما يمكنليناش ما نشكروش الموظفات والموظفين ديال الخزينة، كما كنشكر كذلك الموظفين والموظفات ديال إدارة الضرائب، لأن الأرقام كتكلم، توسيع الوعاء الضريبي ومداخيل مهمة جدا اللي استفدات منها كذلك الجماعات الترابية، وأظن أن وزير الداخلية بنفسه، راه شكرهم واعترف بهم.

الإصلاح بغيناه جميعا وغادي يكون واحنا راه غاديين فيه، هذا ما كيعنيش بأن هذاك خط أحمر، حتى واحد ما غيمس بالحقوق والمكتسبات ديال هاذ الموظفين، ما نقدش نقول لكم هنا راه احنا كنشكرهم وأن الأداء كاين وكنحترموه وكنعترفو به، قل لهم يطمأنو ها هو كاين بث مباشر، أنا قلتها وإيلا كان مجال باش نزيدو يكون عندهم اطمئنان في المستقبل احنا مستعدين ومرحبا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع آخر، ننتقل إلى السؤالين الآنيين الموجهين لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات حول "السياسات الحكومية في مجال التشغيل".

والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "الآليات والبرامج التي تعتزم الحكومة اعتمادها لتنفيذ السياسات الحكومية في مجال التشغيل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين، السي لحسن الحسناوي تفضل.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن البرامج التي تعتزم الحكومة اتخاذها في مجال التشغيل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني وموضوعه "الآليات والبرامج التي تعتزم الحكومة اعتمادها لتنفيذ السياسات الحكومية في مجال التشغيل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي إدريس القندوسي، تفضل.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، والتشغيل والكفاءات:

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

سياسة الحكومة في مجال التشغيل هي سياسة طموحة، بطبيعة الحال الموضوع ديال التشغيل هو موضوع شائك ومعقد، ولكن الحمد لله كيفما لاحظتو أنه الأرقام الأخيرة ديال المندوبية السامية للتخطيط تؤكد لمدة 3 ديال الفصول على التوالي كاين واحد التغير في الأرقام ديال التشغيل، الفصل الأول فيه خلق 350.000 منصب شغل، وفقدان تقريبا 75.000 منصب شغل أساسا في القطاع ديال الفلاحة والصيد والغابة، هاذ 351.000 أو 350.000 منصب شغل ملي تنحيدو لها هاذو اللي تم فقدهم تيبقاو عندها 282.000 منصب شغل.

بالنسبة لنفس الفصل في السنة الماضية هاذ الرقم ديال زائد +280.000 منصب شغل كان عندنا في ذاك الوقت ناقص -82.000 منصب شغل، حيث كنا فقدنا 200.000 منصب شغل وياله خلقنا 120.000 منصب شغل تقريبا، إذن هذا واحد التحول حقيقي ما عندو حتى علاقة بالتساقطات.

ثانيا، ملي تندخلو لهاذ الأرقام كنلقاو في هاذ 288.000 أو فهاذ 350.000 منصب شغل اللي تخلقات، 216.000 تخلقات في القطاع ديال الخدمات، 80.000 منصب شغل تخلق في القطاع ديال الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية، 50.000 منصب شغل تخلق في القطاع ديال البناء والأشغال العمومية، هاذ الأرقام السنة الماضية كانت لا علاقة مع هاذ الشي اللي تنشوفو دابا، هاذ 216.000 كانت ما وصلاش لـ 130.000، هاذ 80.000 في الصناعة كانت ما فايتاش 43.000، وهاذ 50.000 أو 53.000 اللي كاينة في البناء والأشغال العمومية ما كانتش فايتة تقريبا 25.000 أو 23.000.

إذن يجب أن نقول على أنه، أولا الشغل ولا سيما الشغل المؤدى عنه اللي كيتخلصو فيه الناس، هنالك تقدم ملحوظ في السنة الماضية مقارنة مع السنوات الأخرى، ولكن هاذ الشي احنا ما تنقولوهشاي باش نكونو..

كاين إشكاليات باقية مطروحة، راه 70.000 منصب شغل تم فقده في العالم القروي واخا هكذاك، والعام اللي فات راه كانت 200.000 منصب شغل، إذن هاذ الشي هو اللي أدى إلى أنه هذاك النسبة ديال البطالة تراجعت من 13.7% إلى 13.3%، غير بغيت نقول لكم هاذ التراجع راه في الداخل واحد العدد ديال المؤشرات قوية ومتتالية، إذن احنا متفائلين بالنسبة لما تبقى من السنة باش نبقاو غاديين حتى مستوى البطالة يرجع لأرقام معقولة رغم الإشكالية المناخية.

إذن باش نواكبو هاذ العمل، كاين ثلاثة ديال الحوايج:

كاين، أولا، كل ما قمنا به في مجال الاستثمار، وسوف نستمر فيه، وآخر ما جاء وراه جاء على لسان السيدة الوزيرة قبل قليل، المرسوم الذي يتعلق بدعم الاستثمار ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة، الاستثمارات اللي هي أقل من 50 مليون ديال الدرهم، لأن هي اللي تتشغل أكثر من 83% ديال الشغيلة في القطاع المهيكل، هاذي واحدة، تنتظرو منها تقريبا واحد 40.000 حتى ل 50.000 منصب شغل قار، ماشي أي منصب شغل، ما تنتكلموش على (l'intérim) وما تنتكلموش على العمل القصير الأمد، تنتكلمو على منصب الشغل القار، هاذي من جهة.

ثانيا، كاين هنالك إعادة النظر في عدد من تشريعات العمل، وراه تكلمنا عليها في الحوار الاجتماعي، وغيكون لقاء مع النقابات في هاذ المجال ومع ممثلي المشغلين كذلك، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، باش نشوفو أشنو هي الأمور اللي ضروري خصنا نديروها في المدونة ديال الشغل من هنا لشهر أكتوبر المقبل، باش أولا ننصفو واحد العدد دالفئات اللي تتعاني من واحد الحيف، ويمكن لي ندخل في التفاصيل، وثانيا خصنا نعطيو لسوق الشغل واحد الدفعة باش الناس تشغل عباد الله وتأدي عليهم المستحقات ديالهم.

ثالثا، كاين عندنا القضية ديال السياسات النشيطة ديال التشغيل، اللي صوتو عليه في قانون المالية ديال 2025، هو واحد القاعدة مهمة كانت عندنا لمدة 30 عام، أول مرة تنحيدوها، اللي هي استفادة غير حاملي الشهادات من المساعدات اللي تديرها الدولة للمقاولات، لأن 1.600.000 عاطل هذا هو الرقم اللي عندنا، راه 910.000 منهم ما عندهم حتى شي دبلوم، هوما كانو ما تيستافدو من حتى شي حاجة، إلى جات شي مقاولة بغات تخدم شي واحد ما كاين حتى شي مساعدة ديال الدولة وديال الحكومة.

يعني ما يمكن لناش نعاونو (les NEET[4]) بلا ما ندبرو هاذ القضية

[4] **N**ot in **E**ducation, **E**mployment or **T**raining.

هاذي، ودرنا فيها تقريبا 2 ديال المليار ديال الدرهم.

بالإضافة إلى ذلك كاين واحد العدد البرامج، يصعاب عليا ندخل في التفاصيل، التدرج المهني درنا 100.000 بلاصة، 25.000 اللي عندنا اليوم، وكذلك واحد الهيكلة جديدة ديال التكوين المهني، اللي الحمد لله، هو ناجح بالنسبة للتقني المتخصص والتقني، ولكن غادي نعاودو نوجهوه كذلك، لأن هاذي هي الرؤية ديال سيدنا، الله ينصرو، إيلا كذلك الطبقات اللي جاو (les Niveaux Spécialisation et Qualification)، التأهيل والتخصص هاذو اللي غادي نعاودو نوجهو باش نعاونو الشباب ديالنا اللي ما عندهومش دبلومات باش حتى هوما يقدرو يستافدو كذلك من هاذ المبادرات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

أعطي الكلمة لصاحب السؤال، لحسن الحسناوي.

تفضل أستاذ.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

أشكركم السيد الوزير المحترم على التوضيحات الغنية التي قدمتم بخصوص موضوع من الأهمية بمكان، ويتعلق الأمر بموضوع التشغيل، الذي عبأت له الحكومة 15 مليار درهم.

ونغتنم هذه المناسبة لنشيد بالمجهودات الجبارة التي تبذلونها، السيد الوزير، في تنفيذ السياسات الحكومية في هذا المجال، في إطار مقاربة تشاركية وتشاورية، تستند إلى الإنصات لمختلف الفاعلين، وهو ما مكن الحكومة من خفض معدل البطالة والتخفيف من حدتها، رغم الظرفية الصعبة، وهذا ما تؤكده المعطيات المقدمة من طرف المندوبية السامية للتخطيط بشأن نتائج البحث الوطني للتشغيل خلال الفصل الأول من سنة 2025.

ولن نقف هنا عند النتائج الباهرة التي حققها الحوار الاجتماعي في عهد هذه الحكومة، بل سنكتفي بالإشارة هنا إلى رقمين دالين على هذا المجهود:

الرقم الأول، وقد سبق لكم السيد الوزير أن أشرتم إليه، الرقم الأول يتعلق بإحداث حوالي 282.000 منصب شغل وطنيا، منها 216.000 في قطاع الخدمات، و83.000 في قطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية، و52.000 في قطاع البناء والأشغال العمومية.

في حين بطبيعة الحال فقد قطاع الفلاحة والصيد البحري 72.000 منصب شغل، ولكن نتيجة الجفاف.

السيد الوزير،

إن موضوع الشغل لا يهم قطاعا واحدا في حد ذاته، بل هو مسؤولية الجميع، من حكومة وبرلمان وفرقاء اقتصاديين واجتماعيين، لذلك فالموضوعية تقتضي منا جميعا الاعتراف بالحصيلة الإيجابية، وأن نهنئكم ومن خلالكم الحكومة بكاملها على النتائج المحققة التي سهرتم على تنفيذها ومساهمتها الفعالة في إنعاش التشغيل المأجور وتحسين قابلية التشغيل وكذا تشجيع التشغيل الذاتي كبرنامج "إدماج" وبرنامج "تحفيز".

السيد الوزير،

إن اللقاءات الجهوية في مجال التشغيل وخلق المقاولات التي حرصتم على تنظيمها بمختلف جهات المملكة، شكلت محطة استراتيجية تعكس توجها جديدا في محاربة البطالة.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى ضرورة إيلاء عناية خاصة بالمناطق التي تعاني من خصاص على مستوى البنيات التحتية وفرص الاستثمار، وسأذكر على سبيل المثال لا الحصر، جهة درعة–تافيلالت التي هي في أمس الحاجة إلى إحداث أقطاب صناعية ترتكز على المؤهلات المحلية، خصوصا في القطاعين المعدني والفلاحي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ لحسن الحسناوي.

الكلمة للأستاذ إدريس القندوسي.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

السيد الوزير المحترم،

تفاعلا مع جوابكم القيم، نحييكم عاليا على هذه الدينامية القوية التي يعرفها ملف التشغيل، والتي تعكس تعبئة حكومية قصوى يقودها السيد رئيس الحكومة بكل مسؤولية سياسية ووطنية، حيث تم إشراك مختلف المؤسسات الوطنية في اجتماعات متواصلة منذ بداية الموسم السياسي الحالي.

وقد أظهر هذا التوجه للرأي العام الوطني أن الحكومة تضع قضايا الشغل في صلب أولوياتها، ولا شك أن تخصيص 14 مليار درهم لدعم القطاع وتشجيع المقاولات على التشغيل، يعد تجسيدا حقيقيا لانخراط الحكومة في هذا الورش، تنفيذا للتوجهات الملكية السامية في هذا الشأن.

لقد أسفرت هذه الجهود الحكومية المكثفة والحمد لله عن تقليص نسبة البطالة، كما تؤكد مختلف المؤشرات بما في ذلك تقرير المندوبية السامية للتخطيط الأخير، وذلك بفضل تحسن أداء اقتصادنا الوطني وتحسن مناخ الأعمال، مما مكن مقاولاتنا من الصمود في وجه الأزمات المتتالية والتحديات الإقليمية والدولية التي تتسم بعدم الاستقرار،

وهو ما منح اقتصادنا الوطني مناعة قوية.

السيد الوزير المحترم،

هذه المؤشرات القوية والإيجابية في مجال التشغيل تفرض مواصلة تعزيز أدوار الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات كإحدى المؤسسات العمومية التي تبحث عن فرص الشغل للمغاربة المعطلين، وتعمل على مواكبة المقاولة في أفق تنفيذ خارطة الطريق الخاصة بالتشغيل التي أصبحت من أولويات هذه الحكومة، وهو ما يقتضي توسيع مجال تدخل الوكالة لكي تضطلع بأدوار مهمة وإضافية في مواكبة طالبي الشغل والمشغلين، مؤكدين على ضرورة توسيع عدد الوكالات لتحقيق العدالة المجالية أو تنظيم قوافل متحركة للوكالة مع اعتماد الرقمنة ومدها بالموارد البشرية الضرورية.

وفي هذا الإطار، نطالبكم السيد الوزير بـ:

- توسيع برنامج الدعم النشيط للتشغيل والتوجيه نحو مسارات مواكبة للإدماج المهني، خصوصا في العالم القروي والأحياء الشعبية في المجال الحضري؛

- التكوين بالتدرج من أجل تسهيل إدماج الشباب وطالبي الشغل والتوجيه نحو القطاعات الواعدة؛

- إحداث هيكلة لدعم المقاولات الصغيرة جدا من خلال تسهيل ولوجها إلى التمويل، علما أن فشل البرامج السابقة راجع إلى غياب الموارد المالية، وهو ما يفرض على الدولة تشجيع الأبناك على تمويل المشاريع.

وفي الأخير، وأمام هذا الزخم الإيجابي لتقليص البطالة، نؤكد داخل فريقنا بأن تشجيع الاستثمار الخاص يعد الحل الأساسي والأمثل لمواصلة تقليص البطالة في بلادنا، وهو ما يستدعي تسهيل نظام الرخص، مع اعتماد المرونة في الجهات ذات نسب البطالة المرتفعة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت، إذا أردتم ذلك.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

لا هو، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، هاذ الشي اللي قلتو هو عين الصواب والتشغيل باش تينجح خص جميع القطاعات تخدم فيه، ماشي مسؤولية ديال وزير التشغيل فقط، المسؤولية جماعية ديال الحكومة ولكن كيكون عندنا واحد الدور ديال التنسيق وهاذ الدور راه دابا هو الجديد في خارطة الطريق، كاين واحد الحكامة باش كل قطاع قطاع كيعطي الالتزامات ديالو باش نقدرو نحققوها والتتبع على مستوى الحكومة كلها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن كاين 4 أسئلة الموالية حول "الحوار الاجتماعي" تجمعها وحدة الموضوع، لذا غادي نعرضهم دفعة واحد وغادي يكون هناك جواب واحد.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "الحوار الاجتماعي سير تنفيذ مخرجات اتفاق أبريل 2024 ومستجدات جولة أبريل 2025".

الكلمة للأستاذة المحترمة جليلة مرسلي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل جددت الحكومة تأكيدها على أهمية الحوار الاجتماعي كخيار دائم، خصوصا من خلال حرصها على احترام تواريخ الاجتماعات.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم بخصوص جدولة أعمال الجولة الخاصة بأبريل 2025 وسير تنفيذ نتائج اتفاق أبريل 2024.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة المحترمة.

السؤال الآني الثاني وموضوعه "سير تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي اتفاق أبريل 2024 ومستجدات جولة أبريل 2025".

الكلمة لأحد المستشارين، الأستاذ السي عبد القادر الكيحل، تفضل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

فعلا، مخرجات الحوار الاجتماعي لابد قبل أن نتحدث عن هاته المخرجات أن نتحدث عن منشور 9 ماي الذي يؤكد على موضوع المأسسة، وهذا كان مطلبا دائما وهو أن تكون هناك جولات قارة ممأسسة، تمكن كل المتتبعين لأن الحوار الاجتماعي، لا يهم الفاعل النقابي والمؤسسات المقاولة والحكومة، بل هو يهم كل المشتغلين، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص.

لذلك، المناداة والمطالبة بالمأسسة ديال الحوار الاجتماعي هي

مطالبة ديال واحد النوع من الاطمئنان على الآلية اللي من خلالها تتحسن الظروف ديال الشغيلة، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص.

السيد الوزير،

مع الأسف كاين واحد النوع من التواضع لدى هذه الحكومة باش تعطينا الأرقام الحقيقية، ماشي حملة انتخابية، لأنه بعدما تنسمعو بعد فاتح ماي وبعض الخطاب كأنه ما كاين حتى شي حاجة، إذن ما غنتحدثوش على الحد الأدنى للأجر اللي ارتفع بواحد الوتيرة متتالية، ما نتحدثوش على التوحيد ديال الحد الأدنى بين الجانب الصناعي والجانب الفلاحي، ما نتحدثوش على الأمور اللي كان عندها علاقة بالتغطية الصحية، ما نتحدثوش على مجموعة من الأمور اللي مرتبطة بالزيادة في الأجور.

فعلا كاين تضخم، كاين مشكل في الغلاء، ولكن كاينة أمور اللي تيخصنا هذاك التواضع ديالكم راه ما بقاش مقبول بزاف، لأنه واحد الخطاب سائد كأنه كلشي سوداوي، لهذا فعندما نطرح موضوع ديال الحوار الاجتماعي تنطرحو أنه يكون المتتبع والمواطن، سواء كان منخرطا، لأن نسبة التأطير النقابي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع الشغيلة، إذن، بغينا هاذ المؤسسة تكون كتمكن المواطن باش يتبع المعطيات والنتائج، وكذلك واحد الآلية اللي يمكن لها تدير واحد النوع من التقييم، لا على المستوى التشريعي، وكاين عندنا مشكل اليوم، فيما يتعلق بمدونة الشغل وفعلاقة بالموضوع اللي كان مع السيدة وزيرة المالية، اللي هو فالقطاع غير المهيكل، أن المدونة لا تشجع فبعض الأمور على أنه فعلا الناس تنخرط فالقطاع المهيكل.

كاين عندنا مشكل فيما يتعلق بالقوانين المنظمة للممارسة النقابية والعمل النقابي، إذن الحوار الاجتماعي هو آلية لمناقشة كل هاته القضايا، ماشي غير نقاش مرحلي يرتبط بلحظة فاتح ماي أو بلحظة حوار.

إذن، كنشكرو الحكومة على هاذ الجانب ديال المأسسة، وكنتمناو تواصل أكثر وأكبر فهاذ المجال، باش يمكن تتاح لنا الفرص، باش نعرفو أشنو هي حقيقة الإنجازات في تنفيذ، سواء المخرجات ديال 22، ديال 24 وديال 25، اللي الآن كتهيأ وكذلك باش الكل يكون مطلع على ما يقع في موضوع الحوار الاجتماعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ونتقلو إلى السؤال الآني الثالث وموضوعه "تنفيذ مخرجات اتفاق أبريل 2024 ومستجدات جولة أبريل 2025"

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

الأستاذ يوسف، تفضل.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

طبعا، لا يخفى عليكم الأهمية اليوم ديال الحوار الاجتماعي فبلادنا، انعكاساته، سواء بالسلب أو بالإيجاب على الحياة الاجتماعية، على العامل، على المقاولة، على الحكومة، على مجموعة ديال القطاعات.

اليوم، سؤالنا يتركز حول هاذ المأسسة ديال الحوار الاجتماعي ومدى نجاعتها ومدى القدرة ديال الحكومة على الوفاء بالأجندة ديالها، ثم فالشق الثاني، النتائج ديال هاذ الحوار الاجتماعي وما أنجز منها وما تم تنزيله، ونتساءل أيضا على عدد ديال الإجراءات اللي مفروض كان يتم تنزيلها كنتائج ديال الحوار الاجتماعي السابق، ولازالت تنتظر التنفيذ.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الرابع موضوعه "سير تنفيذ مخرجات اتفاق أبريل 2024 ومستجدات جولة أبريل 2025".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل، السي محمد.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال حول مخرجات الحوار الاجتماعي نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير، إيلا بغيتو تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الأسئلة اللي طرحتوها على الحوار الاجتماعي، هذا هو وقتها، وكاين الحمد لله إنجازات، كما جاء في بعض المداخلات، وكاين كذلك واحد

العدد ديال الأمور التي لا زلنا مطالبين على أننا نحققوها.

أولا، لو لم يكن هنالك حوار اجتماعي، لو لم تكن هنالك نقابات جادة حول الطاولة، لو لم يكن هنالك كذلك ممثلي المشغلين الذين يعملون بشكل جدي حول الطاولة، لو لم تكن هنالك إرادة للحكومة وللأغلبية، لما كان هنالك حوار اجتماعي، ولا ما كانت هنالك المنجزات اللي عندنا اليوم، هاذ الشي ما طاحش من السماء، ومستحيل حتى من الناحية التقنية أنه يطيح من السماء.

أولا، فالقطاع العام، بلغت الميزانية المرصودة للحوار الاجتماعي 45 مليار ديال الدرهم، فالتاريخ ديال الحكومات المتتالية فالمغرب ما عمرنا فتنا 14 أو 15 مليار ديال الدرهم.

قطاعات هيكلية، جوهرية، فيها عشرات الآلاف، كنهضر على القطاع العام ديال الناس اللي خدامين بحال التعليم، بحال الصحة، بحال التعليم العالي، كانت فيها إصلاحات جوهرية واكبتها إجراءات اجتماعية مهمة تستحقها الطبقة الشغيلة:

- التعليم بوحدو بلغ 17 مليار ديال الدرهم؛

- الصحة: 3.5 المليار ديال الدرهم؛

- التعليم العالي: 2 ديال المليار ديال الدرهم.

واحد العدد ديال الشرائح ديال الأخوات والإخوة اللي كاينين في هاذ القطاعات كلها اللي هاذي ربما عقود وهوما كينتظرو واحد الحلول عملية للمشاكل ديالهم، ولم يكن هنالك توجه باش ما نعالجو غير المشكل ديال الأغلبية والأقلية ما يتعالجش المشكل ديالها، وكان هنالك إنصات لجميع النقابات، بل وكان هنالك تفاوض مع جميع النقابات اللي عندها تمثيلية في هاته القطاعات.

هذه حقيقة، أكثر من 1.187.000 ديال الموظفين في القطاع العام استافدو من الزيادة العامة في الأجور اللي كانت شطرين، الشطر الأول العام اللي فات 500 درهم والشطر الثاني إن شاء الله غادي يكون في هاذ يوليوز بـ 500 درهم.

أكثر من 2 ديال المليون ديال المغاربة في القطاع الخاص معنيين بالرفع المتتالي درنا 4 ديال المرات أو احنا درنا 3، الرابعة غادي تكون إن شاء الله في يناير المقبل ديال الحد الأدنى للأجور، يعني النص ديال الناس اللي مقيدين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي معنيين بهاذ الرفع.

شحال هاذ الرفع؟ إيلا اخذينا صافي (le net) 2600 درهم كانت ملي دخلنا للحكومة وغادي نقربو دابا تقريبا لـ 3200 درهم مع حلول يناير المقبل.

نفس الشيء بالنسبة للحد الأدنى للأجور في القطاعات أو في الأنشطة الفلاحية (le SMAG[5]) مع المجهود اللي كان ديال التوحيد ومازال غنستمرو فيه إن شاء الله الالتزام ديال الحكومة في هاذ المجال.

الحوار الاجتماعي هو كذلك واحد العمل مهم من أجل فك عدد من النزاعات، وراه كانت نزاعات كثيرة ما نساوش راه احنا خارجين من "كوفيد" ذاك الوقت.

الحوار الاجتماعي كذلك هو أن نبرهن على أن القدرة ديال بلادنا باش تحل المشاكل كيفما كانت هي قدرة الحمد لله ما عندنا فيها حتى شي عقدة، راه خرجو 100.000 ديال الناس للشارع في الذروة ديال الإضرابات ديال التعليم، وفعلا كان واحد الحوار، كان واحد النقاش، ولكن راه هاذوك الناس كلهم دخلو من بعد المدارس ما دخلوشاي بواحد الوسيلة غير ديمقراطية، دخلو بواحد الوسيلة سميتها الحوار الاجتماعي.

بالمناسبة هذاك الشي اللي كانو كيطالبو به راه هو في صميم حقوقهم، وإيلا ما كانش في صميم حقوقهم ما كناش غادي نقدرو نوصلو لاتفاق.

إذن ملي تتجي واحد الحكومة، واحد الأغلبية خص تكون عندها الشجاعة باش ترتب واحد الأولويات.

هاذ الحكومة في 2022 مازال ما عندناش المداخيل الجبائية، مازال ما كاينش واحد المقروئية على الميزانية، مازال الأزمات الدولية حاطة بالظلال ديالها وبالثقل ديالها على الاقتصاد الوطني واخا هكاك في ذاك الوقت لأن هاذ القرارات ما اخذيناهومش حتى لدابا، في ذاك الوقت اخذات القرار ديال الحوار الاجتماعي، إذن كاين واحد الجدية في العمل وكاين واحد الإنصات وواحد المواكبة وواحد التفاوض مع الشركاء الاجتماعيين. بطبيعة الحال ماشي ديما غنكونو متفقين.

الآن ملي درنا الجولة ديال أبريل لـ 2025، كانت جولة مسؤولة وكان فيها واحد النقاش موزون وكان بعض الفئات اللي مازال خصها نواكبوها في تحسين ظروف العمل ديالها، وراه كانت في البلاغ ديال رئاسة الحكومة وفي الكلمة اللي تيلقيها وزير التشغيل بالمناسبة.

دابا الهدف ديالنا هو أنه أولا تنحصنو بلادنا فين ما كان مشكل كيف ما كان نوعه كاين واحد الإطار باش كيتحل، هذا باش تنوليو في مصاف ديال الدول الحضارية والحمد لله احنا ديما كنا في هاذ المصاف ديال الدول الحضارية، غير كندعمو الأسس والميكانيزمات ديال هاذ التموقع ديال بلادنا.

ثانيا، تنقولو للشركاء الاجتماعيين راه لازم أنه كولشي ينخرط، وبالمناسبة راه احنا غادي نعطيو للنقابات واحد المقترح ديال قانون النقابات، باش نقدرو كذلك هاذ الموضوع يكون فيه نقاش، باش نقدرو نتقدمو فيه، وغادي نجيو، إن شاء الله، مع الدخول المقبل

[5] Salaire Minimum Agricole Garanti.

بكذلك نقاش مهم جوهري حول مدونة الشغل، باش نقدرو في هاذ مدونة الشغل نرفعو الحيف على واحد العدد ديال الفئات اليوم اللي تتعاني منها، ونشوفو أشنو هي الإشكاليات التي تعرقل التشغيل، ونشوفو أشنو هي الأنماط الجديدة ديال التشغيل اللي خارجة دابا، ما يمكنلناش نخليوها، مثلا عشرات الآلاف اللي تيخدمو في خدمات التوصيل، ما يمكنش نخليو هاذ الناس في واحد الغابة اللي ربما القوي يأكل فيها الضعيف، ولازم أننا نعطيو واحد الرسالة واضحة للمجتمع ديالنا والشباب ديالنا الذي يتوق إلى العمل عن بعد، باش نعطيو التقنين ديال العمل عن بعد باش نعاونو الشباب ديالنا فين ما كان في أي جهة كانت أنه يخدم، إيلا توفرت له الإمكانية، وغنخدمو باش نوفرو هاذ الإمكانيات، ونزيدوها العمل اللي ما تيكونشاي (le travail partiel) هاذو هوما واحد العدد ديال الأمور.

بالإضافة لواحد العدد ديال الفئات، بحال دابا حراس الأمن الخاص مثلا، راه ديما تتجيني في الأسئلة ديالكم الحيف اللي عند هاذ الشريحة مثلا أنهم تيخدمو واحد العدد الساعات... إلخ، هذا غادي يتحل في هاذ الإطار، ومع المواكبة اللازمة مع الأخوات والإخوة اللي عندنا في الوزارة، المفتشين ديال الشغل، وراه كاين عندكم أسئلة في هاذ المجال، غادي نجي باش نجاوب عليها في وقتها.

إذن الحوار الاجتماعي، السيدات والسادة، الحمد لله، كان بإمكاننا لو كانت لدينا واحد العملية أو تكتيك سياسي أننا ما نديروهشاي في 2022، نخليوه حتى لدابا عاد نبداوه أو حتى العام اللي فات عاد نبداوه، باش هاذ العام عاد.. ولكن ما كانش غيكون فيه واحد الصدق في التعامل، لأن المشاكل هي مشاكل حقيقية ديال الناس، واحنا مؤتمنين على الأوضاع ديال المواطنات والمواطنين.

ولهذا، بدينا الحوار الاجتماعي منذ البداية، وراه صعيب يكون عندك، كما تنقولو (le souffle) في الحوار الاجتماعي، لأن خصك 2022 تقدم شي أمور وفي 2023 و2024 و2025، ولكن ما تيدير هاذ الشي غير اللي صادق في العمل ديالو، والله شاهد بعض المرات ما تيكونش بحال دابا الرفع العام للأجور ما قدرناهش نديروه في 2022، وهو مطلب من مطالب النقابات، ما قدرناش نديروه في 2023 لأن الإمكانيات ما كانتش تتسمح، ولكن في 2024 وقعنا عليه ونفذناه.

السؤال هو واش هاذ الشي كافي أو لا غير كافي؟ أنا نقدر نتفق معكم، انه فعلا كاين تقدر تكون بعض الأمور مزيانة وبعض الأمور خصها مجهود أكبر، ولكن هذا لا يعفينا من الاعتراف على أنه هنالك إرادة حقيقية وهنالك مجهودات حقيقية وهنالك نتائج ملموسة.

ونتمناو من الله التوفيق فيما سوف يلي من الأيام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للأستاذة جليلة مرسلي.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

يتفق الجميع على أن اختيار بلادنا لمنهج الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف تيساهم في تحقيق واحد العدد ديال المكتسبات الاجتماعية والحقوقية اللي كتضمن مناخ اجتماعي، يضمن العمل الكريم والاستثمار المثمر، وقد شكل هذا النهج المدخل الرئيسي الذي تحققت من خلاله العديد من المكتسبات المرتبطة بإصدار مدونة الشغل، توسيع الاستفادة من الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية وتحسين القدرة الشرائية وتحسين شروط الترقي وأنظمة التعويضات في القطاع العام والزيادة في الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص، مع الإقرار الرسمي لأول مرة لحماية الحريات النقابية، بما فيها نجاح بلادنا في إصدار القانون التنظيمي للإضراب، بعد حوار طويل مع الشركاء الاجتماعيين.

ونشهد أن هذه الحكومة عبرت عن إرادة قوية لترسيخ الطابع المؤسساتي المنتظم للحوار الاجتماعي، باعتبار الأثر القوي لهذا الحوار على السلم الاجتماعي والمردودية الاقتصادية وتحقيق الرفاه للمجتمع.

السيد الوزير المحترم،

لقد نجحت الحكومة بفضل مجهوداتها في جعل طاولة الحوار الاجتماعي طاولة للتوافق، وهو ما انعكس على تحقيق العديد من التعاقدات، خاصة فيما يرتبط باتفاق 30 أبريل الأخير وبالاتفاقات القطاعية الكبرى، وخاصة الصحة والتعليم العالي والتعليم، والتي تؤطر المرحلة الحالية، حيث يتم تنزيلها وفق جدولة زمنية مضبوطة، تضمن تحقيق المكتسبات الاجتماعية للعمال والموظفين، وخاصة مع رفع الأجور بمبالغ لا تقل عن 1000 درهم ورفع الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص.

وإذ ندعم الحكومة بكل قوة في تنزيل هذه التوافقات، بما فيها الانكباب على الملفات الصعبة التي تتواجد فوق طاولة الحوار الاجتماعي، وعلى رأسها إصلاح منظومة التقاعد، التشريعات المتعلقة بالنقابات وتمثيلياتها ومراجعة مدونة الشغل، وهو ما يؤكد أنها أبانت على قدرة كبيرة في تدبير مؤسسة الحوار الاجتماعي.

فعندما تتوفر القيادة الحكيمة والحس الوطني العالي، نتمكن من تحقيق الأثر الاجتماعي الناجح وتحسين القدرة الشرائية ومناخ العمل

وتجويد العلاقات الشغلية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة جليلة.

أعطي الكلمة للسي يوسف للتعقيب على جواب السيد الوزير، تفضل.

المستشار السيد يوسف أبذي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بداية، لا بد وأن نجدد رفضنا للاستبعاد السياسي للفيدرالية الديمقراطية للشغل من جولات الحوار الاجتماعي.

اليوم، السيد الوزير، وهاذ الموضوع سبق لينا أثرناه معكم وسبق أثرناه مع السيد رئيس الحكومة ديال استبعاد الفيدرالية الديمقراطية للشغل، ما فهمش القانون باش نكونو واضحين، ما تدفعون به من وجود نص ديال مدونة الشغل اللي كيتحدث على 6% فالقطاع العام و6% فالقطاع الخاص.

أنتوما اليوم، السيد الوزير، تشركون فالحوار الاجتماعي من لا يتوفر على نسبة 6% فالقطاع الخاص، هاذ التقسيم بهاذ المزاجية، وأقول بخلفية سياسية فيه شيء من حتى، احنا كنزيدو نأكدو على أنه هاذ الاستبعاد ديال الفيدرالية الديمقراطية للشغل غير قانوني وغير دستوري.

بالنسبة للدفوعات اللي جات فالجواب ديالكم، السيد الوزير، مزيان، احنا مزيان الحكومة يكون عندها هاذ المنطق وهاذ المقاربة ديال أنه كاين ما هو إيجابي ونتشارك معكم فيه، ولكن غير كافي، لأنه اليوم المكتسب الاجتماعي عند الشغيلة يقاس بالانعكاس المادي ديالو أشنو قادر يجيب لو فالسوق، شنو قادر يغطي له من الحاجيات الأساسية ديال المعيش اليومي، ومن حق المغاربة اليوم والأجراء بشكل خاص أنهم ينتفضو ضد هذا الوضع، لأن ما يمكنش الحكومة كتجي وكتقول الحوار الاجتماعي وفيه نتائج وهذا.. وكيخرج وزير فالحكومة وكيقول "عك-عك أعباد الله واتقوا الله فالمغاربة" والناس نهبت 13 مليار الفراقشية والمستوردين ديال الأكباش.

من حق الأجراء أنهم يحتجو، من حق الأجراء أنهم يفهمو، من حق الأجراء أنهم يطلبو الحقوق العادلة والمشروعة لأنه الأمر في نهايته مرتبط بالتوزيع العادل للثروة.

احنا راه عندنا الكبدة على هاذ البلاد السيد الوزير، ونؤمن بأنه كاين قدرات ديال الدولة وكاين قدرات ديال البلاد اللي خصها تتراعى، ولكن ملي كيخرج وزير فالحكومة ويقول ليك راه تنهبت 13 مليار أش بغيتي الأجراء يديرو؟

ولذلك، السيد الوزير، أعتقد على أنه هاذ الموضوع ديال الحوار الاجتماعي خصو تقويته بالوضوح، خصو تقويته بالمأسسة ديالو أفقيا وعموديا لا فالقطاعات ولا على المستوى المركزي، وخصو شوية ديال المسؤولية في تنفيذ مخرجاته.

اليوم، من بعد التوقيع ديال الاتفاق الاجتماعي، عدد ديال الملفات مازال عالقة، الملف ديال المتصرفين، الملف ديال المهندسين، الملف ديال موظفي التعليم العالي، الملف ديال الجماعات الترابية، الملف ديال المتقاعدين، عدد من الملفات اليوم ما عندهاش جواب.

الملف ديال التعليم، السيد الوزير، اللي اعطيتيه كمثال، اليوم، السيد وزير التربية الوطنية، من بعد 3 اجتماعات مع التمثيليات النقابية، مازال رافض ينزل المقتضيات ديال الاتفاق اللي وقعو مع التمثيليات النقابية.

وإذن، فين هي النتائج ديال الحوار الاجتماعي؟ وفين هي الإلزامية ديالو للطرفين معا؟ كاين مشكل حقيقي فهاذ المستوى، وكاين مشكل كبير.

ثم اليوم، كنتساءلو احنا فالفريق الاشتراكي حول مآل ديال قانون النقابات؟ وهاذ الموضوع، السيد الوزير، أثرناه أكثر من مرة.

اليوم، عندما نتحدث عن النقابات، والدور ديالها الدستوري فالتأطير وفالمواكبة وفالحوار الاجتماعي، يراد أن يؤبد هذا الوضع اللي خارج كل إطار قانوني.

واحنا المطلب ديالنا فيما يخص النقابات كنعتبروه قانون مهيكل، مرتبط بالمؤسسة الدستورية، نص عليها الدستور وعلى أدوارها، مرتبط بدمقرطة وتخليق المشهد النقابي، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي يوسف.

بارك الله فيك.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد عموري:

أشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم الوافي والغني بالمعطيات.

لا شك أن الحوار الاجتماعي في بلادنا، قطع أشواطا مهمة في السنوات الأخيرة، وخاصة منذ مأسسة آلياته سنة 2022، وهو إنجاز يحسب للحكومة، ولكل الشركاء الاجتماعيين.

كما أن تجديد اتفاقات أبريل 2024 و2025 بما تضمنته من التزامات واضحة، يعكس إرادة جماعية في التأسيس لعقد اجتماعي متوازن ومستدام، وقد حظي هذا التوجه بترحيب كبير من طرف الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

كما نثمن عاليا، صدور القانون التنظيمي المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، الذي انتظرته بلادنا لأزيد من 6 عقود، ونعتبره خطوة بنيوية لتعزيز الاستقرار الاجتماعي ولتحسين مناخ الأعمال.

لكن، السيد الوزير، وبكل صراحة ووضوح، لا يمكننا مواصلة هذا المسار الإيجابي، دون التوقف الجدي عند ورش أصبح عاجلا وملحا، وهو ورش مراجعة مدونة الشغل، فالنص الحالي الذي وضع قبل أكثر من عقدين، يمثل أحد أبرز العوائق التي تحد من خلق فرص الشغل وتحسين تنافسية المقاولات، وغير قادر على مواكبة تحولات سوق الشغل، سواء من حيث أنماط الشغل الجديدة كالعمل عن بعد، العمل المؤقت والاقتصاد الرقمي، أو من حيث تزايد الحاجة إلى مرونة تعاقدية تراعي مصلحة المقاولة، وكذلك السيد الوزير، تحافظ على كرامة الأجير.

السيد الوزير المحترم،

نقدر منهجيتكم التدريجية في الإصلاح، ولكننا ننتظر رسائل أقوى وبرنامجا زمنيا واضحا وملزما وخطوات ملموسة تبدأ في أقرب الآجال، فلا يمكننا أن نظل نناقش مراجعة المدونة في كل جولة حوار اجتماعي دون أن ننتقل إلى مرحلة الإنجاز.

أما بخصوص التكوين المهني، نعلم أنكم السيد الوزير، قمتم بواحد المجهود جبار فهاذ المجال، وغير بغينا نشيرو لواحد النسبة ديال بأنه لا تتجاوز 1% هوما المقاولات اللي كتستافد من نظام التعويضات، مما يستوجب مراجعة جذرية للنموذج الحالي ليكون أكثر فاعلية.

وفي ظل هاذ التحولات كلها المتسارعة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، التحول الطاقي ورقمنة الاقتصاد، أصبح من الضروري أن ننطلق من منطق التكوين المناسب للوظيفة إلى منطق التعليم مدى الحياة، وهو ما نصت عليه اتفاقية أبريل 2024، من خلال الالتزام بمراجعة القانون 60.17.

وفي الختام، السيد الوزير، فإننا فالاتحاد العام لمقاولات المغرب، نأمل أن ننتقل من مرحلة الدراسة والمشاورة إلى مرحلة التنفيذ والتنزيل على أرض الواقع، بما يمكن المقاولات من مواكبة التحولات الحديثة والعالمية في سوق الشغل بنصوص حديثة تواكب عصر الرقمنة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ السي محمد عموري.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

جوابا على تعقيباتكم، كنظن على أنه هنالك إجماع على أنه كان واحد الحوار الاجتماعي، وحوار اجتماعي حقق تقدما ملموسا على مستوى المأسسة، وتمت ترجمة هذه المأسسة بمجموعة من الإنجازات العملية في كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وآخرها موضوع طلباتو النقابات كيتعلق بالقطاع الخاص، يخص أو كيتعلق بالشروط ديال الاستفادة من معاش الشيخوخة.

للتذكير، كان على الأجير أنه يساهم لمدة 10 سنوات 3240 يوما وكتدوز ذيك 3240 يوم وإيلا ساهم غير بنهار أقل ما تيكونش عندو عمليا معاش الشيخوخة.

وبفضل العمل والإلحاح والنضال ديال الحقل النقابي، تمت مراجعة هذه القاعدة المجحفة ودازت من 3240 يوم لـ 1320 و1320 هي 4 سنوات.

وبالنسبة لشي واحد اللي ما قدرش يأدي ذاك 1320 يوم أي 4 سنين كيسترجع ذاك الاشتراكات اللي خلص هو وزد عليها الاشتراكات اللي خلص عليه المشغل ديالو والميزانية أو الكلفة ديال هاذ الإجراء اللي غيستافد منه 200.000 ديال الناس كانو غيخرجو من هنا لـ 2030 بلا حتى شي حاجة، راه تقريبا 40.000، 30.000 في العام هو 10 مليار ديال الدرهم ما داخلاش ذاك 45 مليار اللي هضرت عليها قبيلة ديال كلفة الحوار الاجتماعي.

السي يوسف تكلمتي وأنا عرفتك متضلع في اللغة العربية، "شيء من حتى" شوف كتعرف سيبويه هو اللي قال هاذ "أموت وفي نفسي شيء من حتى"، في إطار الكلام اللي قلتي على أن هنالك واحد التوجه سياسي أبدا، هذا غير صحيح.

فعلا، كاين نقاش، احنا تشبثنا بالمنطوق ديال مدونة الشغل اللي تكلم على شروط التمثيلية، وأنا شخصيا وكنظن حتى الحكومة منفتحين على أنه هاذ القضية ديال التمثيلية نعاودو نتذاكرو عليها، لأنه فعلا ملي كنجيو نتذاكرو معكم في مجلس المستشارين، النقابات الممثلة هنا كلها عندها واحد الإضافة نوعية للنقاش والنقاش شحال ما توسع شحال ما كان أحسن، ولكن التمثيلية هي واحد الشرط مهم عاود ثاني باش تيعطينا القدرة على أسميتو..، وهاذ الشي هي مراجعة مدونة الشغل، وقانون النقابات، راه تكلمت عليه كاين التزام ديال الحكومة باش يحطو هو كذلك موضوع أساسي ومهم احنا ملتزمين به.

التكوين المهني سوف نسمع عنه بعد قليل، هي قضية ربما أيام ماشي حتى أسابيع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال السابع موضوعه "تبسيط مساطر خلق المقاولات الصغرى والمتوسطة".

الكلمة للسيدة الرئيسة نائلة التازي لطرح السؤال.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

(غياب الصوت) إنشاء المقاولة الصغيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

بالنسبة للمساطر ديال خلق المقاولات، خصوصا الصغيرة والمتوسطة، الحكومة عندها واحد المنظور شامل وراه بدات تتنفذو وغادي تستمر فيه.

العدد ديال المقاولات بعدا اللي تم خلقها حسب (l'OMPIC[6]) في سنة 2024 هو خلق 95.235 مقاولة، منها 67.000 تقريبا من طرف أشخاص اعتباريين (les personnes morales)، وتقريبا 27.700 من طرف أشخاص ذاتيين، المقاولات الناشطة في (la CNSS[7]) دازت من 255.000 في 2019 لـ 332.000 سنة 2023.

وبالنسبة للمقاولات اللي تتشغل أقل من 50 أجيرا وهذا هو علاش السؤال ديالكم مهم راه العدد ديالها هو 97% من المقاولات اللي كاينة فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم سنة 2023.

وهاذو كيشغلو أكثر من 36% من مجموع الأجراء اللي كاينين، إذن هذا كيعني أن السؤال ديالكم هو سؤال جوهري ومحوري.

دابا ملي كنا كنتذاكرو على الخريطة ديال التشغيل، أول حاجة خرجات لينا وهذا مطلب ديال الاتحاد العام لمقاولات المغرب واللي الحكومة تبناتو–كيف ما تبنت مطالب أخرى ديال الشركاء الاجتماعيين–هو فالحقيقة ماشي المساطر ديال خلق المقاولات اللي فيها واحد التحسن، ولكن هو هاذ المقاولة ملي كتكون فالمسار ديالها ديال النشأة كيخصها واحد العدد ديال الترخيصات، لأن واخا ياخذ (certificat négatif) واخا نحسنو من الآجالات، إيلا ما اخذاش هاذيك (certificat) باش يقدر يحل إيلا كان (restaurant) وإيلا كان واحد (le commerce) ولا هذا، فـ (le compteur) كيف ما تنقولو تيدور، (certificat négatif) ها هو كاين، هاذ 95 ألف اللي اعطيتك دابا راه هو محسوب معاهم، ولكن واش بصح ولا ماشي بصح، يعني واش كيكون هو مخدم الناس وجاب الناس اللي غيديرو ودار ذيك (l'aménagement) اللي خصو يدير... إلى آخره.

إذن كانت واحد الفكرة مهمة اللي عندنا دابا فالصميم ديال العمل اللي غنلتقيكم عليه إن شاء الله من هنا للآخر الشهر، اللي هو نستبدلو إجمالا التوجه ديالنا ديال الترخيصات، ما كنتكلمش على التعمير، كنتكلم على الترخيص من أجل مزاولة عدد ديال النشطة اللي عندنا فـ (les métiers règlementés... آخره.

ندوزو من الترخيصات أو الرخص لدفاتر التحملات،(cahier des charges) ، شتي هاذي هي الأساس، هذا هو الجواب اللي بغيت نعطيك على السؤال ديالك، راه عندي الجواب طويل، اشنو درنا فالقانون ديال تبسيط المساطر و(le droit de) هذا إلى آخره، ولكن هذا 15% ديال المشكل، 85% ديال المشكل هو فهاذ القضية ديال (les cahiers de charges) فبلاصة (les autorisations) باش نفكو عباد الله، ولاسيما صغار المقاولين اللي الكلفة صعيبة عليهم باش يديرو واحد الجولة كبيرة..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الرئيسة المحترمة.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، كثف المغرب جهوده لتحفيز الاستثمار الخاص ودعم إنشاء المقاولات.

وقد ساهمت كل هذه الإصلاحات في تحسين أداء المغرب في التصنيفات الدولية المرتبطة بمناخ الأعمال وفي تقرير (Business Ready 2024) الصادر عن مجموعة البنك الدولي، هذا تقرير جديد.

حقق المغرب معدلا بلغ 62% وهي نتيجة محترمة وقابلة للتحسن، ومع ذلك فإن رواد الأعمال، وخاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة لا يزالون يواجهون عراقيل هيكلية تعيق قدراتهم على انطلاق أنشطتهم بسرعة وفعالية.

السيد الوزير المحترم،

[6] **O**ffice **M**arocain de la **P**ropriété **I**ndustrielle et **C**ommerciale.

[7] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب الذي يتألف من أكثر من 90% من المقاولات الصغيرة والمتوسطة، نود أن نثير عددا من القضايا والرهانات في هذا الشأن.

أولا: فيما يخص إجراءات إنشاء المقاولات، اعطيتينا أرقام، السيد الوزير، جد مهمة، بالحق فالوقت الذي تسمح فيه العديد من البلدان بإنشاء المقاولات في أقل من يوم عبر الشباك الوحيد الرقمي بنسبة 100%، فإن متوسط المدة اللازم لخلق مقاولة في المغرب يظل مرتفعا، حيث يقارب عدة أسابيع، السيد الوزير، تتطلب التواصل مع عدد من الأطراف والإدارات (OMPIC) والتسجيل والإجراءات الضريبية والمحكمة التجارية... وإلى آخره، علما أن بعض هذه الإجراءات لا يمكن تنفيذها عن بعد؛

ثانيا: تكاليف إحداث المقاولات التي تصل في المغرب، السيد الوزير، إلى آلاف الدراهم، وهاذ الشي راه بزاف على المواطنين إيلا جيتي تقارن مع المؤداة ديال الأجور ديال المواطنين المغاربة؛

ثالثا: تعقيد الإجراءات الإدارية للحصول على عدد من التراخيص، كما تكلمت عليهم السيد الوزير، وهنا لابد لنا من الاعتراف بأن رقمنة هذه الإجراءات لم تحقق النتيجة المنتظرة.

إذن، السيد الوزير، احنا تنقترحو عليكم بعض التدابير:

• دمج كل الإجراءات في منصة رقمية موحدة، وخفض التكليفات المرتبطة بهذه الإجراءات لتتناسب مع مستويات دخل المواطنين، وكما قلتيو السيد الوزير، نديرو(le contrôle a posteriori) بدفتر التحملات.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن غادي ندوزو للسؤال الثامن، موضوعه "الإصلاحات المرتقبة لمهنة مفتش الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

الأستاذة سليمة زيداني، تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السؤال: عن الإصلاحات المرتقبة لجهاز تفتيش الشغل، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيدة المستشارة المحترمة،

مفتش الشغل هو دابا العام اللي جاي غادي نكونو، إن شاء الله بإذن الله، 2026 مائة عام، باش خرج أول إطار قانوني، كان خرج في 1926 في الحماية، ديال مفتش الشغل، سلطة رقابية مهمة، عندها واحد الدور جوهري واللي ولى الدور ديالها أكثر أهمية بمناسبة الإصلاحات الأخيرة.

أولا: عندنا واحد مدونة الشغل راه احنا غادي نمشيو في الكتاب الخامس ديالها، وضروري نديرو فيه بعض التعديلات، باش يكون العمل ديال هاذ المفتشين في المستوى ديال المغرب ديال القرن 21؛

ثانيا: عندنا كذلك القانون الذي ينظم شروط ممارسة حق الإضراب، وفي المادة 10 راه اعطينا لمفتش الشغل واحد الدور، بطلب منكم، باش ما يبقاش ذاك الشي يخرج، باش ما يمشيش للكوميسارية، باش نجيكم من لخر، باش نهضرو مع مفتش الشغل؛

ثالثا: هاذ مفتش الشغل راه هو اللي تيدير واحد العمل مهم باش ما تيندلعوش النزاعات الجماعية، اللي يقدر يأديو إلى إضرابات، والعمل اللي تيديرو هو في الوساطة كثير ومهم جدا.

إذن كان واحد النقاش فالوزارة، في الحقيقة تعطلنا شوية على الإخوان، وطلبنا منهم يزيدو يصبرو معنا، والحمد لله سيدي ربي ما خيبش، في هاذ الدورة ديال الحوار الاجتماعي اللي درناها في أبريل، راكم شفتو المنشور اللي درنا على مستوى الحكومة، اللي خرجاتو رئاسة الحكومة، والكلمة اللي لقيت بمناسبة فاتح ماي، هنالك التزام باش نحلو هاذ الإشكالية، لأن هاذ الناس من 2008 وهوما تيتسناو.

تيتسناو جوج الحوايج، كاين واحد المرسوم تيتسمى ديال الجولان اللي فيه(les indemnités) ديال الجولان، اللي لا علاقة مع الجولان اللي تيديرو هوما ديال بصح، المفتش اللي كان في فاس تيخص يمشي حتى ميسور، راه عارفين انتوما هاذ الشي... وإلخ.

وثانيا، النظام الأساسي في حد ذاته الرقم الاستدلالي و(la liste) قبالتو، ياك راني هاذ الشي هو اللي تنقولو عليه، مزيان، بغيتو ندخل معكم في التفاصيل، ندخل معكم في التفاصيل، راه عندي جميع الأنواع ديال (les indemnités) اللي كاينين واحد 5 كبار.

راه أنا ما كرهتشاي هاذو كلهم يتجمعو فمرسوم واحد، وراه اخذيت

من عندكم بعض الاقتراحات وغادي نرجع لكم في القريب العاجل، وراه تكلمنا مع مصالح السيد رئيس الحكومة ومع وزارة المالية، لأن دخلناه في الحوار الاجتماعي المركزي، غير باش نجيبوها من لخر.

وإن شاء الله، هاذ الفئة هاذي غادي نعطيوهم الحقوق ديالهم، وهوما في الحقيقة ما تيطلبو غير تحسين وسائل العمل باش مفتش الشغل ملي يستقبل المشغل تيستقبلو في واحد الإطار محترم، وحتى هو تيكون فخور بالانتماء لهاذ المهنة هاذي، كيف ما احنا فخورين بالعمل ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب الكلمة لك الأستاذة سليمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لا حاجة للتذكير بالدور الكبير الذي يضطلع به جهاز تفتيش الشغل وأهميته البالغة في تحقيق السلم الاجتماعي وسيادة العدالة الاجتماعية ودعم الاستثمار ومواكبة المقاولات وتوعية الفاعلين الاجتماعيين، إنه صمام أمان في الحماية الاجتماعية ومساهم كبير في السلم الاجتماعي ببلادنا.

وباعتبار جهاز التفتيش آلية للمراقبة والرصد ومراقبة تطبيق القانون وحل النزاعات، وفي ظل حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقه كجهاز أنيط به ضمان الالتزام بتطبيق القوانين الاجتماعية وإقرار التوازن في العلاقة بين أرباب العمل والأجراء، فإن خلف هذا الدور الحيوي الذي يقوم به تكمن معاناة يومية يواجهها مفتش الشغل بسبب النقص الحاد في الموارد البشرية والضغط الكبير الملقى على كاهلهم وقلة الإمكانيات المادية واللوجيستيكية، وهو ما يحول دون تغطية جميع المجالات الخاضعة لمراقبتهم، ودون تمكنهم من مراقبة الالتزام بقانون الشغل والنصوص ذات الصلة بالقانون الاجتماعي، مما يبرز الحاجة الملحة لإصلاح شامل وعميق لمنظومة تفتيش الشغل، سواء على المستوى التشريعي أو المؤسساتي، وبشكل يتماشى مع المعايير الدولية.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نجدد تضامننا مع المطالب العادلة والمشروعة لمفتشي الشغل، وندعو إلى التجاوب الفوري معها، كما نؤكد على أهمية إخراج نظام أساسي جديد محفز يتجاوز نقائص نظام 2008، منصف لجميع مكونات هذا الجهاز ويستجيب لمطالبهم ويرقى إلى مستوى تطلعاتهم.

فلقد آن الأوان لتقوية هذا الجهاز ليضطلع بالمهام المنوطة به ومده بالعدد الكافي من الموارد البشرية والنهوض بالأوضاع الاجتماعية والمهنية لهيئة تفتيش الشغل، وإعطائهم ما يستحقونه من رعاية واهتمام.

وفي نفس الإطار، فإننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نود التنبيه أيضا إلى أنه رغم الدور الكبير لمدونة الشغل في تحسين ظروف العمل والنهوض بأوضاع الشغيلة في العديد من القطاع ومساهمتها في تحقيق السلم الاجتماعي وتشجيع الاستثمار، إلا أن الواقع أظهر الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في كثير من بنودها وذلك من أجل مسايرتها لمختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي يشهدها مجال الشغل ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة سليمة.

إيلا بغيتو عندكم شي 14 ثواني، بغيتو؟

تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيدة المستشارة،

بغيت غير نشكركم على الدور ديالكم الإيجابي، انتوما النقابة الأولى اللي عندي في الوزارة، مع النقابات الآخرين حتى هوما غادي يطرحو الأسئلة ديالهم وغنجاوبهم على التفاعل ديالكم الإيجابي وعلى المقترحات ديالكم القيمة دفاعا على هاذ الشريحة، وعلى أمور أخرى كذلك في الحوار الاجتماعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي ننتقلو الآن إلى السؤال التاسع وموضوعه "النظام الأساسي لمفتشي الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

عن مآل النظام الاساسي لمفتشي الشغل، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا، نقول لك نفس الجواب.

الأخ العزيز، حتى انتوما تنشكركم في (CDT[8])، حتى انتوما درتو، والحق يقال، واحد المجهود مهم وأساسي وتلاقينا بالإخوان والأخوات، وكيفما سبق وقلت على أنه هذا موضوع دابا وصل ساعة الحسم ديالو، وتم إدراجه في الحوار الاجتماعي المركزي، ولما استقبلنا النقابات الأكثر تمثيلية وحتى النقابات اللي ماشي أكثر تمثيلية على المستوى الوطني يعني فالحوار القطاعي راه حتى هوما تكلمو لنا على الموضوع.

وشخصيا تسلمت في الحوار المركزي من طرف النقابات الأكثر تمثيلية المقترحات ديالكم، ودخلناها فهاذيك النظرة اللي عاد تكلمت عليها دابا واحد العدد ديال الميكانزيمات باش نحسنو ظروف العمل، وباش هاذ الفئة ديال المفتشين والمفتشات يلعبو الدور ديالهم.

بالنسبة للتوظيف، راه كل عام كنا كنديرو 50 حتى لـ 100، يا إما كيتوضفو مباشرة في الميزانية نتاع الدولة، أو لا كيجيو كيديرو (les postes) كتعرفوهم، هاذوك اللي كيكونو تحويلية، المناصب المحولة، ودرنا واحد التكوينات فالمناطق كلها، وغيرنا المسؤولين على مستوى جميع الجهات ديال المغرب، هاذي تقريبا سنتين، ودابا غادي نديرو التقييم ديال العمل ديالهم، لأن هاذ الوزارة مهم فيها أنها تكون فواحد الحياد مع المنظمات النقابية ومع المشغلين، باش تقدر تأدي الأمانة ديالها والعمل ديالها بكل أمانة ومسؤولية، وغادي نسهرو على هاذ الشي إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس، السي لحسن.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تدخلي اليوم، يعبر عن استيائنا من تعاطيكم مع ملف حيوي دام سنوات طويلة مجمدا، ويتعلق الأمر بعدم مراجعة النظام الأساسي الخاص بهيئة مفتشي الشغل، وتحسين التعويضات عن الجولات الميدانية، بالإضافة إلى ضمان الاستقلالية المهنية والإدارية لمفتشي الشغل، بما يمكن من أداء المهام الرقابية دون ضغوط أو إكراهات تحد من فاعليتهم، والذي ورد في الالتزام الحكومي 22 أبريل 2025.

السيد الوزير،

نعلم جميعا الدور المحوري الذي يقوم به مفتشي الشغل في السهر على تطبيق مقتضيات مدونة الشغل وفي الدفاع عن حقوق الأجراء، وضمان شروط عمل كريمة، فضلا عن مساهمتهم في إرساء مناخ اجتماعي سليم داخل المقاولات.

ومع ذلك، رغم حساسية هذه المهام لايزال هؤلاء المفتشون يشتغلون في فراغ قانوني وهيكلي، من خلال نظام أساسي غير معدل هو الحالي، الذي ينعكس سلبا على مردوديتهم وعلى جودة تدخلاتهم، فكيف لكم تعطيل الحوار الاجتماعي مع الهيئة التي تشرف على إنجاحه في القطاع الخاص باعترافكم وباعتراف الحكومة؟

لقد سئمنا من الوعود المتكررة، السيد الوزير، ومن تكرار الحديث عن قرب إصدار تعديل نظام أساسي دون أي أثر فعلي على أرض الواقع، مما أدى إلى إفراغ مؤسسة الحوار الاجتماعي القطاعي من أي محتوى أو مدلول أمام ارتفاع منسوب سخط مهني واجهه المعنيون بسلسلة من الإضرابات والوقفات، ناهيك فيما سبق عن تقليصهم البين لعدد من الزيارات ومقاطعتهم للقيام بأعمال أخرى.

هل يعقل، السيد الوزير، أن هيئة بمثل هذه الأهمية، مازالت تمارس مهامها دون إطار قانوني معدل واضح ومنصف؟ هل ننتظر وقوع أزمات اجتماعية أو تجاوزات خطيرة على غرار "روزامور"، مصنع النسيج بطنجة، والأمثلة كثيرة في هذا الصدد، لنفكر حينها في إصلاح هذا الوضع المختل؟

السيد الوزير،

لقد سبق لكم أن أعلنتم رسميا في أكثر من مناسبة، وأخص بالذكر اجتماعكم الأخير مع التمثيليات النقابية بالقطاع، وعلى رأسها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التزامكم بتعديل النظام الأساسي لهيئة تفتيش الشغل، باعتباره ورش إصلاحي مستعجل، وجرى تحديد آجال أقصاه فاتح ماي الماضي كموعد إخراجه، ومع ذلك، لا يزال هذا الالتزام دون تفعيل، ما يثير تساؤلات حول جدية الإرادة السياسية في تنزيل هذا الورش.

إننا في حاجة إلى إرادة سياسة حقيقية، تترجم إخراج هذا النظام الأساسي إلى حيز الوجود، بشكل ينصف هذه الفئة، ويمكنها من أداء مهامها باستقلالية وفعالية، بعيدا عن الضغوطات والتدخلات.

وعليه، نطالبكم السيد الوزير، كما طلبناكم فيما سبق بالإفصاح عن مآل هذا الملف والتزام واضح بأجل زمني محدد، لإصدار تعديل

[8] **C**onfédération **D**émocratique du **T**ravail.

النظام الأساسي في إطار حوار جاد ومسؤول مع المعنيين بالأمر.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، فيما تبقى لكم من وقت، إذا أردتم ذلك.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

الله السي لحسن.

ياك جاو النقابات، تذاكرنا، أش كنقول لك من الصباح؟

هاذ الموضوع هذا، كان حوار قطاعي، ما بقاش حوار قطاعي ولا حوار مركزي، وكاين التزام ماشي ديالي كوزير ديال الحكومة كلها، يعني ما كاينش أكثر من هاذ الشي، وهاذ الالتزام خرج فبلاغ رسمي ديال الحكومة ما عمرها ما كانت، ياك هاذ الناس شحال وهوما كيتسناو من 2008، شحال احنا راه وصلنا 2021 وما تزعزع فهاذ النظام هذا ولا سطر واحد.

أنا قلت فالأول فعلا كان واحد النقاش، اخذا واحد الوقت، الحق يقال زعما في الولاية الحكومية اللي احنا فيها، ولكن احنا دابا فالمرحلة الأخيرة وكاين واحد المشروع اللي الحمد لله جاهز واللي تياخذ بعين الاعتبار كل النقط، ولو كنا بغينا نديرو غير الإصلاح ديال هذاك اللي تيتسمى المرسوم ديال الجولان كون دوزناه، ولكن احنا غيرة على الأخوات والإخوة المفتشين ديال الشغل، وعلى المطالب اللي جات من عندكم، واللي جات من عند النقابات كلها اللي عندنا في الوزارة، وهي مطلب فالحقيقة ديال المغاربة، علاش؟

لأن هاذ المفتشين الشغل هوما اللي غادي يعطيو هذاك التوازن في العمل ما بين المشغل والشغيلة.

بالعكس، اخذينا هاذ الشي بعين الاعتبار باش يدخل فالمرسوم الجديد اللي هو النظام الأساسي، واللي فيه كذلك في نفس الوقت مرسوم الجولان، ما نبقاوش بجوج دالمراسيم مختلفين، واخذينا هاذ الشي وغادي يخرج فيما قريب إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال العاشر وموضوعه "الارتفاع المهول في نسبة البطالة في صفوف الشباب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضل الأستاذ سماعيل العالوي.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لا زالت البطالة تعرف مستويات مرتفعة في صفوف الشباب من 21 إلى 35 سنة، ما يشكل تهديدا على تماسك النسيج المجتمعي المغربي.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة لمحاربة البطالة في صفوف هذه الشريحة، خاصة بعد فشل برامج الحكومة في مواجهة الظاهرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ السؤال في الحقيقة جاوبت عليه في الأول في 2 أسئلة، في إطار وحدة الموضوع.

ولكن نعاود نقول لك أنه في الفصل الأول من سنة 2025 تم خلق 350.000 منصب شغل، وتم فقدان 75.000 منصب شغل تقريبا، بقات واحد 280.000 منصب شغل، 216.000 فالخدمات، 80.000 في الصناعة والصناعة التقليدية، 50.000 في البناء والأشغال العمومية، هاذ الشي العام لاخر ما كانشاي، دابا زدنا زائد 280.000 العام اللي فات كنا ناقص 83.000

إذن هاذ القطاعات هاذ الشي اللي كتشوف، السيد المستشار المحترم، هو نتاج ديال واحد العمل ديال واحد القطاعات من غير القطاع الفلاحي.

ولمواكبة هاذ الدينامية اللي، الحمد لله، تم تأكيدها للفصل الثالث الأخير، احنا ما راضيينش عليها لأنها غير كافية، لأنه واخا كاين تقدم مناصب شغل مازال كاين فوسط منها ما يسمى بالشغل الناقص، واحد العدد ديال التوازنات اللي خصها تكون، واحنا واعيين بها.

درنا واحد الاستراتيجية فيها واحد الميزانية مهمة، جزء منها مخصص لما يسمى بالوساطة، لأن اللي كان قبل كيستافد من البرامج ديال الدولة هوما الناس اللي تيقلبو على الخدمة، ولكن عندهم شهادات، ولكن كاين واحد العدد مهم ما عندوش شهادات وكاين فهاذ الشريحة اللي

تنتكلم عليها، دابا 1.600.000 ديال الناس اللي في البطالة راه 910.000 ما عندهم حتى شي دبلوم، وهاذو باش يقدرو يستافدو من التشغيل في المقاولات الصغرى والمتوسطة والكبيرة بما فيهم بعض القطاعات المهمة فالبلاد، بحال صناعات السيارات، وما إلى ذلك من الأمور، لازم تكون واحد المساعدة، خصوصا ذاك المرحلة الأولى اللي هاذ الشاب او هاذ الشابة اللي تيكون ما قراشاي، وما عندوش واحد التكوين بالضرورة ملائم لهذاك القطاع المعين، خصو يدير واحد التكوين تكميلي.

إذن هاذو ثلاثة دالبرامج كاينين في الوكالة الوطنية لإنعاش تشغيل الكفاءات، وراه تكلم الأخ المستشار قبل على ضرورة إعادة الهيكلة ديالها، وهو في صميم الموضوع ديالنا.

بغيت غير نزيد واحد الحاجة باش ما نعاودشاي ذاك الشي اللي قلت قبيلة، من ضمن الاشكاليات المهمة التي تؤدي إلى البطالة اللي تنتكلم عليها وخصوصا فهاذ الشرائح المجتمعية هاذي، هو الهدر المدرسي، الهدر المدرسي كل عام عندنا تقريبا 300.000 ديال الناس اللي تيخرجو من المدرسة وما تيمشيو لحتى بلاصة، باش يمشيو للتكوين المهني خص يكون عندو 15 عام.

المنظومة ديال التكوين المهني، كيف ما قلت لكم، عندنا متفوقة في كل ما هو تقني متخصص أو تقني (technicien spécialisé) و(technicien) وكاين في بعض الشعب راه تتكون بلاصة واحدة عليها تقريبا واحد 7000 أو 8000 طلب في المهن الصحية مثلا، ولكن الشعب اللي ديال الناس اللي خرجو من الابتدائي أو من الإعدادي أو من الثانوي وما وصلوش للباك ما عندناش كثار، عندنا تقريبا 80.000، بينما الخصاص شحال خصنا 900.000 عليها درنا برنامج خاص بالتدرج المهني، فيه 100.000 اللي غادي يكون في واحد العدد القطاعات، ولو ساعفني الوقت لكنت زعما نقول لك كثير من الأمور اللي معتمدة في هاذ المجال، وكاين ميزانية، كاين إرادة حكومية وكاين أرقام، الحمد لله، تعكس واحد التحسن وإن كان يعني طفيف في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي سماعيل العالوي.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنا تنوجه دابا الكلام للحكومة كلها، ما شي غير لكم السيد الوزير المحترم.

اليوم البطالة فبلادنا تحولت إلى مأساة اجتماعية خطيرة، والشباب ما بقاش تيتيق في الحكومة، اللي كل نهار تهضر على البرامج التي لا تسمن وتغني من جوع، والواقع اليوم تيكشف عن هشاشة هذه المبادرات، خاصة في صفوف حاملي الشواهد، كاينين كفاءات كثيرة عندهم شهادات عليا، وللأسف، خدامين فتمارة الكحلة بجوج الريال، ولا تهاجرو عبر قوارب الموت أو الانتحار البطيء في المقاهي ديال الحي أو الحومة–كما تنقولو–بعدما اجتهدوا وضحوا وتعبوا وانتظروا أن تنصفوهم، لكنهم صدموا بجدار من الوعود الكاذبة.

كيف يطلب من شاب لا يملك ثمن تذكرة الحافلة أن يؤسس مقاولة؟

كيف تنجح المشاريع في مناخ يغيب فيه الدعم الحقيقي؟

كيفاش بغيتو هاذ الشباب يتزوجو ويعاونو والديهم في الحمل، في ظل انعدام فرص الشغل؟

ها غلاء المعيشة، ها البطالة، غير الله يدير شي تاويل ديال الخير.

السيد الوزير،

آخر إحصائيات اعطيتوها في البطالة 13.7%، تنأكد أن واحد 15% أخرى غير تيبريكوليو وشي تيكالي على شي، والله يخلف على الأنترنيت و(Trading) و(e-commerce).

السيد الوزير،

كفى من التجميل والتسويق الزائف لحلول لا تطبق إلا على الورق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والآن غادي ننتقلو، لآخر سؤال في هذا القطاع، هو السؤال الحادي عشر، وموضوعه "الحوار الاجتماعي القطاعي".

الكلمة للمستشارة المحترمة لبنى علوي لتقديم السؤال.

تفضلي مشكورة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

الحوار الاجتماعي القطاعي في وزارتكم، نسائلكم السيد الوزير؟

لبسناك القشابة ديال مفتش الشغل هاذ النهار، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة.

أنا تنظن جاوبت على هاذ السؤال باستفاضة، إيلا كان عندكم نقط أخرى أنا مستعد نتفاعل معها.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك لبنى، المستشارة المحترمة.

تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الوزير،

كاتحاد وطني للشغل بالمغرب، نؤكد لكم ثقتنا الكاملة في مؤسسات الحوار القطاعي الاجتماعي كفضاء لتدبير المطالب المشروعة والعادلة لأطر وموظفي القطاع.

ولكن، قبل كل شيء، نتوجه للسيد رئيس الحكومة، وأقول بأن العبارة ليست في إصدار منشور يدعو إلى تفعيل الحوار الاجتماعي القطاعي وانتظامه، بل في توفير الاعتمادات المالية اللازمة لإنجاح الحوار القطاعي، فهناك عدة قطاعات أنجحت الحوار الاجتماعي، لكن اصطدمت بضعف الاعتمادات المالية، هاذي أولا.

السيد الوزير المحترم،

إن جهاز تفتيش الشغل ينتظر منكم تنزيل مضامين بلاغ السيد رئيس الحكومة بمناسبة فاتح ماي، وكذلك تصريحكم في نفس المناسبة، إذ يتعين عليكم، السيد الوزير، أجرأة مع إعمال مقاربة تشاركية مع مختلف الهيئات التمثيلية بالقطاع والتعجيل بمراجعة مرسوم النظام الاساسي لهيئة مفتشي الشغل ومرسوم التعويض عن الجولان، مع تفعيل الأثر الرجعي لهما.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم أن الصيغة المسربة ديال النظام الأساسي قد خلفت استياء كبيرا لدى جهاز تفتيش الشغل، بسبب تضمنها مقتضيات تمس بالوضعية النظامية والمكتسبات التاريخية، خصوصا ما يتعلق بإطار مفتش الشغل من الدرجة الثالثة، ونحذر من أي محاولة لإلغائه دون فتح إمكانية إدماج المعنيين به في درجة أعلى.

ولذلك ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى تسليم النقابات الممثلة في القطاع نسخة رسمية من مشروع النظام الأساسي ومرسوم التعويض عن الجولان لنزع فتيل الاحتقان.

كما نطالب باتخاذ خطوات ملموسة لإنجاح الحوار القطاعي من خلال:

- تمكين المهندسين المكلفين بالصحة والسلامة المهنية والأطباء المكلفين بتفتيش الشغل من الاستفادة من التعويضات على الجولان والمخاطر والأعباء المهنية، مع الحفاظ على تبعيتهم لأنظمتهم الأساسية الخاصة؛

- وإقرار تعويض جزافي عن جولات التفتيش وتعويض عن الأخطار؛

- التنصيص الصريح على مبدأ الأثر الرجعي في تنزيل مقتضيات النظام الأساسي ومرسوم التعويض عن الجولان، اعتبارا لتجميد هذا الملف منذ سنة 2020؛

- تسوية وضعية حاملي الشهادات العليا داخل الهيئة بما يضمن لهم الترقية والإنصاف المهني؛

- فتح مباريات داخلية لإدماج موظفي القطاع ضمن هيئة تفتيش الشغل؛

- تقليص مدد الترقية في مختلف الدرجات؛

- تمكين موظفي القطاع من منح الشهر 13 والشهر 14 على غرار مجموعة من القطاعات الوزارية.

- بالإضافة إلى ترقية حملة شواهد الدكتوراه والاستجابة لمطالبهم، دون إغفال وضعية المتصرفين والتقنيين وغيرهم من العاملين بالقطاع.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

هو هاذ الموضوع ديال الفئات بصفة عامة طرحناه في الطاولة ديال الحوار الاجتماعي المركزي، وكان نقاش على أنه مفتشي الشغل راه تكلمنا عليها كنظن بما يكفي، والموضوع هو قيد دراسة معمقة باش نخرجو هاذ الشي.

وكيف ما جرت العادة في الحوار الاجتماعي القطاعي راه تنستقبلكم، وإذا كان شي حاجة كتسلم راه كتسلم بالشكل اللازم، وكيكون الرأي والرأي الآخر وكنتشاور كذلك حتى مع المهنيين، لأن في هاذ الشي راه ما كاينش غير الأمور ديال الأجرة ولا الأمور ديال المنح، كاين حتى ديال (le plan de carrière)، هاذي من جهة.

ما تنساوش أننا في الحوار الاجتماعي كذلك المركزي تكلمنا على بعض الفئات الأخرى اللي هي المهندسين والمتصرفين والتقنيين، وطرحو هاذ الشي النقابات الأكثر تمثيلية، وكان هاذ النقاش هذا وحتى هو توضع

في المسار ديالو، باش حتى هو نشوفو أشنو هي الإمكانيات المتاحة باش هاذ الفئات حتى هاذي يتحسنو من ظروف العمل ديالهم.

إذن هاذ الموضوع دبا ما بقاش في المرحلة ديالو السابقة اللي كانت فقط مرحلة استلام بعض الأفكار وبعض المقترحات، وانتوما راكم سلمتونا كنشكركم على هاذ الشي كيف ما سلمونا النقابات الأخرى المطالب ديالكم اللي ربما قريتي دابا واحد الجزء منها.

وهاذ المطالب عملنا على ترجمتها إلى مقترحات، وغادي نرجعو عندكم عما قريب إن شاء الله باش نشوفو أشنو هي الأمور اللي السقف ديال الأمور اللي غادي يمكن لها تكون، وأنا كيف ما قلت لكم بحسن نية عازمين إن شاء الله مع الحكومة على أن هذا الأمر هذا نوضعو له واحد الحد، باش الإخوان والأخوات ديالنا يخدموا بكل أريحية، علاش؟ لأن هاذ المفتش ديال الشغل راه هو الأساس في الدينامية ديال التشغيل اللي بغينا نديرو، لأن هاذ خارطة التشغيل اللي بغينا نديرو راه هاذ المفتش ديال الشغل إيلا تأكدنا من خلال المهام ديالو، وخصوصا الجديدة اللي غادي تكون في مدونة الشغل المقبلة باش يعمل على الوساطة اللي كيديرها دابا، ولكن بدون إطار قانوني، غادي يدير لنا السلم الاجتماعي، غادي يعاون المقاولات على أنها تمشي أكثر وتنخرط أكثر في السياسة ديال التشغيل باش ذاك الملاحظات اللي قال الأخ– واخا قالها بواحد الطريقة معينة–ما تكونش عندها بلاصتها في المغرب ديال هاذ القرن هذا اللي احنا كنعيشو فيه.

وعلى أية حال، الإشكاليات اللي مطروحة هي إشكاليات معقدة، احنا تنديرو واحد المجهود صادق باش نتغلبو عليها وهي مسؤولية الجميع بالمناسبة، ولكن الحكومة عازمة من خلال هاذ الأرقام اللي تتشوفو، من خلال البرامج اللي دارت على أنها تخفف من العبء ديال البطالة في المغرب، واحنا متفائلين على أساس الأرقام اللي عندنا اليوم ديال المندوبية السامية للتخطيط، اللي فيها القطاع المهيكل ولكن فيها كذلك القطاع غير المهيكل.

شكرا السيد الرئيس على سعة الصدر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع آخر، ننتقل إلى السؤال الآني الأول موجه لقطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، وموضوعه "مستجدات أنبوب الغاز نيجريا–المغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السي الخمار تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حول مستجدات أنبوب الغاز المغرب–نيجيريا، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة؟

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا السيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة اللي طرحتو لنا هاذ السؤال، اللي هو جد مهم وجد آني.

في الحقيقة هاذ المشروع هو جزء من رؤية ملكية شمولية، تتعبر أولا على إرادة قوية لتعزيز الاندماج الجهوي في كل المجالات التنموية، علاوة طبعا على ولوج دول الساحل إلى مسار تنموي مستدام، بما في ذلك طبعا طاقة مستدامة.

هاذ المشروع ديال الغاز الإفريقي الأطلسي، هو طبعا مشروع استراتيجي، محفز للتنمية الاقتصادية الصناعية والرقمية أيضا، ودعامة لخلق العديد من فرص الشغل وتحقيق اندماج اجتماعي وركيزة طبعا لتحول المغرب للممر الوحيد اللي تيربط أوربا وإفريقيا والحوض الأطلسي.

هاذ المشروع اللي تقريبا الكلفة ديالو 25 مليار ديال الدولار أمريكي، تيمكن من إعداد أيضا المنطقة إلى اقتصاد أخضر بما فيه الهيدروجين الأخضر.

فاليوم في آخر جلسات آخر اجتماعات وزارية كنا درنا في أواخر 2024، اتفقنا على خصوصا 2 اتفاقيات هي جد مهمة، الاتفاق الحكومي بين دول الأعضاء واتفاقية البلد المضيف مع دول أعضاء (CEDEAO[9]) والمغرب وموريتانيا، وعرفت هاذ المصادقة على هاذ 2 اتفاقيات مرحلة جد مهمة، بغينا نشتغلو على 4 دالمراحل ديال هاذ المشروع، بما فيه طبعا مرحلة واحد (1 باء) اللي هي جد مهمة بين موريتانيا والسينغال والمغرب.

انتهينا من دراسة الجدوى والدراسة التصميمية الهندسية الأولى، وأيضا تحديد المسار الأمثل، اليوم دابا تنشتغلو على إحداث الشركة ذات الغرض الخاص (la SPV[10]) بين الجانبين المغربي والنيجيري، وأيضا القرار الاستثماري النهائي (la décision finale d'investissement) اللي غتصتدر، إن شاء الله، النتائج ديالها نهاية هاذ السنة.

[9] **C**ommunauté **E**conomique **D**es **E**tats de l'**A**frique de l'**O**uest.

[10] **S**pecial **P**urpose **V**ehicle.

وأغتنم هاذ الفرصة باش نعاود نذكر أن الحكومة قامت بإطلاق طلبات إبداء الاهتمام في أبريل 2025، اللي تيتعلق بتطوير البنية التحتية الوطنية للغاز الطبيعي، اللي غادي تربط طبعا ميناء الناظور بالقنيطرة والمحمدية باش يوصل، إن شاء الله، للداخلة، ويربط مع مشروع الغاز الإفريقي الأطلسي، اللي هو موضوع السؤال ديالكم.

هاذ البنية التحتية الغازية المغربية، علاش تنشتغلو عليها؟ لأنها بغينا نطلعو الاستهلاك ديال الغاز الطبيعي اليوم تقريبا مليار ديال المتر مكعب إلى 10 المليار ديال متر المكعب سنويا، لأن هاذ الاستجابة لهاذ الطلب ديال الغاز الطبيعي يقدر يرفع من نسبة المساهمة بنقطة مئوية في الناتج الداخلي الخام، 1% ديال (PIB[11])يقدر يتزاد، ويقدر يزيدنا واحد مئات الآلاف ديال فرص الشغل.

فلذلك، نشتغل تحت القيادة الملكية الرشيدة على إرساء شراكات طاقية متوازنة، تتراعي طبعا المصالح ديال البلاد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المرابط.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

في البداية، لابد أن نثمن ونشيد بالمجهودات القيمة التي تقومون بها من أجل تنزيل وإخراج هاذ المشروع الاستراتيجي غير المسبوق على أرض الواقع، والذي يحمل في طياته كذلك دلالات اقتصادية وجيوسياسية كبرى تساهم في إبراز مكانة المغرب وتموقعه كفاعل أساسي ورئيسي في المسار التنموي للقارة الإفريقية كما ذكرتكم، انسجاما مع الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن هذا المشروع الذي يمتد على مسافة أكثر من 6000 كلم وبسعة كتوصل تقريبا لـ 30 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي واستثمار–كما ذكرتم–يقارب 25 مليار دولار، هو جزء من رؤية ملكية متكاملة وإرادة سياسية ثاقبة، لخلق اندماج اقتصادي متكامل على أساس مبدأ رابح-رابح.

لذلك، لا يسعنا بهذه المناسبة سوى التنويه بالعمل المنظم والنتائج الملموسة في هذا الورش، من خلال وقوفكم على تنفيذ جميع الإجراءات التحضيرية وتوقيع الاتفاقيات المؤطرة للمشروع، بالإضافة إلى استكمال الهيكلة المالية للمشروع، بالتعاون مع الدول الصديقة والشريكة ومؤسسات استثمارية ومالية عالمية برهنت ثقتها ودعمها للمشاريع المغربية والمشاريع المغربية الإفريقية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن الرهانات المطروحة على هذا المشروع تقتضي بذل مجهود مستمر من طرف جميع القطاعات الحكومية المعنية لمزيد من الدعم، ليس لهذا المشروع فقط، بل لخارطة الطريق الوطنية لتطوير قطاع الغاز الطبيعي عبر مزيد من الاستثمار وتشجيع البحث العلمي في هاذ المجال، حتى يتم مسايرة المشروع والاستفادة من الفرص الاستثمارية والتنموية التي يتيحها، خاصة أنه سيساهم بشكل كبير في تعزيز البنية التحتية الطاقية في المنطقة، كما سيعزز كذلك مكانة بلادنا في الساحة الطاقية الدولية كمركز استراتيجي للطاقة بين إفريقيا وأوروبا.

وفي الأخير، السيدة الوزيرة المحترمة، لنا كامل الثقة فيكن لبلوغ كامل أهداف هذا المشروع الاستراتيجي، وعلى رأسها الرفع من مكانة المملكة المغربية الشريفة كقطب طاقي استراتيجي في المنطقة، ولما لا كقطب كذلك استراتيجي في العالم، وكقاطرة للتنمية والتعاون الإفريقي على جميع المستويات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقلو الآن إلى السؤال الآني الثاني موضوعه "مراجعة الإطار التشريعي في المجال المعدني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي عبد الرحمان ابليلا، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السؤال كيتعلق بمراجعة الإطار التشريعي في القطاع المعدني وطبعا المبررات، كاين مبررات وكاين ضرورات لوضع هاذ السؤال، الإصلاح ديال الإطار التشريعي والتنظيمي للمنظومة التعدينية ببلادنا عندو علاقة وشرط لنجاح هذاك التحول ديال الرؤية ديال 2035، سواء فيما يتعلق بالاستكشاف، أو الاستغلال، أو التصنيع، أو التجارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

[11] **P**roduit **I**ntérieur **B**rut.

الكلمة لك، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم من فريق التجمع الوطني للأحرار.

هو في الحقيقة ما خصناش مبررات باش نغيرو الإطار التشريعي ديال القانون ديال المناجم والمعادن، لأنه كيف ما تتعرفو درنا بزاف ديال التشخيص في هاذ المجال، وفي هاذ المجلس الموقر شحال من مرة تكلمنا على مجموعة ديال الإكراهات، اجتماعية، اقتصادية، إصلاحية، اللي خصنا نشتغلو عليها جميعا.

فلذلك، كنطمحو اليوم إلى العمل المشترك والفعال مع المؤسسة ديالكم باش نتعاونو نزلو على أرض الواقع المشروع الجديد اللي بدينا فيه في مسطرة المصادقة اللي هو القانون 72.24 اللي كيتمم وكيغير القانون 33.13 اللي كيتعلق بالمناجم، باش نزلو الاستراتيجية الوطنية المعدنية باش هاذ القطاع يأدي الدور ديالو كرافعة لتحقيق طبعا السيادة الاقتصادية، ولكن أيضا العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية.

هاذ مشروع القانون رقم 72.24 اللي غادي يغير 33.13 يوجد اليوم قيد الدراسة في الأمانة العامة للحكومة، اعتمدنا باش نوجدو واحد المقاربة جد تشاركية مع كل الفاعلين، بغينا نحسنو بيه مناخ الأعمال ونعززو بيه الشفافية، ولكن أيضا نبسطو الإجراءات ديال الترخيص في المجال المعدني، فهذا إصلاح عميق اللي اشتغلنا عليه باش نعززو الحكامة الجيدة للمؤهلات المنجمية ونعززو أيضا شروط السلامة وشروط الصحة ديال المستخدمين وحماية البيئة المحيطة.

لأول مرة، درجنا طبعا أحكام خاصة بالمعادن الاستراتيجية والحرجة، بسطنا الإجراءات والمساطر اللي كتعلق بالرخص والتراخيص المعدنية والرقمنة ديالها، وأيضا وضع سجل عقاري وطني للتعدين، اللي غادي يكون واحد السجل اللي هو رقمي ومدمج، اعطينا الأولوية لتشغيل اليد العاملة المحلية وضمان التكوين المستمر على المستوى التقني والمهني للمستخدمين، وأيضا اعطينا الأولوية للمنتجات المصنعة محليا أو على المستوى الوطني.

أيضا، زدنا واحد النقطة أخرى هو تمكين الشركات الخاصة من الحصول على الرخصة لتثمين المواد المعدنية بلا ما يكون عندها رخصة ديال البحث أو الاستغلال.

واحد النقطة أخرى جديدة هو احنا درجنا بطاقة مهنية للمستخدم المنجمي لأول مرة كتعتمد باش إثبات الاستفادة من الحقوق وأيضا الخضوع إلى الالتزامات المنصوص عليها في النظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية، وطبعا هاذ البطاقة غتكون ممنوحة من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالمعادن.

ما غنتكلمش على اعتماد المختبرات، لأنه حتى هو هذا شق طويل فالقانون، غنتكلم على إلزامية إعداد مخطط التخلي وإعادة تأهيل المنجم في برنامج الأشغال المتعلقة برخصة البحث كما هو الشأن اليوم اللي كيتعلق برخصة الاستغلال.

فعلى غرار القوانين السابقة، فأنا على يقين أن المجلس ديالكم الموقر غادي يساهم معنا في إغناء وتسريع هذا القانون اللي كيهدف بالأساس إلى جعل هذا القطاع باش يكون جد حيوي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد الرئيس.

السي عبد الرحمان.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا.

مزيان السيدة الوزيرة هاذ الشي اللي قلتو، هاذ المعلومات شي حاجة مزيانة، إذن هذا جواب شافي وكامل على السؤال.

حقيقة هاذ المراجعة ديال الإطار التشريعي ماشي واحد المهمة سهلة، لأنه حاليا كاين واحد المجموعة ديال الإكراهات وواحد المجموعة ديال المشاكل اللي كتعوق هاذ القطاع، ما يتعلق بالرخص والمضاربة اللي كاينة فالرخص والتخلي عن الرخص، ما يتعلق أيضا بالمسألة ديال ضعف المراقبة على دفتر التحملات اللي تتكون مع المستغلين ومع المهنيين.

ما يتعلق أيضا بالمسألة ديال التثمين، واحنا تنقولو أودي دائما فالحوار ديالنا معكم ومع القطاع ديالكم، السيدة الوزيرة، تنقولو راه هاذ القطاع المعدني خص تكون فيه واحد الصناعة تحويلية حقيقية، لأنه القيمة المضافة فالميدان المعدني كتكون فالتحويل، وبالتالي خص يكون ما فيها عيب إيلا كان واحد الإلزام فالقانون يكون واحد النسبة معينة قبل ما تصدر الثروة المعدنية خاما، تكون واحد النسبة فيها تعالج، وكاين مقاولات مغربية على قلتها اللي خصها التشجيع.

طبعا، كاين مسألة أخرى ديال العمال التعدينيين وكاين مسألة أخرى ديال التنمية المحلية اللي شرتو ليها وقلتو راه فيها واحد الحيز مهم فهاذ المشروع اللي غادي يتعرض علينا، صحيح مزيانة هاذ المسألة اللي قلتو، احنا مستعدين فالمؤسسة التشريعية باش نتعاونو، ولكن كنفضلو أنه يكون أيضا حوار مع المهنيين فهاذ الإطار.

وفهاذ الإطار، ما فيها باس نذكرو بواحد المبادرة تشريعية قمنا بها هنايا فالفريق ديالنا، درنا واحد المقترح قانون ديال إنشاء واحد

الغرفة تعدينية على غرار واحد المجموعة ديال الدول، هاذيك الغرفة التعدينية غادي تكون مستقلة على غرفة التجارة والصناعة الحالية، وغادي تعطيكم وغتمكنكم من واحد المخاطب محدد ومعين باش تعاملو معه وتخاطبو معه فهاذ الإطار، وبالتالي كنتمناو أنه تكون واحد الاستجابة من طرف الحكومة في هاذ الإطار.

في كل الأحوال، احنا تنعتبرو هاذ القطاع هذا قطاع واعد، قطاع مهم جدا، وتنثمنو الإجراءات والمواكبة ديالكم وديال الحكومة في هاذ الإطار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل للسؤال الثالث، موضوعه "تقييم الاستراتيجية الوطنية الطاقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

السي عبد الرحمان تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين والمستشارات،

نسائلكم السيدة الوزيرة عن آليات ونتائج تنزيل الاستراتيجية الطاقية ببلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا للفريق الحركي على طرحكم هاذ السؤال.

هو طبعا في كل محطة تنوقفو على تقييم الاستراتيجية الطاقية الوطنية، اللي كانت بدات، كيف ما تتعرفو، الانطلاقة ديالها من طرف صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله في 2009، وكانت تتقوم على ثلاثة ديال الركائز:

- الركيزة الأولى هي الطاقات المتجددة؛

- الركيزة الثانية هي النجاعة الطاقية؛

- الركيزة الثالثة هي الاندماج الجهوي، اللي تكلمت عليه في السؤال الأول بما فيه طبعا المشروع الأطلسي الإفريقي.

فيما يخص الطاقات المتجددة، كيف ما شفتو في هاذ الثلاث السنوات الماضية، اشتغلنا على مجموعة ديال الإصلاحات، بما فيها الإصلاحات التشريعية، الإصلاحات التنظيمية... إلخ، مكنتنا باش نزيدو أكثر، وصلنا لـ 12 جيكاواط ديال الطاقة مركبة اليوم، وأكثر من 5.4 جيكاواط، منها مصادر متجددة، فقمنا بواحد القفزة ديال أكثر من 5% من الطاقة المركبة اللي هي من مصادر متجددة من 2021 و2025.

فاليوم الوزارة تتشتغل على برنامج استثماري اللي أول مرة في التاريخ ديال المغرب تنضاعفو الاستثمارات سنويا في المجال الطاقات المتجددة 4 مرات، وتنضاعفو الاستثمارات في الشبكة الكهربائية سنويا بأكثر من 5 المرات، هاذي أول مرة تتوقع، وهاذ الشي غير باش نخليو الضوء مشعول، أو تكون الطاقة طبعا نظيفة.

وبعض النتائج اللي شفنا هو أنه السعر والتكلفة ديال الطاقة الكهربائية بدات تتنزل، بما أننا تندخلو أكثر من الطاقات النظيفة والطاقات المتجددة.

فيما يخص النجاعة الطاقية، اللي هي كان فيها أيضا بعض التعثرات حتى سنة لـ 2021، بدينا تنزلو واحد المجموعة ديال البرامج، غنذكر فيها البرنامج ديال التعميم ديال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض، بما فيه الإنارة العمومية، وقعنا على مجموعة اتفاقيات على الصعيد الجهوي بما فيه جهة الشرق، باش نشتغلو على النجاعة الطاقية، خصوصا في الإنارة العمومية وأيضا التأهيل الطاقي ديال البنايات العمومية لجهة الشرق.

أيضا، اشتغلنا على التأهيل الطاقي للمساجد وزدنا كملنا على هذاك المشاريع، اشتغلنا أيضا على القطاع الخدماتي والفلاحي، وأيضا على قواعد الأداء الطاقي للبنايات في القطاع العمومي في كل هاذ الإصلاحات اللي تنديرو في النجاعة الطاقية، موازاة مع الإصلاح المؤسساتي اللي بدينا فيه.

الإصلاح المؤسساتي اللي بدينا فيه، هو الإصلاح ديال الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية وشركة الهندسة الطاقية، هاذ الإصلاح راه هاذ الموضوع محطوط على الأمانة العامة للحكومة، تهدف بالأساس إلى تقوية المهام ديال الوكالة في مجال النجاعة الطاقية والتوسيع ديال المهام ديالها باش تشمل أيضا مهاما أخرى اللي تتعلق بإزالة الكاربون والاقتصاد الدائري.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب السي عبد الرحمان لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيدة الوزيرة.

قبل التعقيب على جوابكم، أود بداية أن أؤكد أن المعارضة الحركية تعارض بمرجعيات وطنية صادقة، ولنا الشجاعة السياسية لننوه بكل وزير اجتهد وتفاعل مع نقدنا البناء، ومناسبة هذا الكلام هو التفاعل الإيجابي والسريع لوزير الصحة المحترم مع سؤالنا عبر اتخاذ مباشرة إجراءات مالية بخصوص مستشفى التخصصات بورزازات، وعقد اجتماع طارئ بمستشفى سيدي حساين لإيجاد حلول للمشاكل المستعصية.

ونتمنى من باقي الوزراء سلك هذا المنهج وجعل مصلحة الوطن والمواطنين فوق الحسابات السياسوية الضيقة.

السيدة الوزيرة،

لا يختلف اثنان أن هناك مجهود كبير من خلال الوزارة ديالكم، ومن خلالكم ومن الفريق اللي كيشتغل معاكم.

السيدة الوزيرة،

لا خلاف اليوم، أن بلادنا بذلت مجهودات جبارة خلال العقدين الأخيرين، لتسريع وتيرة الانتقال الطاقي، من خلال اعتماد وتنزيل الاستراتيجية الوطنية الطاقية 2009-2030، من أجل تحقيق الأمن الطاقي، تفعيلا للرؤية الاستشرافية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عبر برمجة استثمارات مهمة وإطلاق أوراش ومشاريع طاقية مهيكلة وضخمة خاصة في جهة الداخلة–واد الذهب وجهة درعة–تافيلالت.

السيدة الوزيرة،

من بعد الشرح ديالكم والعمل اللي كتقومو به مع الإخوان، ما يمكن لينا إلا أننا نشدو على الأيادي ديالكم، لأنه كان عمل كبير جدا، اللي فالحقيقة هاذ المشروع اللي هو مشروع ملكي، وخصوصا "نور1" و"نور2".

السيدة الوزيرة،

كنساءلكم على "نور2" فين وصلات الأشغال ديالو؟

كاين إشكاليات أخرى اللي كنساءل، فعلا كاين مشاريع كبرى جدا، ملي كنسمعو هاذ الأنبوب ما بين نيجيريا والمغرب، ماشي مسألة اللي هي عادية، مشاريع كبرى اللي كاينة فجهات الجنوب.

ولكن، السيدة الوزيرة، كيبقى واحد المسألة اللي كنتساءلو عليها، هو أنه إلى حدود 2023 90% تقريبا من الطاقة ديالنا كنستوردها من الخارج، بغينا تصحو لينا هاذ الرقم واش صحيح أولا؟

كذلك، السيدة الوزيرة، ملي كنتساءلو أنه الوزارة ديالكم ماشي وزارة الطاقة والمعادن اللي كنا كنعرفو، في حين أن اليوم كاين واحد المعادن كبيرة جدا بالخصوص فالمناطق الجنوبية، وكنسمعو واحد (les chiffres) كبار اللي 60 مليار ديال الدرهم فالجهة ديال ورزازات سيروا، واش هاذ الشي صحيح أولا؟

كذلك، بغينا نعرفو المجهودات ديالكم فالطاقة النووية، خصوصا فالطلب ديالنا ليكم فالمحطات ديال تحلية الماء، اللي بغينا أنه هاذ الطاقة النووية على الأقل تكون فهاذ المحطات، باش يكون عندنا التمويل ناقص بالنسبة لهاذ المحطات.

والإشكالات الآخرين، السيدة الوزيرة، اللي احنا فبعض المناطق اللي هي هامشية، كنطلبو أنه هاذ إيلا اسمحتي، السيد الرئيس، إيلا اسمحتي أنه الاستثمارات اللي كاينين بهاذ الشكل الكبير، بغيناها تكون معها استثمارات أخرى اللي تشغل اليد العاملة وخصوصا الشباب ديالنا، ولما لا واحد الأحياء صناعية اللي تاخذ من الطاقة المتجددة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعتقد بأن السيدة الوزيرة، مابقاش عندها الوقت، استغرقتي الوقت ديالك.

الآن غادي انتقلو للسؤال الرابع، موضوعه "إصلاح المنظومة الطاقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، لتقديم السؤال.

السي محمد بن فقيه، تفضل.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

عن إصلاح المنظومة الطاقية نسائلكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا السيد المستشار المحترم اللي طرحتو هاذ السؤال.

فالحقيقة هاذ السؤال ديال إصلاح المنظومة الطاقية، ما نقدرش نجاوب عليه فثلاثة الدقايق كيفما كتعرفو، خصني واحد ربع ساعة على الأقل، ولكن غادي نعطي بعض الأجوبة على التساؤل ديالكم.

هو طبعا كيفما عرفتو فتحنا هاذ الورش ديال إصلاح ديال المنظومة الطاقية، اعتمدنا واحد المقاربة مستدامة مع كافة القطاعات، هو

قطاع أفقي وكيدخلو فيه مجموعة ديال الشركاء، واشتغلنا مع بعضنا فمبادرات تشريعية وتنظيمية، باش نحفزو الاستثمارات الوطنية والأجنبية، إضافة إلى وضع مخططات مندمجة بعض المرات، لأول مرة لإنجاز البنيات التحتية فهاذ القطاع.

هاذ الورش الإصلاحي، هو طبعا تجسيدا للرؤية الملكية المتبصرة السامية فهاذ القطاع، واليوم كنشتغلو على ترسيخ نموذج طاقي مغربي متكامل، قائم على النجاعة، قائم على الابتكار وقائم على تعبئة الاستثمارات، ولكن ذاك كلشي باش نهبطو التكلفة ديال الطاقة وتكون واحد الطاقة اللي هي نظيفة للمواطن المغربي.

حرصنا على تحسين الحكامة ديال هاذ القطاع، من خلال وضع إطار مؤسساتي كيواكب التحديات والتطورات فهاذ المجال، شرعنا في إجراء إصلاح عميق لهيأة الضبط ديال الكهرباء والتحويل ديالها إلى هيأة وطنية لضبط قطاع الطاقة وتوسيع الاختصاصات ديالها.

اشتغلنا على إعادة تموقع عدد من المؤسسات العمومية، تكلمت قبيلا على المؤسسات اللي كتشتغل على قطاع النجاعة الطاقية، غادي نزيد ليكم أيضا المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن اللي حتى هو كنحولو فيه إلى شركة مساهمة.

وضعنا مشروع قانون فهاذ الإطار وأحلناه على الأمانة العامة للحكومة وإن شاء الله غادي يدخل في مسطرة المصادقة في القريب العاجل.

إضافة طبعا إلى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب... إلخ، والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية كيف ما تكلمت عليها.. هكذا من إصلاحات، احنا بغينها لأن هاذي غير أمثلة، بغينها لأن بغينا نساهمو في تعزيز الحكامة واعتماد الآليات الناجعة في مجال التدبير وخصوصا التتبع والتقييم ديال البرامج القطاعية.

فيما يخص الإصلاح التشريعي والتنظيمي، كيف ما كتعرفو اشتغلنا على قوانين اللي كتهم الطاقات بما فيها الطاقات المتجددة، هاذ السنة كنسرعو القانون ديال المناجم كيف ما تكلمت عليه فالسؤال السابق، وكاين أيضا قانون ديال الغاز الطبيعي اللي حتى هو بدا المسطرة ديال المصادقة ديالو لأول مرة، بغينا نعززو الشفافية، بغينا نسهلو الولوج للمعلومات ونبسطو المساطر الإدارية ونعطيو الحق للفاعلين العموميين والخواص من أجل إنجاز المنشآت ديال الإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية.

واحد النقطة أخرى هو أنه لأول مرة اعطينا أيضا كملنا فيما يخص (la moyenne tension) عندنا واحد المجموعة ديال المشاريع اللي بداو تيشتغلو فالجهد المتوسط بما فيه مشاريع اللي كانو موقفين حتى لسنة 2022، بداو دابا كيشتغلو فهاذ الإطار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

حتى احنا، السيد المستشار، كأغلبية مواطنة نشد بحرارة على المنجز وعلى العمل اللي تتقومو به السيدة الوزيرة، وما عندنا حتى شي حرج أن الوزير يكون فالأغلبية واحنا من الأغلبية، وكنا فالمعارضة وكنا فالأغلبية ومن أي موقع، هنا تيقتضي أنه نتكلمو بموضوعية، والموضوعية تقتضي اليوم أن نشيد بكل فخر وباعتزاز بما يتحقق في هذا الملف ديال الطاقة والانتقال الطاقي والتسمية ديال الوزارة نهار الأول اللي تدارت "الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة"، ملي تنجيو للبرنامج ديالنا التنموي الجديد يركز كثيرا على الملف الطاقي، وتكلمتو السيدة الوزيرة على مجموعة من الخطوط فيما يتعلق بالتكلفة، الحكامة، الهيئات ديال الضبط، إصلاح المكتب الوطني للكهرباء، وهاذ الشي اليوم نعيشه واقعيا ماشي غير نتكلم عليه بشكل اللي هو.. الواقع اليوم تيعيش وتيجسد بأننا فعلا نعيش واحد الطفرة وواحد الانتقال نوعي فيما يتعلق بالطاقة.

إيلا جيت ندير غير مقارنة ما بين 2009 و2024، هناك واحد الارتفاع ديال 95% فيما يتعلق بالكهرباء المنشأة في بلادنا، وهاذي أرقام دالة ومعبرة على ما وصلنا إليه اليوم

احنا ملي كنشوفو الكاس كنشوفوه من الجهة العامرة، ولكن حتى إيلا كانت شي حاجة خاوية كنقولوها ما فيها باس.

اليوم، عندنا بعض الإشكالات حقيقية فيما يتعلق بالتكلفة، التكلفة اليوم ديال الإنارة العمومية، سواء فيما يتعلق بالمؤسسات كيفاش غنديرو اليوم فالتحسيس، اليوم عندنا واحد العدد ديال المدن اليوم الحمد لله فبلادنا، الرباط، الدار البيضاء، أكادير، طنجة ملي كتدخل راه تبارك الله راه ذاك الشي اللي كتشوف فالمداخل ديال المدن لا يمكن إلا أن تفتخر به.

وهاذيك الزربية وهذاك الضو اللي شاعل بهاذيك الطريقة اليوم التكلفة ديالو الحمد لله تنقصات، لأن كانوا هاذوك (les lampes) اللي كيتدارو كانو مكلفين، ونعطي مثال ديال أكادير كنا كنخلصو واحد 30 مليون، 3 مليار وشي حاجة فالفاكتورة ديال الضو، اليوم المدينة توسعات ولت فيها واحد العدد ديال الإنارة ومع ذلك التكلفة نقصات، يعني هاذي هي الأنماط اللي خص نفكرو فيها اليوم.

فالمؤسسات ديالنا العمومية علاش ما نلجأو اليوم إلى تحسيس المواطنين باش يستغلو هاذيك الطاقات حتى فالمنازل ديالهم، يعني الاستهلاك الذاتي فالمنازل، كيفاش نديرو ونوعيو الناس باش هاذيك التكلفة ديال هذا.

ولكن، اليوم أنا غنطرح مسألة أخيرة نحسم بها ونقولها، هو هاذ الشركات اليوم ديال التوزيع، الشركات اللي تدارت الشركات الجهوية ديال التوزيع، الناس ملي تدارت هاذ الشركات حسو بأنه الفاكتورة تزادت، ما عرفت واش هاذ الشي صحيح علميا ولا غير صحيح وواقعيا أو فقط هو عبارة عن هذا..

ولكن، بغينا نتأكدو، ولكن واحد المسألة اللي هي متِأكد منها، أنه (les peines et soins) اللي كيطلبو اليوم بالنسبة لهاذ الشركة، لا المكتب الماء والكهرباء اللي اندمجو اليوم، التكلفة ذاك الشي اللي كيطلبو كبير وكبير جدا، فيما يتعلق بالنسبة (les lotissements) المجزئين إيلا غادي يجزأ خصو يخلص على هاذيك (les peines et soins)، واحد 800 درهم على المتر (couvert) مربع، وهذا طبعا شيء كبير وكبير جدا، وهاذ التكلفة ديال هاذ الزيادة ما يمكن يتأثر بها إلا المواطن والمستهلك اللي هو فالحقيقة هو صلب ديال التنمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر سؤال في هذا القطاع وكذلك في هذه الجلسة، وهو السؤال الخامس وموضوعه "تشجيع الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي محمد حلمي، تفضل.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة، نسائلكم عن تشجيع الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

هاذ السؤال غادي نكمل، غادي نزيد نعطي بعض المؤشرات اللي كتبين أنه كاين واحد القفزة نوعية فهاذ المجال.

كيفما تفضلتو أولا، كاين مجموعة ديال المشاريع، ما بقاوش غير المشاريع الكبرى اللي كنا كنهضرو عليهم قبل، ولاو حتى تم الفتح اليوم الفعلي لولوج مشاريع الطاقات المتجددة، الشبكة ذات الجهد المتوسط، بدات العملية ديال منح التصاريح الأولى، كاين 3 المشاريع اللي تعطات ليها التصاريح، 100 ميغاواط، وكاين واحد المشروع اللي بدا الاستغلال ديالو.

هاذ الدينامكية ساهمت في إنجاز منشآت إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة، بتكلفة جد معقولة وبأسعار تنافسية، فذاك الشي اللي كنشوفو، بحال دابا المشروع ديال "نور أطلس"، 230 ميغاواط، طلبات العروض، بينت لنا أن التكلفة كتراوح ما بين أقل من 40 سنتيم للكيلواط فالساعة.

فلذلك إيلا كملنا الإصلاح ديالنا الشمولي ديال قطاع الكهرباء، هاذ الكلفة التنافسية اللي كنشوفوها فالإنتاج، غتبدا تبان لينا فالفاتورة فآخر المطاف.

فلذلك، كيفما شفتو أيضا، هاذ العام تم للسنة الثانية على التوالي نشر قدرة الإستيعاب ديال الشبكة، من طرف الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، وارتفعات هاذ النسبة ديال الاستيعاب بـ 29% ما بين العام اللي فات وهاذ العام، واحد الدينامية جديدة اللي كتواصل في التخطيط الاستباقي ديال الشبكة والمشاريع الجديدة.

نشرنا أيضا، للسنة الثانية على التوالي، تعريفات استعمال الشبكة ديال النقل الكهربائي، تكلمتو على (les peines et soins)، بدات كتسجل انخفاض، الهيئة بدات كتشتغل بطريقة منتظمة، الانخفاض اللي شفناه فالتعريفة ديال التوزيع كانت 26% مقارنة مع السنة الماضية، تعريفة الخدمات ديال النظام انخفضت بـ 46% هاذ السنة مقارنة مع السنة الماضية، فاحنا غاديين، غاديين فهاذ المسار ديال انخفاض طبعا الفاتورة.

فيما يخص النجاعة الطاقية أيضا، اللي غادي تمكن أيضا من التحويل، التحول الطاقي فالبلاد والولوج ديال مجموعة ديال المشاريع ديال الطاقات المتجددة، بما فيه على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الشخصي، بدينا كنشتغلو لأول مرة في بلورة مخططات جهوية للنجاعة الطاقية كتهم كل جهات المملكة، وغتمكننا باش نسنيو مجموعة ديال الاتفاقيات مع جهات أخرى من غير الشرق، وسوس- ماسة اللي اشتغلنا معهم باش يديرو الطاقات المتجددة في الإنارة العمومية وفي البنايات العمومية... إلى آخره.

وطبعا، وضعنا الإطار التنظيمي اللي يمكن المواطنين لأول مرة باش يستافدو من المكافأة ديال النجاعة الطاقية، وهاذ الشي تيحدد بشكل واضح شروط الاستحقاق ديال هاذ المكافأة وطرق احتساب المكافأة،

وهاذ الشي اشنو تيمكن؟ تيمكن باش المواطن يهبط هو براسو الفاتورة ديالو الطاقية وتيمكن من الولوج إلى طاقة نظيفة وبأسعار جد معقولة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم الكلمة السيد محمد حلمي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم.

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ومن خلاله حزب الاستقلال، نحن ننوه ونثمن ما تقومون به في هذا القطاع.

ونحن منخرطين تماما وبكل إيجابية في الدينامية الكبيرة التي أرساها صاحب الجلالة نصره الله وأيده في هذا القطاع، خصوصا في مجال الطاقات المتجددة، وتسهر الحكومة من خلال السيدة الوزيرة بالتدبير الأمثل لهذا القطاع، حيث قامت الوزارة بإنجاز مشاريع لإنتاج 4600 ميغاواط من الطاقة النظيفة بين عامي 2021 ومنتصف 2024، ومنحت الوزارة الترخيص لتوليد 200 ميغاواط من الطاقة النظيفة وتسارع الخطى من أجل تأمين احتياجات بلادنا من الطاقة.

ويثمن الفريق اختيار بلادنا الزيادة في الاستثمار في الطاقات المتجددة والتي ستنتقل من 4 مليار درهم إلى 15 مليار درهم بين 2024 و2027.

إضافة إلى عقد شراكات فيما يتعلق بالهيدروجين الأخضر ضمن وجود تخفيف التعبئة والمصادر الخارجية.

وتستمر بلادنا منذ إعلان الاستراتيجية الوطنية للطاقة سنة 2009 في الاستثمار في هذا المجال، حيث استثمر المغرب حوالي 75 مليار درهم منذ إعلان الاستراتيجية، الشيء الذي سيفضي لإنتاج 52% من الكهرباء انطلاقا من الطاقة المتجددة بحلول 2030.

وبهذا يهدف المغرب الارتقاء إلى نادي الدول ذات المؤهلات القوية في القطاع المستقبلي والاستجابة للمشاريع المتعددة التي يحملها المستثمرون والرواد والعاملون في هذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

ورفعت الجلسة.

وشكرا للجميع.

محضر الجلسة رقم 222

التاريخ: الثلاثاء 22 ذو القعدة 1446هـ (20 ماي 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الاسئلة الشفهية المدرجة في جدول الاعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان و افا، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 20 ماي 2025، تقدم به المستشار خالد السطي، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن تعذر التفاعل مع هذا الطلب.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصل المجلس في الفترة الممتدة من 13 ماي 2025 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الاسئلة الشفهية: 101 سؤالا شفهيا؛

- عدد الاسئلة الكتابية: 53 سؤالا كتابيا؛

- عدد الاجوبة الكتابية: 18 جوابا كتابيا.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يعلن من خلالها تأجيل سؤال المجموعة حول "إعادة التأهيل الوظيفي للكفاءات بإدارة الدولة" إلى جلسة لاحقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الموجهين للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الادارة حول "الذكاء الاصطناعي".

والبداية مع السؤال فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "الذكاء الاصطناعي".

الكلمة للدكتور الخمار المرابط من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

حول التدابير المتخذة لتعزيز الذكاء الاصطناعي والابتكار التكنولوجي بالمملكة، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة؟

السيد رئيس الجلسة:

هذا السؤال والسؤال الذي يليه تجمعهما وحدة الموضوع.

السؤال الثاني موضوعه "استراتيجية استخدام وتطوير الذكاء الاصطناعي".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي عبد اللطيف الأنصاري، تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

ما هي استراتيجية الوزارة لاستخدام وتطوير الذكاء الاصطناعي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة

بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، للإجابة على السؤالين المتعلقين بالذكاء الاصطناعي.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة أمل الفلاح، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أوجه الشكر للسيدين المستشارين المحترمين على هذين السؤالين المهمين بموضوع الذكاء الاصطناعي.

كما لا يخفى عليكم، يحظى الذكاء الاصطناعي بأولوية كبرى في ورش التحول الرقمي بالنظر إلى ما يتيحه من إمكانات في مجال ترشيد كلفة الانتاج وما يقدمه من حلول تستجيب لحاجيات المواطنات والمواطنين.

ويؤكد المغرب حضوره في هذا المجال، حيث كان من أوائل الدول التي تبنت توصيات "اليونسكو" حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وذلك بتاريخ 24 مارس 2022.

كما تم إصدار تقرير "اليونسكو" حول جائزة المغرب لاستخدام الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى الانخراط الفعال للمملكة في هذا المجال على المستوى الدولي من خلال عدة مبادرات عالمية وإفريقية وعربية، مما يعكس التزام المغرب بتطوير ذكاء اصطناعي مسؤول وإنساني.

وفي هذا السياق، شكل الذكاء الاصطناعي جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية (Maroc Digital 2030)، ويتم العمل على تقوية استعماله والارتكاز عليه في تطوير محاور هذه الاستراتيجية واستغلال قدراته في القطاعين العام والخاص، من أجل مواكبة رقمنة الخدمات العمومية والمساهمة في تطوير الاقتصاد الرقمي.

وفي هذا الصدد، أشرفت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على 5 مبادرات أساسية غادي نذكرها الآن:

الأولى: تخص العمل على إحداث مديرية متخصصة في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة، ضمن المديرية العامة للانتقال الرقمي، تُعنى بوضع السياسة العمومية في مجال البيانات الوطنية والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة، هاذي مسألة جديدة بزاف، عاد توصلنا لها هاذ يومين.

ووضع البرنامج والمشاريع والتدابير التنفيذية وإعطاء وإعداد الإطار التشريعي والتنظيمي والمعايير الأخلاقية وتعزيز البحث العلمي والابتكار والتعاون الدولي، بالإضافة إلى الرصد واليقظة لضمان استخدام مسؤول وآمن للذكاء الاصطناعي؛

المبادرة الثانية، كتخص التوقيع على إعلان نوايا إحداث قطب رقمي، إقليمي، عربي، إفريقي، يعنى بالذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (le PNUD[1])، من أجل تنسيق تنمية الرقمنة والذكاء الاصطناعي على المستوى العربي والإفريقي؛

وسيشكل مركز المغرب الرقمي للتنمية المستدامة، المزمع تدشينه رسميا، خلال الدورة 80 للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في شتنبر المقبل، منصة إقليمية، مرجعية (D4D) يعني (Digital For System Development)، من بينها في مجالات متعددة من بينها التكنولوجيا الصحية، التغير المناخي، الطاقات المتجددة، التعليم الرقمي، الأمن السيبراني، التكنولوجيا الزراعية والخدمات المالية الرقمية؛

المبادرة الثالثة: تخص إحداث شبكات مراكز التميز، اللي سميناهم "معاهد الجزري"، لتطوير الحلول الرقمية المعززة بالذكاء الاصطناعي، كجسور إقليمية بين البحث والابتكار والنظم المحلية في الجهات 12 لبلادنا، وكمحاور للابتكار تربط الباحثين والشركات الناشئة والمصنعين والمواطنين.

وقد تم على هامش معرض (GITEX) إفريقيا 2025، التوقيع على مذكرة تفاهم، تهدف إلى إنشاء المعهد الجزري الأول في جهة كلميم–واد نون، تتمثل مهمته في تحويل نتائج البحث العلمي إلى حلول ملموسة، يمكن استخدامها من قبل الشركات الناشئة والمقاولات الصغرى والمتوسطة وكبريات شركات التكنولوجيا.

كما يهدف إلى تعزيز البحث التطبيقي والابتكار التكنولوجي وكبريات الشركات التكنولوجية، والاستجابة للتحديات الاقتصادية والمجتمعية الخاصة بالجهة، مع مراعات خصوصياتها وخاصة قضايا المناخ والموارد الطبيعية والتنمية الجهوية.

ويهدف المشروع أيضا، إلى تعزيز التعاون بين الجامعات والشركات والفاعلين بالقطاع العام، من أجل تسريع دمج الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاستراتيجية بالجهة، كما سيتم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات رئيسية مثل الزراعة والطاقة المتجددة والاقتصاد الأزرق والسياحة والخدمات العمومية، خاصة عبر تسهيل الولوج إلى العلاجات من خلال تكنولوجيات الصحة؛

رابعا: إطلاق برنامجين وطنيين للتكوين في مهارات الرقمنة والذكاء الاصطناعي لفائدة المواهب الشابة من 8 إلى 18 سنة، الأول سيستفيد منه حوالي 200 ألف شاب، بمختلف هيئات الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، وسيبدأ تنفيذ البرنامج بمشاريع تجريبية على مستوى المراكز الفيدرالية التابعة للجامعة ومراكز تكوين الأندية قبل التوسع على مستوى الدوريات الجهوية؛

[1] **P**rogramme des **N**ations **U**nis pour le **D**éveloppement.

والبرنامج الثاني يهدف إلى توفير الورشات التكوينية بمختلف جهات المملكة على مستوى دور الشباب، لتطوير مهارات فئات الأطفال في مجالات الذكاء الاصطناعي والرقمنة وإشراكها في دينامية التحول الرقمي التي تشهدها بلادنا مع تعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول للأدوات الرقمية وذلك وفق مقاربة شاملة ودامجة.

المبادرة الخامسة: اللي كنذكر فالأخير هي التي تهدف لتعزيز استعمال وتطوير ذكاء اصطناعي مسؤول في بلادنا ومساهم في التنمية، سيتم تنظيم مناظرة وطنية خلال فاتح وثاني يوليوز المقبل، وكيحصل لي الشرف باش نستدعيكم لهاذ المناظرة اللي غادي تكون في مدينة الرباط بهدف توسيع النقاش والتنسيق مع مختلف الفاعلين المعنيين في شأن التوجهات والإجراءات المستقبلية في إطار رؤية مشتركة منسجمة مع السياق الوطني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي الخمار المرابط.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نشكركم السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم المهم والواضح وعلى كذلك كل التدابير المتخذة على مستوى وزارتكم حول تعزيز الذكاء الاصطناعي والابتكار التكنولوجي ببلادنا، في إطار الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" التي أطلقها المغرب في 25 شتنبر الماضي، كما ذكرتم، لتنفيذ التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن رهان الذكاء الاصطناعي الذي أصبح ضرورة لمواكبة رقمنة الخدمات العمومية وتمكين المواطنين من الاستفادة من الآفاق المبتكرة التي يتيحها المجال الرقمي، لذلك كلنا مدعوون اليوم إلى تحفيز ذكائنا الجماعي من أجل القيام باستنفار استباقي وتوقعي حتى لا نقع ضحية التفاعل المتأخر مع المستجدات السريعة للذكاء الاصطناعي والثورة الرقمية التي يشهدها العالم.

من هذا المنطلق، وإذ نشيد بمجهوداتكم السيدة الوزيرة على رأس هذا القطاع الوزاري، نرى أن هذا الملف الكبير يتطلب وباستمرار انخراطا جماعيا من عدة مؤسسات وقطاعات حكومية، لذلك ندعو إلى المزيد من التدابير المساهمة في تعزيز منظومة الذكاء الاصطناعي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بقدر ما يطرح الذكاء الاصطناعي تحدي النقص الحاد في الكفاءات والموارد البشرية الوطنية اللازمة، بقدر ما يمنحنا كذلك فرصة لخلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل الجديدة لشبابنا، بشرط أن نحسن وضع الإطارات المناسبة لاستغلال المواهب الرقمية وفق ما يتطلبه سوق الشغل، بالإضافة إلى تأمين برامج التكوين والتكوين المستمر مع مواكبة البحث والابتكار التكنولوجي، علاوة على تقوية الإطار التشريعي والتنظيمي في هذا المجال وتحسين التغطية في العالم القروي الذي لازال يعاني من ضعف البنية التحتية في ميادين كثيرة، ومنها شبكة الأنترنيت وخصوصا في إقليم تاونات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا يخفى على أحد الإرادة الجماعية بأهمية الانخراط في الثورة الرقمية السريعة التي يشهدها العالم، لذلك لا خيار لدينا أمام هذا التسونامي سوى تبني وتنزيل استراتيجية متوازنة تجمع بين الحلول التي يتيحها أنظمة الذكاء الاصطناعي العالمي وتطوير القدرات المحلية والسيادية وبين إرساء آليات لمواكبة الاستعمال المسؤول والآمن للذكاء الاصطناعي لحماية الأفراد والمؤسسات، من خلال قوانين ونصوص تشريعية ومؤسسات كافية لتأطير هذا المجال وتحسين البنية التحتية لتغطية الأنترنيت في العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا.

الكلمة للفريق الاستقلالي.

السي الأنصاري.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

شكرا على التوضيحات اللي اعطيتو فهاذ الموضوع.

فموضوع الذكاء الاصطناعي لا يجادل فيه إثنان في أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني وبالنسبة للتنمية، فالأهداف الاستراتيجية ديال المغرب الرقمي 2030 حدد واحد المجموعة ديال الأهداف في مجال الدولة الرقمية (E-GOV):

تسهيل المساطر وخفض الآجال وضمان الشفافية؛

وتسهيل الولوج للخدمات؛

تحسين ترتيب المغرب في مؤشر الدولة الرقمية (E-GOV)من الرتبة 11 إفريقيا و100 عالميا إلى الرتبة الأولى إفريقيا و50 عالميا في أفق

2030، وفي أفق 2026 الرتبة 8 كهدف إفريقيا و85 عالميا، مع نسبة الرضا إلى 80% للمستخدمين؛

وتخفيض الآجال بـ 50%؛

وتسهيل المساطر الإدارية بـ 40%؛

ورفع نسبة الاستعمال للحلول الرقمية إلى ما يفوق 50%.

كانت هذه بعض الأهداف المسطرة والمعلنة من طرف السيدة الوزيرة السابقة، إلا أنه هاذ القطاع، أولا نثمن عاليا الحكومة التي يعني دارت واحد القطاع خاص بالرقمنة، وذلك للأهمية ديالو في التنمية ديال البلاد، ولكن هناك في السنوات الثلاث الأولى لم نشهد تطورا ملحوظا فهاذ السياق.

هذه الأهداف تتوخى التوجه نحو أيضا منصة موحدة، توجه المستخدمين حسب حاجياتهم لمنصات الإدارات المطلوبة، لتخلق أكثر من 240.000 فرصة شغل وخلق نشاط اقتصادي بقيمة 100 مليار درهم.

كما تعلمون، السيدة الوزيرة، المحرك الأساس في هاذ الميدان في القطاع ديالكم هناك المحرك الأساس فيه ثلاثة ديال العناصر:

- أولا، الكفاءات؛

- ثانيا، بنك المعطيات وبنك المعلومات (Cloud)؛

- ثالثا،(la connectivité) ، الاتصال.

في هاذ المحاور الثلاث، نشهد بأننا لا نزال بحاجة إلى التطوير لا على مستوى الكفاءات والتكوين في هاذ الميدان، وأيضا بنك المعلومات (Cloud)، يجب أن نشتغل على بنك معلومات فيه سيادة وطنية، لأن هناك قطاعات ذات حساسية استراتيجية يجب تحصينها ببنك معلومات وطني.

ثالثا، والأهم وهذا من أهم الاتصال، شركة الاتصال التي تشتغل في القطاع، فكلنا نعلم أن الصعوبة في الكثير من المناطق من بلادنا التي لا زال الولوج للأنترنيت فيها صعبا، فكيف يمكن أن نطور الأداء ديال الرقمنة فبلادنا في مقاولة مثلا في منطقة نائية من جهة درعة- تافيلالت، بعض المناطق التي لا تغطى بما يجب، بل نسبة الصبيب تتكون قليلة جدا ولا تمكن مثلا المقاول إيلا إذا كانت الرغبة أنه يشارك في واحد السوق بواحد(un appel d'offres) أنه يوضع على الأقل الطلب ديالو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، ما بقاش لكم الوقت للتعقيب.

سنمر إلى السؤال الثالث موضوعه "ورش تعزيز محاربة الرشوة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

السي السالك تفضلوا.

المستشار السيد السالك الموساوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

عندما ننطلق من الأرقام المقدمة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أن حجم الكارثة الاقتصادية التي يسببها الفساد، تقدر كلفته السنوية بما يزيد عن 40 مليار درهم، أي ما يعادل 2% إلى 3% أو نقاط من الناتج الداخلي الخام، وهذا النزيف المستمر يقوض أسس المنافسة الشريفة ويدمر الثقة في المؤسسات، بما ينعكس سلبا على المناخ الاستثماري وعلى قدرة البلاد على جلب رؤوس الأموال الأجنبية، فضلا عن كون الفساد أصبح ثقافة شبه مؤسساتية تنخر مختلف القطاعات، ولعل الفضيحة التي ارتبطت مؤخرا بإحدى الجامعات خير دليل وخير مثال على ذلك.

وهذه الفضائح المتواصلة انعكست بشكل مباشر على مؤشرات مكافحة الفساد، حيث حصل المغرب على 38 نقطة من أصل 100 في مؤشر إدراك الفساد لسنة 2024 للرتبة 97 عالميا.

ولكل هذا، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، عن جدوى الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة؟

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال المتعلق

بالاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة.

وتعتبر هذه الاستراتيجية مقاربة مندمجة يتم فيها العمل بشكل مشترك على مكافحة مختلف أوجه الفساد، بما في ذلك الرشوة، وذلك في إطار الجهود الوطنية لكافة الفاعلين من قطاعات حكومية وهيئات ومؤسسات عمومية ومكونات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وقد مكنت هذه الاستراتيجية التي بلغت نسبة تقدم إنجازها 76% من تحقيق عدة منجزات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- اعتماد القانون 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والذي يعتبر دفعة قوية لتعزيز الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد؛

- تفعيل القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛

- اعتماد القانون 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية؛

- تفعيل القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات؛

- تحسين الاستقبال في العديد من إدارات الدولة من خلال تعميم تجربة مواقع الاستقبال النموذجية؛

- الرفع من عدد الخدمات الإدارية الموضوعة على الخط، حيث أصبحت الإدارة توفر العديد من الخدمات الرقمية موجهة للمواطن والمقاولة؛

- إرساء نظام متكامل لتلقي وتدبير الشكايات؛

- إحداث الخط المباشر للتبليغ عن الرشوة من قبل رئاسة النيابة العامة لتمكين المواطنين من التبليغ عما يتعرضون له من ابتزاز وما يعانونه من أفعال الرشوة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد مجموعة من مشاريع القوانين سيتم وضعها في مسطرة المصادقة قريبا، من قبيل:

- مشروع قانون حول الوقاية من تنازع المصالح؛

- مشروع قانون حول التصريح بالممتلكات واعتماد نظام لا مادي للتصريح؛

- مشروع قانون حول حماية الموظفين المبلغين عن جرائم الفساد.

وانطلاقا من وعيها بضرورة إرساء مؤشرات قادرة على تقييم المجهودات المبذولة، انضمت بلادنا إلى مؤشرات النزاهة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تم إعدادها بناء على توصية "مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" بشأن النزاهة العمومية، وهي وسيلة جديدة تتأسس على معطيات واقعية حول كيفية تعزيز النزاهة العمومية، وذلك بناء على مصادر بيانات أولية شاملة ودقيقة ومفصلة، تم التحقق من صحتها من قبل الحكومات، مما يسمح لها بمقارنة أدائها وتحديد أفضل الممارسات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب، السي الموساوي.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم.

السيدة الوزيرة،

إن تجاوز هذا التحدي الوطني الماثل أمامنا، يتطلب إرادة سياسية حقيقية وإجراءات جذرية عاجلة، تبدأ بإعلان حالة طوارئ مؤسساتية لمحاربة الفساد، تتجاوز النظرية والتقارير السنوية إلى أفعال ملموسة على أرض الواقع.

كما يستوجب الأمر تقديم تقرير تقييمي واضح وشامل أمام البرلمان حول مصير "الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد"، مع كذلك كشف الأسباب الحقيقية التي حالت دون تحقيق الأهداف المعلنة.

وأما الخطوة الثانية تتمثل في تفعيل آليات المساءلة والمحاسبة على جميع المستويات من خلال تقوية استقلالية الهيئات الرقابية وتمكينها من الأدوات القانونية والتقنية اللازمة لأداء مهامها بفعالية، إلى جانب وضع برنامج واضح للتكوين والتحسيس في مختلف الإدارات العمومية لترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية كبديل عن ثقافة الإفلات من العقاب السائد حاليا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ما بقاش لكم شي وقت للرد على التعقيب.

إذن نمر إلى السؤال الموالي وهو السؤال الرابع وموضوعه "تفعيل القانون المتعلق بالمؤسسة المشركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية."

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السي لحسن نازهي لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

تفعيل القانون المتعلق بالمؤسسة المشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الإدارات العمومية، نسائلكم السيدة

الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتوجه بالشكر للسيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال الهام.

في البداية تجدر الاشارة إلى أن إحداث "المؤسسة المشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الادارات العمومية" يندرج في إطار تفعيل مضامين اتفاق الحوار الاجتماعي الموقع بين الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلا في 30 أبريل 2022، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الداعية إلى تعزيز وتكريس أسس الدولة الاجتماعية.

ولابد من التذكير بأن إحداث هذه المؤسسة المشتركة بموجب القانون رقم 41.22 هو ثمرة توافق وتعاون مشترك بين مجلس المستشارين والحكومة.

وستمكن هذه المؤسسة الهامة من تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين والأعوان العاملين بـ 12 قطاعا وزاريا، لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية، من خلال تمكينهم من عدة خدمات اجتماعية في مجالات مختلفة، كالسكن والنقل والتغطية الصحية التكميلية والأنشطة الثقافية والترفيهية، وذلك على غرار باقي الموظفين المنتمين إلى القطاعات الوزارية الأخرى.

ولإرساء هياكل المؤسسة المشتركة، عملت الحكومة على إصدار القانون التنظيمي رقم 48.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، قصد إدراج المؤسسة ضمن لائحة المؤسسات العمومية التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤولها في مجلس الحكومة.

وعلى إثر ذلك، وبتفويض من السيد رئيس الحكومة، بادرت الوزارة بتاريخ 2 أبريل 2025، إلى فتح باب الترشيح لشغل منصب مدير المؤسسة المذكورة وسيتم الاعلان قريبا عن نتائج مسطرة دراسة الترشيحات والمقابلات الانتقائية بعد استكمال مسطرة التعيين في المنصب المعني، وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار، لابد من الإشارة إلى أن تعيين مدير هذه المؤسسة الحيوية، باعتبارها أحد أجهزتها التسييرية والتنظيمية الهامة، يعتبر بمثابة اللبنة الأولى والأساسية في مسلسل تفعيلها وتوفير الشروط القانونية والموضوعية لاشتغالها، لاسيما بالنظر إلى الأدوار المحورية التي سيضطلع فيما يتعلق بإدارة شؤون المؤسسة وإعداد مشروع برامج عملها.

وأؤكد لكم في الأخير عزم الحكومة وحرصها على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتفعيل المؤسسة المشتركة بهدف تعزيز الحماية الاجتماعية للموارد البشرية العاملة بالإدارات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسي لحسن نازهي في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

تعد مؤسسة الأعمال الاجتماعية ركيزة أساسية في دعم العنصر البشري داخل المؤسسات، حيث تلعب دورا محوريا في تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية للموظفين وأسرهم، فهي توفر خدمات اجتماعية وصحية وترفيهية، تساهم في رفع الروح المعنوية وتحقيق الاستقرار النفسي والمادي للموظف، مما ينعكس ايجابيا على الأداء العام وجودة العمل.

كما تساهم المؤسسة في ترسيخ قيم التضامن والتكافل داخل بيئة العمل، وتعد شريكا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة داخل القطاع لا العام ولا الخاص.

وفي هذا الإطار، السيدة الوزيرة، أتدخل اليوم لأعبر عن استياء شريحة واسعة من موظفي الإدارة العمومية بسبب التأخر الكبير وغير المبرر في تفعيل المؤسسة المشتركة للأعمال الاجتماعية رغم مرور أكثر من سنتين على صدور القانون، راه قلتها السيدة الوزيرة، رقم 41.22 الذي نشر بالجريدة الرسمية رقم 71.22 بتاريخ 2022، والقاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارة العمومية، فإن مقتضياته ظلت معطلة ولم يتم تفعيلها لحد الآن، علما أن هذه المؤسسة تستهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية لأكثر من 20.000 موظفة وموظف تابعين لـ 12 قطاع وزاري، نأكد ذاك الشي اللي قلت السيدة الوزيرة، الأمر الذي ترتب عنه حرمانه من خدمات اجتماعية تتعلق بالحصول على تحفيزات ومساعدات ذات طابع اجتماعي.

السيدة الوزيرة،

هذا التأخر يكرس التفاوت بين القطاعات ويبقي الموظفين رهائن

لفراغ مؤسساتي في وقت تزداد فيه الحاجة إلى خدمات اجتماعية عادلة وموحدة، تشمل: السكن، الصحة، الترفيه، الدعم في الحالة الاجتماعية الصعبة.

المؤسسة المشتركة لم تكن مجرد نص قانوني، بل كانت أملا لشغيلة القطاع في العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة، ومع ذلك فإن غياب النصوص التطبيقية وغياب رؤية واضحة يجعل المشروع في حالة جمود مقلقة، ومن هنا نطالب الحكومة، من خلال السيدة الوزيرة، بما يلي:

- الإسراع بإصدار المراسيم التطبيقية المتعلقة بتفعيل المؤسسة؛

- تشكيل لجنة مؤقتة تضمن القطاعات المعنية والفرقاء الاجتماعيين لمواكبة التفعيل؛

- رصد ميزانية انتقالية لضمان انطلاقة فعلية للمؤسسة في أقرب الآجال؛

- تقديم جدول زمني واضح بشأن مراحل التنزيل.

السيدة الوزيرة،

إن شغيلة اليوم تنتظر الأجوبة والمبادرات، لا الشعارات والوعود، ومن موقعنا الرقابي لن نتوقف عن المطالبة بتفعيل هذه المؤسسة، لأنها ليست امتيازات، بل حق مشروع لموظفي الدولة.

إننا في مرحلة دقيقة، السيدة الوزيرة، تتطلب تفعيل النصوص بدل تركها حبر على ورق وتحقيق وعود طال انتظارها، وفاء لكرامة الموظف وثقته في المؤسسات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "تجويد صبيب الاتصالات والانترنيت عالي السرعة في المناطق الريفية النائية".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السي مصطفى الميسوري.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

عن التدابير والإجراءات اللازمة من أجل تحسين صبيب الاتصالات الهاتفية وسرعة الانترنيت في العالم القروي والمناطق الجبلية، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة عن السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال الهام حول "التغطية بشبكة الهاتف والانترنيت" باعتبارها خدمة أساسية لكل المواطنين.

وتعد هذه الخدمة من ضمن الأولويات لتنمية قطاع الاتصالات بالمغرب، حيث تبذل مجهودات جد قيمة لتنمية وتعزيز البنيات التحتية للاتصالات من قبل المتدخلين في القطاع.

وتقوم الحكومة بمواكبة المتعهدين في هذا المجال، من خلال اتفاقيات الاستثمار التي فاقت قيمتها 8.4 مليار درهم في 2023، وذلك من أجل مواكبة الأوراش الوطنية للتحول الرقمي.

وفي إطار تفعيل الطور الأول من المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا (PNHD[2]-1) 2018-2024، تمت تغطية أكثر من 10.660 من أصل 10.740 منطقة بخدمات الاتصالات من الأجيال الثاني والثالث والرابع، أي بمعدل تنفيذ يناهز 90%، وسيتم تغطية المناطق القروية القليلة المتبقية بتقنية الأقمار الاصطناعية "VSAT"، نظرا لتعذر تغطيتها بالشبكات الأرضية لأسباب جغرافية.

وبالرغم من الجهود المبذولة وبهدف مواصلة تحسين التغطية بشبكة الانترنيت في المناطق القروية، تم إطلاق الشطر الثاني (PNHD-2) من هذا المخطط الذي يهدف إلى تغطية ما يزيد عن 1800 منطقة قروية ذات تغطية ضعيفة أو منعدمة في أفق 2026، وذلك بدعم من صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات.

وقد تم جرد هذه المناطق بتعاون بين "الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات" والسلطات المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار المراسلات الواردة من قبل السيدات والسادة البرلمانيين والمنتخبين المحليين.

أما بالنسبة للمناطق التي تصعب تغطيتها بالشبكات الأرضية، فقد تمت المصادقة على مبادرة "VSAT" التي ترمي إلى التغطية بالشبكات المستعملة للأقمار الاصطناعية من نوع "VSAT[3]"بتمويل من صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، حيث يمكن لكل زبون يتواجد بداخل المناطق غير المغطاة بخدمات الصبيب العالي الأرضي الاستفادة من دعم مالي لكل اشتراك في خدمة الأنترنيت عبر الأقمار الاصطناعية لدى

[2] **P**lan **N**ational du **H**aut et très haut **D**ébit.

[3] **V**ery **S**mall **A**perture **T**erminal

متعاهد مرخص له، على ألا يتجاوز الدعم الممنوح 2500 درهم عن كل اشتراك من نوع "VSAT" في حدود 4000 مستفيد في السنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السي الميسوري في إطار التعقيب.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لابد أن ننوه في البداية بنجاح الحكومة في اتخاذ تدابير موازية، تهدف إلى تسريع مشاريع الإصلاح الإداري وتبسيط الإجراءات، وفي مقدمتها الإستراتيجية الجديدة للتحول الرقمي في أفق سنة 2030، والتي تهدف بالأساس إلى رقمنة الخدمات العالمية وإرساء أسس اقتصاد رقمي، يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل.

الولوج إلى الإنترنيت عالي السرعة شرط أساسي لتحقيق العدالة المجالية والتنمية المستدامة في بلادنا، بل وأضحى أمرا ضروريا وأساسيا، فعلى الرغم من التقدم الحاصل في تعميم خدمات الاتصالات لا تزال بعض المناطق القروية النائية تعاني من ضعف التغطية، والراجعة إلى هشاشة البنية التحتية الرقمية، ما يؤدي إلى انخفاض جودة الصبيب، وهو ما يكرس الفجوة الرقمية في الجهات ويضعف فرص التنمية المحلية.

وبما أن المغرب يتوفر، ولله الحمد، على مؤهلات في المجال التحول الرقمي، حيث يتطور عدد المشاركين في الهاتف المحمول بشكل مستمر، كما أكدتم في جوابكم بأرقام نعتبرها جد مشجعة، وفق تقارير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، إضافة إلى ما تحقق في مجال التحول الرقمي، سواء فيما يتعلق بوضع البرامج والاستراتيجيات والتطبيقات أو بإنشاء الهيئات ذات الصلة.

وبالرغم من كل هذه المجهودات، تم رصد نواقص عديدة، وهنا أحيلكم على الرأي الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان "نحو تحول رقمي مسؤول ومدمج"، أكد على أن الفجوة الرقمية الموجودة تجعل حوالي 6 ملايين من المواطنات والمواطنين غير منخرطين في مسلسل الرقمنة الذي تشهده البلاد، مع تسجيل أقاليم وجماعات تعرف نقصا كبيرا للولوج بسبب استعمالات الضعيفة للأنترنيت الثابت خاصة في العالم القروي، أو النقص على مستوى إتقان التعامل مع الأدوات الرقمية.

وهنا أسوق لكم أمثلة كتطوان في المناطق الجبلية، تاونات، تازة، وزان، شفشاون والمناطق الحدودية على رأسها الجنوب الشرقي من فكيك، بوعرفة وجرادة، تنغير، ورزازات إلى زاكورة مثلا، نجد مناطق منقطعة كليا عن العالم الخارجي، بحكم أن الأجهزة النقالة للمواطنين بلا استقبال ولا إرسال، وبما أن صبيب الأنترنيت بالمنطقة ضعيف ومنعدم في بعض الأحيان، وهو ما يجعل معاناة الساكنة تتفاقم، ما يجعلهم مضطرين للبحث بعيدا عن مساكنهم بحثا عن الشبكة من أجل إجراء اتصالاتهم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن تجويد صبيب الأنترنيت العالي السرعة في المناطق القروية يعد رافعة أساسية لإدماج الساكنة القروية في الاقتصاد الرقمي الوطني، وتمكينهم من الاستفادة من الخدمات العمومية عن بعد، حتى تتمكنوا من مساعدتهم على تطوير الفلاحة الذكية والتسويق الرقمي للمنتجات المحلية، خصوصا في هاته المناطق المعروفة بهشاشتها اقتصاديا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة،

بقاو لكم ثواني معدودة إذا أردتم التعقيب في جملة واحدة.

إذن، نمر إلى السؤال السادس، موضوعه "تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية في الإدارات والمؤسسات العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيدة الوزيرة،

أتساءل عن التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية في الإدارات والمؤسسات العمومية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال الهام، الذي يعكس الاهتمام البالغ الذي تحظى به الأمازيغية لدى جميع المغاربة، والحكومة حريصة على تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، تنزيلا لأحكام القانون التنظيمي رقم 26.16 للحفاظ على التراث الثقافي المتنوع في البلاد وتعزيز التعددية اللغوية، حيث تقوم الوزارة بما يلي:

-أولا، تعزيز الأمازيغية بالمرافق والفضاءات العمومية، حيث تم:

-- توفير خدمة الاستقبال والإرشاد والتوجيه باللغة الأمازيغية، حيث سيتم تزويد 19 قطاعا وزاريا بـ 1840 عونا، ناطقين باللغة الأمازيغية بتنويعاتها: تريفيت، تشلحيت وتمزيغت، مع العلم أنه تم تزويد بعض القطاعات في فترة سابقة بـ 487 عونا؛

-- عميم خدمة الاستقبال الهاتفي باللغة الأمازيغية على مستوى مجموعة من المراكز الاتصال التابعة لبعض الإدارات العمومية، بعدما تم وضع 69 عونا ناطقين بهذه اللغة لفائدة 10 مراكز؛

-- إدماج الأمازيغية بعلامات ولوحات التشوير، حيث تم إنجاز 3000 لوحة وعلامة تشوير موزعة على مستوى بعض القطاعات الوزارية، فيما يتم الاشتغال حاليا على 1000 لوحة أخرى جديدة؛

-- الإعداد لمشروع إدماج اللغة الأمازيغية بـ 10 مواقع إلكترونية كتجربة نموذجية؛

-- إنجاز مشروع كتابة اللغة الأمازيغية على واجهات وسائل النقل التي تقدم خدمات عمومية، حيث تم حصر 13.872 سيارة وناقلة، وكمثال على ذلك، وسائل النقل التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني؛

-- إطلاق تجربة نموذجية على مستوى 40 جماعة ترابية لأجل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

- ثانيا: تعزيز الأمازيغية في المجالات ذات الأولوية الأخرى: التعليم، العمل البرلماني، الثقافة، من خلال:

-- مواكبة وزارة التربية الوطنية في إنجاز مشروع وضع مسطحة لتعلم اللغة الأمازيغية عن بعد؛

-- دعم ومواكبة مشروع إدماج اللغة الأمازيغية في برامج محو الأمية؛

-- اعتماد اللغة الأمازيغية في الجلسات العامة لمجلسي البرلمان، وكذا في الندوات الصحافية الأسبوعية للناطق الرسمي باسم الحكومة؛

-- دعم مجموعة من الأنشطة الثقافية والفنية بمختلف جهات المملكة، وكذا دعم ونشر وتوزيع الكتاب الأمازيغي بغاية تعزيز الإرث اللغوي والحضاري الأمازيغي.

وفي الأخير، أؤكد لكم حرص الوزارة على تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، من خلال تعزيز استعمالها بالإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الرئيس، السي البكوري، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيدة الوزيرة على جو ابكم.

وتفاعلا مع جوابكم القيم، وإيمانا منا، في فريق التجمع الوطني للأحرار، بكون ورش تعزيز استعمال الأمازيغية في الإدارات والمؤسسات العمومية، هو إجراء حكومي شجاع ومسؤول، يحمل حمولات ودلالات رمزية، تؤكد بالملموس انخراط هذه الحكومة بكل مسؤولية ووطنية في تسريع وتنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية، تنفيذا لتوجيهات جلالة الملك وتعزيزا لمبدأ العدالة الثقافية واللغوية.

وفي هذا الإطار، نغتنم هذه الفرصة، لنحيي عاليا المؤسسة الأمنية، وفي مقدمتها السيد المدير العام للأمن الوطني على انخراط هذه المؤسسة الوطنية في هذه المبادرة الوطنية والشجاعة لأجرأة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، من خلال إدراج حرف تيفناغ على العربات والمركبات التابعة لمديرية الأمن الوطني.

ومن منا لا يتذكر حجم المعاناة النفسية للمواطنين المغاربة الذين ينطقون بالأمازيغية فقط أمام مختلف المؤسسات والإدارات العمومية والتي كانت مناسبات كثيرة السبب في ضياع حقوقهم ومصالحهم نتيجة لهواجس إيديولوجية، ولتعنت وتراخي المدبر الحكومي في إخراج القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وهو ما شكل هدرا لعشرات السنوات من الزمن السياسي والتنموي، كانت كفيلة بتسريع استعمالها داخل المرفق العام.

اليوم، الحمد لله، المغاربة يلمسون هذا التحول الإيجابي، وهذا النفس الجديد في التعاطي مع الحقوق اللغوية والثقافية، وزادت ثقة المواطنات والمواطنين بالإدارات والمؤسسات، بفضل حزمة من الإجراءات والتدابير الحكومية، التي عبرتم عليها في جوابكم، والتي مكنت من استعمال الأمازيغية داخل المرفق العام، بعدما عانوا كثيرا من الركود المحافظ.

السيدة الوزيرة،

متفقون معك بأن رصد المليار درهم لصندوق تنمية الأمازيغية على مدى 5 سنوات، فضلا عن سن هذه الحكومة لمختلف التدابير والإجراءات، مكنت من تسريع استعمال الأمازيغية في وقت استثنائي، سهل من ولوج مرن وسلس للمرتفقين الناطقين بالأمازيغية، وهذا مكسب ديمقراطي ينضاف إلى المكاسب التي تحققت للأمازيغية، التي

رعاها جلالة الملك.

وتعزيزا لهذا السياق الإيجابي، نطالبكم، السيدة الوزيرة المحترمة، بتسريع استعمال الأمازيغية في الهوية البصرية وفي اللوحات وعلامات التشوير داخل المرافق العمومية، مع الحرص على كتابة هذه اللوحات وعلامة التشوير بلغة أمازيغية سليمة وواضحة.

وإذ نؤكد مرة أخرى على أن تطوير الإدارة العمومية المغربية رهين باستعمال الأمازيغية، توطيدا وترسيخا للحمة الوطنية والاختيار الديمقراطي، ولما راكمته بلادنا من منجزات ديمقراطية التي تحققت لأمتنا المغربية طيلة 25 سنة من النمو والنماء.

شكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة،

بقاو لكم 3 ثوان فقط.

إذن نمر إلى السؤال الموالي، السؤال السابع، موضوعه "الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

السي رضى الحميني تفضلوا.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات اللي تتخذها الوزارة ديالكم في تسريع رقمنة الإدارة المغربية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال الهام.

فكما تعلمون، تقوم الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" على محورين أساسيين، وهما بث دينامية في الاقتصاد الرقمي ورقمنة الخدمات العمومية.

ففيما يخص الاقتصاد الرقمي:

تعتمد الوزارة منظورا شاملا لتعزيز منظومة المقاولات المغربية والتي تشمل الإطار القانوني، المواكبة، التمويل والولوج إلى الأسواق الوطنية والدولية.

وفي هذا الصدد، بادرت الوزارة إلى توقيع مجموعة من الاتفاقيات وإطلاق عرضين وطنيين، الأول يتعلق بتفعيل العرض الوطني لمواكبة ودعم الشركات الناشئة، بهدف التقاء فاعلين وطنيين ودوليين في مجال تطوير الأعمال حاضنات ومسرعات.

والثاني يخص تفعيل عرض رئيس "المال المجازف" أو "المخاطر" (venture capital) بهدف إطلاق آليات مبتكرة لصناديق وتمويل الشركات الناشئة، وقد تم إطلاق طلب إبداء الاهتمام للعرضين المذكورين وتلقي ملفات للترشيح.

بالإضافة إلى البرامج المواكبة من خلال شبكات(Technoparc) ، وذلك عبر وضع أربعة برامج دعم، تشمل جميع مراحل دورة حياة الشركات الناشئة ما قبل الحضانة، الحضانة، التطوير والتسريع، بغاية تحقيق استفادة 1360 مستفيدا بحلول سنة 2026، موزعين على 7 جهات بالمملكة.

السيد رئيس الجلسة:

إيلا سمحتو السادة المستشارين المحترمين، كملي السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

كما تم تطوير منصة علامة التميز للمقاولات الناشئة المبتكرة في التكنولوجيا الرقمية (le label GE) والتي تهدف إلى دعم الابتكار والاستفادة من التدابير التي وضعها مكتب الصرف، وقد بلغ عدد المستفيدين حوالي 550 شركة.

كما تم إطلاق منصة مقاولة رقمية لتحسين مستوى الرقمنة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ولمواكبة ورش التحول الرقمي تولي الوزارة أهمية كبرى لتوفير الكفاءات والمهارات الرقمية، حيث تم على مستوى التعليم الجامعي اعتماد برامج تكوينية جديدة في مختلف جامعات المملكة، وتخصيص 568 منحة بقيمة 7000 درهم للطلبة الباحثين في سلك الدكتوراه في المجال الرقمي، وتم تسجيل 150 طالب دكتوراه ابتداء من يناير 2025 في الميدان، أكبر عدد منهم في ميدان الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني.

وفيما يخص التكوينات المكثفة، يتم إحداث مدارس البرمجة كما تم تنفيذ النسخة التجريبية الأولى من برنامج (JOBINTECH) والتي مكنت من تدريب 1000 شاب في أفق تعميمها في مختلف جهات المملكة.

أما فيما يخص المحور الثاني المتعلق برقمنة الخدمات العمومية، فسأتطرق له بتفصيل في جوابي المقبل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسي رضى الحميني للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

كيف كتعرفو، شهدت بلادنا إطلاق عدد من المبادرات لرقمنة الإدارة، طبقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الله ينصرو، الذي يولي أهمية استراتيجية ومتبصرة لإدماج التكنولوجيات الرقمية ورقمنة الاقتصاد المغربي جاعلا منها رافعة أساسية للتحديث والتنمية المنشودة.

الحكومة الحالية مشكورة عملت على الاهتمام بالرقمنة باعتبارها رافعة استراتيجية لتأهيل المقاولة المغربية وتيسير الاستثمار وتجاوز العراقيل التي لا طالما شكلت عائقا أمام تطور النسيج الاقتصادي الوطني، خصوصا في صفوف المقاولات، خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة، هاذ الشي كله توج بالمجهودات بإطلاق استراتيجية وطنية "المغرب الرقمي 2030" اللي أطلقت في شتنبر 2024.

اليوم، في القطاع الخاص كنعتبرو أن تسريع وثيرة الرقمنة الإدارية في مجال الاستثمار لم يعد خيارا، بل ضرورة ملحة لتمكين المقاولات من بيئة عمل ملائمة مرنة، شفافة، لتمكينها من النمو والتطور وخلق فرص الشغل.

وعلى الرغم من هذا، فإن هناك العديد من المؤسسات اليوم والوزارات اللي نجحت في تبسيط المساطر الإدارية ونجحو فهاذ الورش ورقمنة الإدارة بشكل عام، خصوصا بعض الإدارات، أذكر على سبيل المثال: إدارة الضرائب والجمارك، مكتب الصرف، الخزينة العامة، المحافظة العقارية وغيرها.

فيما تظل إدارات أخرى بعيدة على هاذ الهدف، واليوم احنا كنطالبو باش يكون واحد التسريع، لأن اليوم بغينا رقمنة كتواكب المستثمرين، ما بغيناش رقمنة اليوم اللي كيستغلوها بعض الإدارات وبعض الموظفين لتعطيل معالجة الملفات العالقة، لأن اليوم عندنا بأن المستثمر أو المقاول ما عندوش الوقت يبقى يضيعو في (les aller-retour) ما بين الإدارات، الوقت ديالو خصو يخلق فيه قيمة مضافة ويخلق فيه فرص الشغل واستثمار منتج للثروة.

اليوم، نعطي على سبيل المثال "منصة رخص" اللي اليوم، ولات امتحان، ملي كتمشي تحط شي (dossier) في "منصة رخص" بحال إيلا غدوز الامتحان، لأنك كتبقى كتسنى ف (les réponses) وبعض المرات عندك (des refus en cascades)، كتجيب (le document)، وخصك تعاود يرجعو يطلبو لك شي حاجة من جديد، وهاذ الشي ما يمكنش نقبلوه اليوم.

المحاكم التجارية، خصوصا اليوم اللي كنعانيو باش ناخذو موعد لإنشاء الشركات ولا (les dépôts) ديال (la liasse comptable) ماشي (la liasse fiscale)، ولكن (la liasse comptable) هاذ الظاهرات كلهم كيشكلو واحد العائق وما يمكنش اليوم ننجحو في هاذ الورش هذا إيلا ما قمناش بـ (des missions d'évaluation) مهمة ديال التقييم على أرض الواقع واللي تناشدكم السيدة الوزيرة، باش التسريع في تنزيل منصة رقمية موحدة، واحنا على أتم استعداد للتعاون معكم باش نساهمو في هاذ الورش، لأن لا تنمية بدون استثمار ولا استثمار بدون إدارة ورقمنة فعالة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثامن تم تأجيله بطلب من مقدميه.

سنمر إلى السؤال التاسع اللي موضوعه "إصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية".

الكلمة للسيد الرئيس السي مبارك السباعي من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن مآل الإصلاح الشامل للنظام الأساسي للوظيفة العمومية، نسائلكم السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال الهام.

في البداية، أؤكد لكم أن إصلاح منظومة الوظيفة العمومية هو من أهم الأوراش التي تستأثر باهتمام الحكومة، لاسيما بالنظر إلى الأدوار الهامة والحيوية التي يضطلع بها الموظفات والموظفون وكافة الموارد البشرية التابعة للقطاع العام.

وفي هذا الإطار، لابد من التذكير بأنه سعيا إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين، بادرت الحكومة إلى مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وذلك بموجب القانونين رقم 30.22 ورقم 46.24، اللذين تم بموجبهما إقرار مجموعة من الحقوق والمكتسبات الأساسية لفائدة الموظفات والموظفين، تتمثل على الخصوص فيما يلي:

- منح الموظف الرجل الذي ولد له طفل رخصة للأبوة مؤدى عنها مدتها 15 يوما؛

- مراجعة المقتضيات المتعلقة برخصة الولادة والرضاعة لفائدة المرأة الموظفة؛

- تمكين الموظف المستفيد من رخصة مرض متوسطة أو طويلة الأمد من الاستفادة من مجموع الأجرة المطابقة لوضعيته النظامية طوال مدة الرخص؛

- إلغاء عقوبة العزل المصحوب بالحرمان من الحق في التقاعد؛

- تعزيز الأمن الصحي للموظف، من خلال إدراج أمراض الاضطرابات العصبية المعرفية أو الإدراكية، ضمن قائمة الأمراض التي تخول الحق في رخصة مرض طويلة المدى.

وفي نفس السياق، تم إصدار القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية الذي يعتبر إطارا مرجعيا أساسيا داخل منظومة الوظيفة العمومية، ونصا مكملا للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، بالنظر إلى الأحكام التي تضمنها في مجال تدبير الموارد البشرية، والتي أرست قواعد وآليات جديدة لضمان تدبير حديث وناجع للموارد البشرية بالقطاع العام.

وسيرا على هذا النهج، ستواصل الحكومة تنزيل الإصلاحات الضرورية بشكل تدريجي وتراكمي، من خلال التجاوب الفعال مع مختلف المواضيع والقضايا المطروحة، وذلك سعيا إلى الانتقال التدريجي من نظام يقوم على "تدبير المسارات" إلى نظام يقوم على "تدبير الكفاءات"، بما يضمن تعزيز أداء الإدارة ورفعها للتحديات الآنية والمستقبلية ومواكبتها للأوراش الكبرى التي تقودها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السي مبارك السباعي في إطار الرد.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تفاعلا مع جوابكم، نسجل في الفريق الحركي الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا: السيدة الوزيرة المحترمة، لا خلاف اليوم أن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية كإطار قانوني مرجعي محدد للقواعد القانونية والتنظيمية المتعلقة بالوظيفة وتدبير المسار المهني للموظف بالقطاع العام ومنظم لحقوقه وواجباته والصادر سنة 1958 أصبح متجاوزا، ويحتاج إلى مراجعة شاملة وإصلاح عميق وفق مقاربة تشاركية، انسجاما مع التوجهات الجديدة التي رسخها الدستور؛

ثانيا: السيدة الوزيرة المحترمة، نعتبر في الفريق الحركي أن نجاح ورش إصلاح الإدارة في تحقيق أهدافه المسطرة والمنشودة رهين ببلورة نظام أساسي عام وموحد للوظيفة العمومية، عادل ومنصف لجميع الفئات في جميع القطاعات، خاصة على مستوى قواعد التوظيف ومنح التعويضات وخيار التكوين والتكوين المستمر وعلى مستوى نظام الترقية، وفق فلسفة قائمة على الجدارة والاستحقاق والمردودية، وفق مبدأ الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص التي أقرها الدستور في فصله 31؛

إصلاح الإدارة كذلك، السيدة الوزيرة المحترمة، لن يتحقق دون إصلاح عادل وشامل لمنظومة الأجور، بغية إقرار العدالة الأجرية بين جميع الموظفين وبين الأجور العليا والدنيا؛

ثالثا: على هذا الأساس، أي مبرر للعمل بـ 39 نظام أساسي خاص ترسخ التميز والفئوية بين فئات الموظفين وبين القطاعات الوظيفية، رغم أن الجميع سواسية في خدمة الوطن والمواطنين.

رابعا: ما المانع اليوم أيضا في بلورة قانون إطار للوظيفة العمومية، بدل العمل بنظام أساسي هام متقادم وخارج روح الدستور ولا يساير التحولات؟

خامسا: أين نحن، السيدة الوزيرة المحترمة، من رهان الانتقال الرقمي، وإدارتنا لازالت غارقة في الورق وفي المساطر المعقدة، دون أدنى تفعيل لميثاق المرفق العمومي وفي ظل اختراق متواصل للعديد من المؤسسات العمومية، وفي ظل التكتم المستمر في ظاهرة الأشباح؟

سادسا: طبعا لن نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن منجزاتكم في تأهيل إدارة الجماعات الترابية، ولا حول تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري، ولا حول تفعيل خيار التوظيف الجهوي، لسبب بسيط، وهو أن وزارتكم نفسها غارقة في المركزية ولا وجود لها خارج الرباط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

عندكم واحد 11 ثانية السيدة الوزيرة إيلا بغيتو تردو.. 11 ثانية.

إذن ننتقل إلى السؤال العاشر، موضوعه "وضعية المهندسين العاملين بالقطاع العام".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة فتيحة تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في الوقت الذي تعتبر فيه الهندسة طموحا للشباب ووسيلة للارتقاء الاجتماعي ومهنة جذابة للشباب الذين يتطلعون لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية وصعود سلم الترقي المجتمعي، فإن هذه الوضعية لم تعد تنطبق على هذه المهنة، بفعل العديد من التحديات التي أصبحت تواجه الجسد الهندسي في القطاع العام، وذلك بفعل غياب إطار تنظيمي حديث لهذه المهنة، وفي ظل نظام أساسي متجاوز غير محفز ولا يناسب التطورات المتسارعة التي يعرفها هذا المجال.

إن الأوضاع الاجتماعية والمهنية غير المشجعة التي أصبح يعيشها المهندسون في القطاع العام، فبالإضافة إلى تأثيرها السلبي على عطائهم ومساهمتهم في رفع التحديات التي تواجه بلادنا في مختلف المجالات، فإنها دفعت بالعديد منهم إلى مغادرة الوظيفة العمومية بحثا عن آفاق أرحب بالقطاع الخاص أو الهجرة نحو الخارج، وهو ما يهدد بحدوث خصاص في الكفاءات الهندسية مستقبلا.

يقع هذا في الوقت الذي تحتاج فيه بلادنا لأبنائها وكفاءاتها لتعزيز مواردها البشرية من أجل مواكبة التحولات التكنولوجية العالمية وتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا وتحقيق الأهداف المستقبلية.

وفي هذا الإطار، فإننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وكما عبرنا عن ذلك في العديد من المناسبات، نجدد تضامننا مع المطالب العادلة والمشروعة لفئات المهندسين، وندعو إلى الإصغاء إليهم والرقي بأوضاعهم والتجاوب الفوري مع مطالبهم، وخاصة إقرار نظام أساسي جديد منصف للجسم الهندسي، يرقى إلى مستوى تطلعاتهم، يضمن حقوقهم واستقرارهم الوظيفي، ويعيد الاعتبار إليهم.

كما ندعو أيضا إلى التعجيل بتنظيم ممارسة هذه المهنة بالشكل الذي يحمي الكفاءات الهندسية، ويضمن جودة الخدمات ويسمح بتطوير ممارستها وفق المعايير الدولية الحديثة.

كما نود في الوقت نفسه أن نذكركم، السيدة الوزيرة، بأنه لازالت هناك العديد من القضايا تتعلق بأوضاع بعض الفئات الأخرى التي تشكل العمود الفقري لتحديث الإدارة وإنجاح مشاريع التنمية المستدامة، في حاجة ماسة إلى إيجاد حلول لها، ويتعلق الأمر بالمتصرفين والتقنيين والمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين الذين يعيشون أوضاعا صعبة، بسبب الإكراهات الواقعية والاقتصادية والاجتماعية والتي تنتظر إجراءات عاجلة لحلها، تمكن هذه الفئات من حقوقها المشروعة، وذلك عبر إقرار أنظمة أساسية عادلة تتيح لهم العيش الكريم وتحسن أوضاعهم المعيشية.

لذا، نلتمس منكم السيدة الوزيرة المحترمة، جوابا شاملا يخص المهندسين وجميع الفئات المذكورة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الجواب للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أتوجه بالشكر للسيدة المستشارة المحترمة على طرح هذا السؤال.

بداية، أؤكد لكم أن الحكومة واعية بالأهمية البالغة للأدوار المحورية التي يضطلع بها المهندسون بمختلف تخصصاتهم داخل الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، لا سيما في تصور وبلورة السياسات العمومية وتنزيل البرامج والمشاريع وتتبع إنجازها وتقييمها.

وفي هذا الإطار، لابد من التذكير أن هيئة المهندسين تخضع لمقتضيات المرسوم رقم 2.11.471 بتاريخ 14 شتنبر 2011 بشأن النظام الأساسي الخاص بها، والذي يشتمل على أربع درجات، مما يتيح للمنتمين في هذه الهيئة إمكانية الترقي ثلاث مرات خلال مسارهم المهني.

وللتذكير، فعلى غرار باقي الهيئات، استفاد المهندسون بالقطاع العام من كافة الإجراءات والتدابير المادية والاجتماعية التي تم اتخاذها في إطار الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا، لا سيما اتفاقات 30 أبريل 2022 و29 أبريل 2024 والتي تتمثل أهمها في ما يلي:

- الزيادة العامة في الأجور بمبلغ شهري صافي محدد في 1000 درهم، يصرف على قسطين: 500 درهم ابتداء من فاتح يوليوز 2024 و500 درهم ابتداء من فاتح يوليوز 2025، بالإضافة إلى مراجعة نظام الضريبة على الدخل التي ترتب عنها زيادات في الدخل تصل إلى 400 درهم شهريا؛

- الرفع من حصيص الترقي في الدرجة من 33% إلى 36%، الأمر الذي سيؤدي إلى الرفع من عدد الموظفين المستفيدين من الترقية، وسيساهم بالتالي في تحسين وضعيتهم المادية ويحفزهم على المزيد من المردودية؛

- إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة كافة موظفي الإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسات للأعمال الاجتماعية، والتي أشرت إليها في جوابي السابق.

وفيما يتعلق بمطالب هيئة المهندسين، فقد التزمت الحكومة في إطار جولة أبريل 2025 بالحوار الاجتماعي المركزي بفتح النقاش حول مراجعة الأنظمة الأساسية لبعض الهيئات، من بينها هيئة المهندسين المشتركة بين الوزارات، وذلك بهدف تحسين ظروف عمل هذه الهيئات، مع مراعاة خصوصية كل هيئة على حدة، تفعيلا لالتزامات جولة أبريل 2024 للحوار الاجتماعي المركزي التي نصت على مواصلة العمل على معالجة الملفات الفئوية وفق مقاربة تشاركية، لاسيما من خلال مراجعة الأنظمة الأساسية الخاصة لبعض الهيئات وتجويدها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

نمر إلى السؤال الحادي عشر موضوعه "التقدم المحرز في تنزيل إستراتيجية التحول الرقمي ورقمنة الخدمات العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السي المصطفى الدحماني.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

هو نفس السؤال الذي تفضلتم بتلاوته، نؤكده أمام السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

إستراتيجية التحول الرقمي ورقمنة الخدمات العمومية.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

تماشيا مع توجيهات صاحب الجلالة نصره الله، الذي دعا لرقمنة الخدمات العمومية بشكل بسيط وشفاف، تولي الوزارة أولوية كبرى لهذا الموضوع ضمن رؤية استراتيجية المغرب الرقمي 2030، وذلك من خلال مجموعة من المشاريع، من بينها:

أولا، تبسيط ورقمنة مسارات المرتفق: عبر اعتماد مقاربة جديدة في تبسيط ورقمنة المساطر، ترتكز على منطق مسار المرتفق المرتبط بمختلف مراحل حياة المواطن والمقاولة، وتركز على تبسيط المسارات الأكثر طلبا وذات الأثر الأكبر، من خلال:

- تقليص عدد المراحل المطلوبة لمعالجة الطلبات؛

- تقليص عدد الوثائق؛

- تقليص آجال اتخاذ القرارات الإدارية؛

- وتقليص الكلفة المترتبة عن هذه المساطر.

وفي هذا السياق، حددت الوزارة مجموعة من المسارات ذات الأولوية في مجالات متعددة منها:

- الترشيح لامتحان البكالوريا الحرة؛

- تسجيل الأطفال بالمدرسة؛

- مسار الحصول على رخصة فتح واستغلال دور الحضانة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الوزارة على:

- دعم ومواكبة مجموعة من القطاعات الوزارية الأخرى في تبسيط 22 قرارا إداريا مرتبطا بالاستثمار، ويتعلق الأمر بـ:

- القرارات الإدارية التي تتم معالجتها ضمن اللجنة الجهوية

الموحدة للاستثمار، مع إدماج هذا التبسيط ضمن المنصة الرقمية (CRI-INVEST)؛

- تبسيط المسارات المرتبطة بانتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو الإحالة على التقاعد؛

- تبسيط ورقمنة مسار الحصول على دعم الدولة المتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل بالنسبة للشركات العاملة في مجال ترحيل الخدمات (l'offshoring)؛

- ثانيا، تصميم وتنفيذ البوابات المشتركة:

وموازاة مع هذه المجهودات، تعمل الوزارة على إعادة تصميم بوابة "idarati[4]" لتصبح منصة رقمية موحدة وسهلة الولوج، ويتم حاليا الاشتغال على ملاءمة جميع هذه الخدمات مع الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، وكذا مع معايير حماية أمن نظم المعلومات.

وفي نفس السياق، تعمل الوزارة بشراكة مع المديرية العامة للأمن الوطني على تعميم الهوية الرقمية واستخدامها، لتأمين الولوج إلى الخدمات الإلكترونية وتبسيط عدد من الإجراءات الإدارية، من خلال تقليل التنقلات وتقديم الوثائق المادية المتعلقة بالهوية، مما سيساهم في تعزيز فعالية استعمال الخدمات الرقمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للمستشار المصطفى الدحماني، للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

مهمتنا في البرلمان تفرض علينا مراقبة الحكومة والإنصاف في الإشادة بما يتم إنجازه وتوجيه الحكومة للإشكالات والحلول التي يمكن تسريع إنجازها أو إنجازها لتحسين مستوى عيش السكان وتحقيق الأهداف التنموية لبلادنا.

في هذا الإطار، نحيي كافة العاملين في المجال الرقمي كرافعة أساسية للتحول الكبير الذي تشهده بلادنا، ويتعلق الأمر هنا بأطر الدولة والمؤسسات العمومية والمقاولات الخاصة وبالجامعة المغربية، فالتعاون الفعال بين هذه المكونات هو السبيل الناجع لتسريع التحول الرقمي لبلادنا وجعله رافعة حقيقية للتنمية وتوفير الخدمات للساكنة.

التحول الرقمي يحتاج كذلك، السيدة الوزيرة، إلى عمل تشريعي وتنظيمي، يضبط حقوق الأفراد ويحمي المعطيات الخاصة ويحقق الأمن المعلوماتي لبلادنا، في زمن صارت فيه الهجمات السيبرانية الجبانة أسلوبا للإضرار بمصالح الدولة والمؤسسات والأفراد.

وهنا تكمن مسؤولية وزارتكم لتعزيز الإطار التنظيمي الوطني والتوعية بمقتضياته وبالممارسات الفضلى التي يتعين اتباعها لتحول رقمي ناجع وآمن.

السيدة الوزيرة،

هذا السؤال هو كذلك مناسبة لنناقش معكم التقدم المحرز في ورش رقمنة المساطر الإدارية بعد مرور خمس سنوات على صدور القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، ويفرض تقييم مدى التزام الإدارات العمومية بالرقمنة المنصوص عليها في المادة 25 من هذا القانون.

وهي فرصة لنحث على ضرورة المراجعة الجوهرية للعديد من منصات الخدمات الإدارية الرقمية، التي مازالت تعتمد هندسة تركز على تحسين ظروف الاشتغال لمدبري المنصة على حساب تعقيد استعمال المنصة من طرف المرتفقين، فمنصات الخدمات الرقمية لا بد أن تعتمد تصميم يضمن الولوج السلس من طرف المرتفقين، ويضمن الأمر كذلك تصميم هذه المنصات بشكل يستقصي رأي المرتفقين وتقييم الجودة أو لجودة الخدمة ويسمح بنشر مؤشرات قياس الرضا عن الخدمات الرقمية.

ونستغل هذه الفرصة كذلك للدعوة إلى ترسيخ الممارسات المتعلقة باعتماد اللغات الرسمية، ومعايير الولوجية للمواقع لفائدة الأشخاص ضعاف البصر، وتوحيد الهوية البصرية للمنصات الإلكترونية، والاستثمار المكثف في البنية التحتية المعلوماتية الآمنة، سواء من حيث شبكات الاتصالات 5G أو من حيث الخوادم السحابية السيادية (les Clouds).

ونحثكم على تسريع العمل لاستثمار الزمن لتحقيق أحسن النتائج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة،

عندكم واحد 11 ثانية إلى عندكم شي تعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

بسرعة، غير في 14 فبراير الماضي أطلقنا منصة "idarati".

[4] https://idarati.ma

اللي معطل الآن هو أننا نحاولو باش أن جميع الخدمات اللي متواجدة في هاذ (le portail) تكون متلائمة وتكون تتحافظ على المعطيات الشخصية، وكذلك ما يكونش عندها مشكل ديال الأمن السيبراني، وهاذ الشي اللي هو احنايا الآن تنشتاغلو عليه على إطار على أن هاذ (le portail) غادي يسهل المأمورية ديال بزاف ديال الخدمات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

والسؤال الثاني عشر والأخير في هذه الحصة، موضوعه "إنصاف فئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

الأستاذة زهرة محسين تفضلي.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

نؤكد السؤال للسيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أتوجه بالشكر للسيدة المستشارة المحترمة على طرح هذا السؤال الهام حول فئة المتصرفين.

أؤكد لكم أن ملف هيئة المتصرفين يكتسي أهمية كبرى لدى الحكومة، باعتباره يهم فئة مهمة من الأطر العاملة بالإدارات العمومية، تضطلع بأدوار مهمة جدا في التأطير والإدارة والخبرة والاستشارة والمراقبة وتنفيذ السياسات العمومية، طبقا للمرسوم رقم 2.06.377 الصادر في 29 أكتوبر 2010، بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات.

وللتذكير، فعلى غرار باقي الهيئات، فقد استفاد المتصرفون من كافة الإجراءات والتدابير المادية والاجتماعية، التي أشرت لها في الجواب السابق، والتي تم إقرارها بموجب اتفاقات الحوار الاجتماعي الأخير، لاسيما اتفاقات 2022 و2024، والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

- الزيادة العامة في الأجور بمبلغ شهري صافي محدد في 1000 درهم، يصرف على قسطين، 500 ابتداء من فاتح يوليوز 2024، و500 درهم ابتداء من فاتح يوليوز 2025، بالإضافة إلى مراجعة لنظام الضريبة على الدخل التي تترتب عنها زيادات في الدخل تصل إلى 400 درهم شهريا؛
- الرفع من حصيص الترقي في الدرجة من 33% إلى 36% ؛
- إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة كافة موظفي الإدارة العمومية التي لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية.

وفيما يتعلق بتحسين وضعية المتصرفين، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في الجواب عن السؤال المتعلق بفئة المهندسين، فقد التزمت الحكومة في إطار جولة أبريل 2025 للحوار الاجتماعي المركزي بفتح النقاش حول مراجعة الأنظمة الأساسية لبعض الهيئات، لا سيما هيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات، وذلك بهدف تحسين ظروف عمل هذه الهيئات، تفعيلا لالتزامات جولة 2024 للحوار الاجتماعي المركزي، التي نصت على مواصلة العمل على معالجة الملفات الفئوية وفق مقاربة تشاركية، لاسيما من خلال مراجعة الأنظمة الأساسية الخاصة ببعض الهيئات وتجويدها.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على دراسة مطالب هيئات المتصرفين وباقي الهيئات المعنية، مع مراعاة خصوصية كل هيئة على حدة وبحث الحلول التوافقية والواقعية التي من شأنها أن تستجيب لتطلعات وانتظارات الموظفين المنتمين إليها، وذلك وفق مقاربة تشاركية وشمولية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيدة المستشارة السيدة زهرة محسين.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كنشكروكم على الجواب ديالكم وتذكيرنا بما جاء في الحوار الاجتماعي من الزيادات وغيرها التي استفادت منها جميع الوزارات.

اليوم، السيدة الوزيرة، نحن نطرح معكم ملف ديال المتصرفين اللي طرحناه مرارا وتكرارا، طرحناه إيمانا منا بالعدالة ديال هاذ الفئة ديال المتصرفين كباقي الفئات المهندسين والتقنيين وغيرهم، ولأن هاذ الملف طرحناه وعاود طرحناه وطرحناه مرارا وتكرارا، ولكن لازال الوضع قائما ونفس المشاكل.

اليوم، السيدة الوزيرة، تنسجلو وتنثمنو هاذ الالتزام ديالكم بأنكم اللي كان فالحوار الاجتماعي الأخير، المركزي الأخير، هو أنه غادي يكون الحوار بخصوص هاذ القطاع هذا بخصوص هاذ الفئات، سواء

المهندسين، سواء المتصرفين، سواء التقنيين، لكن ضروري نأكدو علاش تنطرحو هاذ الملف.

تنطرحو هاذ الملف لأنه كاين لا عدالة أجرية، كاين عدم المساواة بين الفئات، كاين المتصرفين كيف ما جاء في جوابكم السيدة الوزيرة أنهم كيلعبو أدوارا مهمة، ولكن على مستوى التحفيزات وعلى مستوى المسار المهني وعلى واحد المجموعة ديال المستويات الحقوق ديالهم ما كاينش توازن بين المسؤوليات وبين الحقوق ديالهم.

وبالتالي، اليوم السيدة الوزيرة نحن نطالب بأجندة فريق الاتحاد المغربي للشغل، بأجندة بواحد (Dead Line) اللي هو محدد باش يتحل هاذ الملفات، لأن الإدارة اللي غادية تكون واقفة على رجليها، وهضرتو على مجموعة ديال الأوراش، جا فهاذ الجلسة مجموعة ديال الأوراش راه شكون اللي تهزوها؟ تهزوها الموظفين، وبالتالي ضروري أنه تكون الكرامة ديال هاذ الأطر المتصرفين أو غيرها أنها تكون ضمن هاذ المسار هذا.

السيدة الوزيرة،

راه غير درجة كنتسناوها شحال من عام هاذي، درجة ديال الترقي، لأن كيدخلو ويجلسو الناس 20 سنة في الدرجة وتيبقاو تما (stagnés)، سواء التقنيين سواء المتصرفين.

المتصرف كيدخل بـ 11 كتدوز 10 سنين كيدوز لـ (hors échelle) وكيبقى ساكن، الآن هاذ الدرجة شحال الوعود كتعطيها الحكومة، ولكن مازال ما تفعلاتش، وبالتالي كنطالبو اليوم أنه يكون عندنا واحد (Dead Line) باش يتحل هاذ الملف، والمتصرفين يلقاو ذاتهم وبالفعل يخدمو هاذ الأوراش الكبرى اللي تيسهرو عليها واللي ساهرين عليها دايما، رغم الظروف.

وبالتالي نحن في حاجة إلى موظفين مستقرين، سواء كان مهندسا، سواء كان تقنيا، سواء كان متصرفا، في عدالة أجرية واضحة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيدة الوزيرة،

لم يتبق لكم وقت للرد على التعقيب فقط 3 ثواني، بغيتو تاخذو هذاك 3 ثواني.

إذن نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة معنا، ونرحب بالسيد الوزير المكلف بالاستثمار.

ونمر للسؤالين الموجهين للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية حول "الاستثمارات الخارجية".

والبداية مع سؤال لفريق الأصالة والمعاصرة وموضوعه "تسهيل استثمارات مغاربة العالم".

السيد الرئيس، السي عبد الكريم الهمس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنشكركم، السيد الوزير، على التفاعل والتجاوب ديالكم على طرحنا لهذا السؤال المتعلق بتحفيز مغاربة العالم على الاستثمار في وطنهم الأم، وهاذي مناسبة نغتنمها ونثمن العمل الوطني الكبير اللي تتبذلو الجالية المغربية، سواء لفائدة القضية الوطنية أو بارتباطهم الروحي والجسدي والمادي العميق في جميع قضايا الوطن عموما، حتى نالت عن حق إشادات متكررة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وبالمناسبة، نطرح عليكم السؤال: ما هي أهم الإجراءات المعتمدة لتسهيل الاستثمار؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثاني موضوعه "استقطاب الاستثمارات الأجنبية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السي الفيلالي.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الاستراتيجيات المعتمدة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما هي الحوافز التي تقدمها الحكومة لدعم المستثمرين الأجانب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، للإجابة على السؤالين المتعلقين

بالاستثمارات الخارجية.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد كريم زيدان، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا وبداية، جد سعيد بالتواجد ديالي معكم، واللقاء بالوجوه العزيزة الطيبة اللي خصنا نجددو بهاذ اللقاءات هاذي إن شاء الله.

بمناسبة هاذ اللقاء هذا والسؤال الأول، بغيت نبين بأن الحكومة تولي أهمية كبرى لجلب الاستثمارات الأجنبية، سواء لمغاربة العالم، أو لأجل دول أجنبية ومستثمرين أجانب، باعتبارها رافعة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التنافسية وتوفير فرص الشغل، بالإضافة إلى الرفع من الإنتاجية وتعزيز تموقع المغرب في سلاسل الإنتاج العالمية.

وفي هذا الإطار، تم اتخاذ مجموعة من التدابير والقيام بجملة من الإصلاحات ذات الطابع الهيكلي وذات الأثر الإيجابي والمباشر، تروم تحسين جاذبية المملكة وتعزيز مكانتها كوجهة مفضلة للاستثمار الوطني والأجنبي، نذكر من بينها ما يلي:

- اعتماد قانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار: الذي يوفر للمملكة منظومة متكاملة لتشجيع الاستثمار الخاص المنتج وتثمين المؤهلات العديدة لكل المجالات الترابية وتعزيز ثقة المستثمر في المستقبل، ويتضمن هذا الميثاق أنظمة الدعم الموجهة لكافة المستثمرين، وفقا لمقاربة شمولية؛

- تفعيل تصور جديد للمراكز الجهوية والاستثمار: بهدف جعلها فاعلا قويا للنهوض بالاستثمار وتعزيز دورها في المواكبة الشاملة للمستثمرين؛

- تبسيط مسار المستثمر وتقليص الآجال للحصول على التراخيص: مع العمل المستمر على معالجة شكايات المستثمرين وإزالة جميع العراقيل؛

- إطلاق هذا الطريق عمليا لتحسين مناخ الأعمال بين الفترة الممتدة من 2023-2026 بشراكة مع القطاع العام والخاص والقطاع البنكي والفاعلين المحليين، تم إطلاق 98% من مبادراتها؛

- تنظيم جولات ترويجية خارج المغرب في مجال الاستثمار: للتعريف بالعرض المغربي ومقوماته كوجهة استثمارية واعدة على المستوى القاري والدولي.

ومن أهم المعطيات التي تعزز مكانة المغرب كوجهة للاستثمارات الأجنبية، خروجه من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي (GAFI[5])، وهو ما يشكل مؤشرا إيجابيا يعكس التزام المملكة بالمعايير الدولية، ويسهم في تعزيز مصداقية الاقتصاد الوطني وثقة المستثمرين الدوليين في المغرب.

وقد بدأت هذه الإصلاحات والإجراءات تؤتي ثمارها، حيث شهدت الاستثمارات الأجنبية ببلادنا ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2024، إذ بلغ صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أزيد من 16.29 مليار درهم متم عام 2024، بارتفاع نسبة 52.5% مقارنة بسنة 2023، وبلغت عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر عند متم عام 2024 نحو 43.80 مليار درهم مسجلة زيادة بنسبة 10% مقارنة بسنة 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2024 تعتبر ثاني أفضل سنة في تاريخ المغرب من حيث عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يعكس جاذبية المملكة المتزايدة وثقة المستثمرين الدوليين في المملكة.

وتشير المعطيات الأولية إلى أن هذه الدينامية الإيجابية مستمرة خلال سنة 2025، حيث بلغ صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى غاية نهاية شهر مارس أزيد من 9.15 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا نسبته 63.6% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024.

كما بلغت عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 12.97 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا نسبته 24.6% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

ويرتكز برنامج عمل الوزارة الرامي إلى تعزيز استثمارات مغاربة العالم الذين يحظون بعناية مولوية سامية من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده، على مواكبتهم ودعم مبادراتهم الاستثمارية، والتي هي جزء من الاستثمارات الأجنبية من خلال:

• تعزيز التواصل مع مغاربة العالم: لتعريفهم بالفرص الاستثمارية في بلدهم وبالتحفيزات التي يوفرها الميثاق الجديد للاستثمار؛

• تنظيم لقاءات خاصة مع المغاربة المقيمين في الخارج على هامش كل جولة ترويجية منظمة خارج المملكة؛

• تعزيز هياكل الاستقبال والإرشاد لمغاربة العالم، وكذا تقديم الدعم والمواكبة الشاملة لاستثماراتهم، سواء على مستوى الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، أو على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار.

وتشتغل الوزارة حاليا على تطوير منصات متعددة اللغات تسعى إلى توفير معلومات دقيقة ومستهدفة مرتبطة بالاستثمار، وإلى إحداث خلية خاصة بمواكبة مشاريع مغاربة العالم، بهدف تسهيل مشاريعهم الاستثمارية داخل الوطن.

[5] **G**roupe d'**A**ction **F**inancière.

وأؤكد لكم التزامنا الراسخ بمواصلة العمل على تسهيل وتعزيز استثمارات مغاربة العالم ومواكبتهم في إنجاز مشاريعهم وتجاوز العراقيل خلال عملية الاستثمار.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس، عبد الكريم الهمس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

السيد الرئيس،

صحيح، السيد الوزير، أن الحكومة تتبذل واحد المجهود كبير لأجل تشجيع استثمارات مغاربة العالم بوطنهم الأم، وبالفعل بلادنا كتمشي اليوم ولله الحمد بخطى متسارعة في مسار التنمية، وهي بحاجة إلى كل الكفاءات والخبرات المقيمة بالخارج، عبر مختلف أنواع الشركاء لكي تساهم في هذا المسار التنموي الإيجابي انطلاقا من بلدان الإقامة.

اليوم، السيد الوزير، هاذ المجهودات اللي كتبذلها الحكومة منهم أنتم السيد الوزير، وأنتم من أبناء الجالية المقيمة في الخارج ومن الكفاءات اللي اختارتها البلاد باش يمثلوا الحكومة، بغينا التعريف أكثر بهاذ المجهود، لأن اليوم في اللقاءات التواصلية اللي كنديروها احنا كمنتخبين على هامش الزيارات اللي كتكون خارج الوطن، كنسمعو بزاف ديال الأصوات اللي كتطلب خلق الشباك الوحيد، يكون مخاطب رسمي لأبناء الجالية المقيمة بالخارج.

يعني هاذ المجهود هذا يواكب عاود لقاءات تواصلية تعرف بأهم البرامج ديال الحكومة فهاذ المجال، لأن المستثمر المغربي خارج الوطن أو من الجيل الثالث أو الرابع تيلقى صعوبة، خص غير اللي يفهمو ويشرح لو ويوضح لو أشنو هوما الوثائق، فملي تيجي فذيك الإجازة أو ذيك العطلة واحد الشهر أو لا 20 يوم، خص اللي يساعدو ويواكبو فذيك العملية.

فكان لقاء، وبكل صراحة كان أهم المطالب ديالهم هو إحداث هاذ الشباك الوحيد، تعيين مخاطبين محددين، تسريع وتعميم الرقمنة، لأن حتى هوما دابا الآن تيشتغلو مع دول أخرى، تيشتغل من المكتب ديالو عبر العالم وتيقاد ملفات وهاذي.. وجبتها فالجواب ديالك أن كاين بعض متعدد اللغات، الشباك الوحيد المتعدد اللغات، اللي تيتفاعل مع أبناء الجالية في الخارج.

فأنتم، السيد الوزير، تنتمنى بالتعريف بهاذ المجهود، لأن إعادة الثقة لهاذ الجيل الرابع هو اللي، ما شي غير سؤال تنطرحوه احنا كمسؤولين منتخبين، حتى الآباء ديالهم الآن لقاو صعوبة باش يقنعونهم باش يجيو يستثمرو، والمشكل تيتبعو تيلقاو المغرب غادي فواحد المسيرة تنموية عالية، وعندك الحب ديالهم للوطن، خص غير واحد الأرضية خصبة ديال الاستثمار والاشتغال، والحمد لله، راكم ابن الجالية تقدرو توفرو هاذ الشي لأبناء الجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي، السي علي الفيلالي تفضلوا.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد الوزير على الجواب المقدم، والذي يبرز الإرادة الحكومية في جعل الاستثمار الأجنبي رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، غير أن المعطيات الواقعية تقتضي منا التوقف عند عدد من الملاحظات الجوهرية.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن كل المجهودات المعلنة، فقد عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب تطورا إيجابيا، فحسب معطيات مكتب الصرف، بلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب أزيد من 17.23 مليار درهم برسم سنة 2004 (المقصود: 2024)، بارتفاع نسبة 55.4% مقارنة بسنة من قبل، وهو رقم نتمنى الرفع منه للعديد من التدخلات، غير أن.. على صعيد توفير ظروف مواتية في مناخ الأعمال أو عبر المزيد من التبسيط في المساطر أو عبر تحفيزات جبائية وجمركية جديدة.

إننا نلاحظ أن هذه الاستثمارات تظل متركزة أساسا في القطاعات التقليدية، كالعقارات والقطاع المالي وصناعة السيارات، بينما لا تزال القطاعات الواعدة كالتكنولوجيا والطاقات المتجددة والصناعات الدوائية تستقطب نسبا محدودة في هذه التدفقات.

أما من حيث التوزيع المجالي، فإن أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية تتركز في جهات محدودة، على رأسها الدار البيضاء- سطات، الرباط-القنيطرة وطنجة-تطوان- الحسيمة، مما يسائل فعالية السياسة الحكومية في ضمان عدالة مجالية في الاستفادة من هذه الاستثمارات.

إن اعتبار جهة سوس- ماسة ووسط المملكة، كما قال صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يجعلها قبلة مناسبة للاستثمارات الأجنبية، نظرا لما تزخر به من مؤهلات طبيعية وفلاحية واقتصادية متنوعة.

وفيما يخص التحفيزات الحكومية، صحيح أن الميثاق الجديد للاستثمار جاء بآليات دعم متنوعة، لكن الواقع يظهر أن نسبة مهمة

من المشاريع لا تتمكن من الوصول إلى الدعم الفعلي، بسبب تعقيد المساطر أو ضعف المواكبة أو البطء في البت في الملفات على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار، والتي تعاني هي الأخرى من نقص في الموارد البشرية والتقنية.

ونعتبر تصنيف المغرب ضمن البلدان الخمسة الأولى التي حسنت مناخ الأعمال لديها بشكل كبير خلال العقدين الماضيين، وذلك وفقا لمؤشر وحدة المعلومات الاقتصادية، دافعا مهما لمضاعفة الجهود وتنويع العروض الاستثمارية، حيث احتل المغرب بين عام 2003 و2023 المركز الرابع من بين 82 بلدا تمكن من تحسين مناخ الأعمال بشكل ملحوظ، حسب التصنيف الذي نشرته وحدة المعلومات الاقتصادية في تقرير لها، وفي المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب مركز الأبحاث البريطاني.

هذا الموقع يجعلنا ندعو إلى تسريع الإصلاحات المرتبطة بالحكامة ورقمنة الإدارة وتسوية المنازعات الجارية.

ختاما، نؤكد أن تحسين جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية، يتطلب ما هو أكثر من نصوص والتصريحات ويتطلب إرادة تنفيذية قوية، التبسيط الفعلي للمساطر السياسية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

أنا عندي دراية عميقة بمغاربة العالم والكفاءات ديالهم والقدرات ديالهم المالية والترافع ديالهم على مصالح المغرب وجلب المستثمرين وإقناع مستثمرين عالميين للدخول للمغرب، هاذ المسألة هاذي تنظن بأن عندي واحد التجربة متراكمة مدتها 35 سنة، واحنا خدامين خصيصا باش نبسطو هاذ الأمور وباش نعطيوهم واحد المنصة باش يلقاو الراحة ديالهم.

أول حاجة الثقة فالاستثمار في المغرب عن طريق معلومات دقيقة اللي نلتزمو بها، ملي تنعطيو المعلومة نلتزمو بالمضمون ديالها.

تنعطيو الإمكانية ديال التجاوب مع المراكز الجهوية للاستثمار اللي مخصص له كل مركز للاستثمار عندو واحد الشخص اللي مكلف..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير عندو مناسبات أخرى باش يمكنو لو أنه يتجاوب.

السؤال الثالث موضوعه "التوزيع المجالي للاستثمارات الصناعية المشغلة لليد العاملة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا الأستاذة مريم.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن استراتيجية الحكومة لتحقيق العدالة المجالية في الاستثمارات الصناعية وخلق فرص شغل مستدامة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة المستشارة المحترمة،

الاستثمار هو رافعة تنموية أساسية متفقين عليها، والحكومة حريصة على تكريس عدالة مجالية من حيث توزيعها.

ويعتبر تقليص الفوارق المجالية من حيث جاذبية الاستثمارات وتوجيهها نحو قطاعات ذات الأولوية، بما فيها قطاع الصناعة الذي يتمتع بقدرة عالية على خلق فرص الشغل، من الأهداف الرئيسية للميثاق الجديد للاستثمار.

وفي إطار تنزيل هذا الميثاق، يمنح نظام الدعم الأساسي بالإضافة إلى المنحة الترابية اللي باش نوجدو العدالة المجالية التي تغطي 80% من عمالات وأقاليم المملكة، تحفيزات موجهة للمشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعة، ويتعلق الأمر:

أولا، منحة مخصصة لمهن المستقبل أو الارتقاء بمستوى أنشطة تهدف إلى دعم المقاولات والقطاعات الواعدة التي تشكل محركا أساسيا للنمو الاقتصادي.. (كلام غير واضح) في الانخراط في التكنولوجيا الحديثة، وتبلغ قيمة هذه المنحة 3% من الاستثمار الإجمالي.

وتشمل هذه المنحة قطاعات استراتيجية، مثل الصناعة الدوائية التي تسهم في تعزيز الأمن الصحي الوطني، والصناعة البحرية، بالإضافة إلى صناعات الطاقات المتجددة التي تلعب دورا محوريا في الانتقال الطاقي وتحقيق الأهداف البيئية الوطنية والدولية، مما يساهم في تنويع الاقتصاد وتحسين تنافسية المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

ثانيا، المنحة القطاعية المخصصة للقطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية، وفي مقدمتها القطاع الصناعي، باعتباره محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل وتعزيز السيادة الصناعية، وتبلغ هذه المنحة 5% من إجمالي مبلغ الاستثمار، وذلك بهدف تحفيز المشاريع الصناعية المنتجة وتشجيع تمركزها في سلاسل القيمة ورفع مستوى التنافسية والابتكار داخل النسيج الصناعي الوطني.

ومنذ دخول الميثاق الجديد للاستثمار حيز التنفيذ، استفاد 26 مشروعا صناعيا من المنح المقررة في إطار نظام الدعم الأساسي، وهو ما يعكس الإقبال المتزايد للمستثمرين على القطاع الصناعي بفضل الآليات التحفيزية، وأيضا الفرص الاستثمارية المهمة التي يوفرها.

ما يؤكد التأثير الإيجابي للميثاق الجديد على تحفيز الاستثمار المنتج وتعزيز الدينامية الصناعية على المستوى الوطني، نسبة مشاريع خارج محور الدار البيضاء-طنجة التي استفادت من المنحة الترابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للأستاذة مريم في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

لكن، رغم المبادرات اللي جات على لسانكم، السيد الوزير، فالواقع يؤكد أن الاستثمارات، خاصة الصناعية، لازالت تكرس اللا تكافؤ في التوزيع الترابي، حيث تتمركز الصناعات الوطنية بقوة، في محور طنجة–الجديدة، التي تستحوذ لوحدها على نسبة 68% من الصناعات الوطنية، في حين تتشتت 32% من القوة الصناعية في باقي الجهات، حتى تلك التي تتوفر على مناطق صناعية مثل جهة فاس–مكناس اللي فيها 15 منطقة صناعية.

مما ينعكس كذلك على نسبة خلق فرص الشغل وعلى القيمة المضافة المحدثة بالجهات، حيث تصل القيمة المضافة إلى 330 ألف درهم لكل منصب شغل، في محور طنجة–الجديدة، مقابل 160 ألف درهم فقط في باقي الجهات، وضع يقصي العديد من الجهات، السيد الوزير، خاصة جهة درعة–تافيلالت، فاس–مكناس، كلميم- واد نون، الجهة الشرقية، ويحرم فئة واسعة من الشباب من حقهم في الشغل، ويشكل تهديدا حقيقيا للسلم الاجتماعي ويكرس التفاوتات المجالية ويعيق فرص التنمية المتوازنة بين مختلف جهات المملكة.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نطالب الحكومة من خلال وزارتكم بـ:

- اعتماد مقاربة جديدة، قوامها تفعيل ميثاق الاستثمار الجديد مع التركيز على البعد المجالي في توزيع الاستثمارات؛
- تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار في إعداد وتنفيذ المخططات التنموية؛
- التركيز على خلق فرص شغل مستدامة وتحسين جودة التكوين المهني، حسب خصوصية كل جهة؛
- تقييم فعالية المناطق الصناعية الحالية وضمان تكاملها مع سياسات تنموية شاملة؛
- إحداث مناطق صناعية مندمجة ومجهزة في الأقاليم المهمشة، مع ربطها بالبنيات التحتية واللوجيستيكية الضرورية لجعلها جاذبة للاستثمار؛
- اشتراط التشغيل المحلي ضمن دفاتر التحملات؛
- إحداث مرصد وطني للاستثمار والتشغيل، يصدر تقارير دورية حول التطورات المجالية والقطاعية للاستثمار والتشغيل ومدى احترام القوانين الاجتماعية.

السيد الوزير،

إننا مقتنعون بأن العدالة المجالية في الاستثمار، ليست ترفا سياسيا، بل ضرورة تنموية أولية لتحقيق السيادة الصناعية الوطنية.

ولضمان الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لجميع الجهات، وتقليص الفوارق المجالية والمجتمعية، ندعو لإصلاح جذري لآليات تدبير الاستثمار، يربط بين الاستثمار والتشغيل المستدام، ويجعل من التنمية المحلية محركا فعليا للنمو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

احنا واعيين كل الوعي بهاذ الإشكالية هاذي، والعدالة المجالية

بالنسبة لنا أولوية، لأن ما يمكناش نربحو فواحد الجهة وما نجحوش فجهة أخرى، لأن المسؤولية تجاه المواطنين فالمناطق اللي ذكرتيها مسؤولية ديالنا كنتقلدو بها يعني كناخذو على العاتق ديالنا وكنعملو جادا باش نحلو هاذ الإشكالية هاذي.

وكنظن أن إخراج الميثاق اللي كيدعم المقاولة الصغيرة جدا والمتوسطة، اللي كتستثمر فالمناطق، يعني كل مناطق المملكة، غادي يكون واحد صدى إيجابي اللي يعني باش يكون واحد التوازن فهاذ الكفة هاذي.

بطبيعة الحال، احنا كوزارة كتعطي واحد الدعم للشركات الكبرى، ولا أي شركة باش تمشي للمناطق النائية، المناطق اللي أقل جاذبية للاستثمار، كنعطيو منحة ديال 15% ومنحة ديال 10% لكل مستثمر مشى لمناطق وحدة أخرى، ولكن الاختيار كيبقى دائما للمستثمر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الربع موضوعه "الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة ذات البعد الجهوي والقطاعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي أمين عباس البارودي، تفضلوا.

المستشار السيد أمين عباس البارودي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، حول الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة ذات البعد الجهوي والقطاعي نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

ترتكز الإستراتيجية الحكومية لتعزيز منظومة الاستثمار عن تنزيل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ومتمثلة في تعبئة 550 مليار ديال الدرهم لخلق 500 ألف منصب شغل خلال الفترة الممتدة بين 2022 و2026.

ولتحقيق هذه الأهداف، وبعد اعتماد وتفعيل ميثاق الاستثمار الجديد، بادرت وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية إلى وضع استراتيجية وطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة ترمي إلى تحديد الأهداف الجهوية والقطاعية للاستثمار الخاص، بما يشمل تحديد الحاجيات والأولويات التنموية الخاصة لكل جهة وقطاع.

ويهدف هذا التوجه إلى تحقيق توزيع عادل للاستثمار على مستوى التراب الوطني وتعزيز النجاعة الاقتصادية وتعبئة مختلف الفاعلين المعنيين، من أجل بلورة وتنفيذ التدابير اللازمة الكفيلة بتهيئة المناخ الملائم للاستثمار والاستجابة الفعلية لانتظارات المستثمرين.

وفي هذا السياق، عملت الوزارة وفق منهجية تشاركية متكاملة وبتنسيق وثيق مع مختلف الفاعلين في منظومة الاستثمار على المستويين الوطني والجهوي، تنفيذ مجموعة من التدابير التي تهدف إلى توجيه الاستثمار الخاص نحو القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية في كل جهة، مع مراعاة خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية بما يساهم في تحقيق تنمية إقليمية عادلة ومتوازنة.

كما تم تفعيل تصور جديد للمراكز الجهوية للاستثمار لتلعب دور الفاعل المحوري في مواكبة حاملي المشاريع على الصعيد المحلي، سواء عبر التأطير والتوجيه، أو تسريع الإجراءات، أو ضمان تواصل بين المستثمرين والإدارات.

وقد تم ذلك عبر تجويد الإطار القانوني لهذه المراكز ليتلاءم مع التحديات الراهنة وتمكينها من الإشراف الشامل على عمليات الاستثمار.

وتم إطلاق خارطة طريق استراتيجية ممتدة بين 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال بالتعاون مع القطاع الخاص، الأبناك، والفاعلين المحليين، تشمل تبسيط الإجراءات للمستثمرين، تقليص آجال التراخيص، معالجة شكاوى المستثمرين وإرساء لا مركزية فعالة في 15 إجراء للاستثمار على المستوى المحلي، لتسريع اتخاذ القرارات.

من خلال هذه الجهود المتكاملة، نؤكد التزامنا بتوفير بيئة استثمارية جذابة ومحفزة، تتماشى مع تطلعات جميع الأطراف وتلبي أولويات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي أمين.

المستشار السيد أمين عباس البارودي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكرك على المعطيات الهامة والمهمة، إيلا كاين شي حاجة يمكن نشهدو ليك بها السيد الوزير هو أنه النية نتاعك و(la volonté) نتاعك باش تدعم الاستثمار الخاص بالمغرب هو هاذ الشي تيبان حتى فميثاق الاستثمار اللي درتو اللي هو مهم جدا، ماشي ساهل باش نعطيو 10، 15، 20، 25% حتى لـ 30% نتاع الدعم للمستثمرين باش يستثمرو.

الإشكال اللي كان عندي، السيد الوزير، هو أنه كاين هاذ النية نتاع الحكومة كاينة، لأنه احنايا موقفنا كمستشار برلماني عندنا علاقات مع الوزارت كلها تقريبا، أنا متأكد بأن الوزارات كلها والحكومة نيتها هي تدعم الاستثمار الخاص، هاذي ما فيهاش نقاش.

ولكن، السيد الوزير، هو أنه واحد الساعة تتنزل لأرض الواقع تتلقا حاجة أخرى، تتولي ذيك النية حسنة تتلقا مع قلة النية وتتوقف ليك كولشي، صراحة، لأنه راه ماشي.. اليوم نزلو لأرض الواقع، ما تهضرش على قطاعات اللي هي مدعومة بحال السيارات والطائرات اللي عندها (des conditions spéciales)، تهضرو على المؤسسات الصغرى والمتوسطة، كاين إشكالية اليوم تنزل لأرض الواقع تنطلبو مستثمرين اللي عندهم إمكانية باش يستثمرو، وتتقول ليه أجي استثمر أسيدي ونعطيوكم 10، 15%، تيقول ليك أنا ما قديت على صداع ما بغيت مشاكل.

أنا هاذ ما بغيت مشاكل ما فهمتهاش، السيد الوزير، عييت ما نفهم نحاول نفهمها منين جاو هاذ المشاكل ما عرفناهمشاي.

احنا تنطلب منك، السيد الوزير، شي لجنة باش نعرفو هاذ قلة النية منين جات، وهاذ المشاكل منين جاو، لأنه احنا (en tant qu'opérateur)، "اعطينا حمارنا" ما بيقناش عرفنا المشكل منين كاين، يعني ضروري تنقول مهم تكون لجنة تخرج لأرض الواقع وتشوف لينا هاذ المشاكل منين جايين، لأن البلاد نتاعنا محتاجة للاستثمار الخاص، ومحتاجة تخلق فرص الشغل، والطريقة الوحيدة هوما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

الإشكالية ديال مناخ الأعمال هو بطبيعة الحال خصو واحد الوقت باش الإصلاح ديالو، احنا بدينا الإصلاح ممكن أن النتائج ما تتبانش دابا، ولكن احنا غاديين في الطريق الصحيح.

قد نأكد بأن تنتصنتو للمستثمرين، فبعض اللقاءات اللي درنا مع المستثمرين واخذينا الآراء ديالهم والمشاكل ديالهم، التطلعات ديالهم، ودرسناهم وكاين واحد المرصد وطني باش نشوفو الإشكاليات، تنتبعو المراكز الجهوية للاستثمار، تنحاولو نشوفو الإشكالية، لكن هذا العمل خصو واحد الوقت باش يبان الفعالية ديالو والتفعيل ديالو والنتائج ديالو.

اللي تنقدر نقول هو أننا غاديين في الطريق الصواب، أي الطريق الصحيح، الميثاق الجديد للاستثمار اعطى الآلية، احنا كمسؤولين حسسنا، الأمور غادية في الطريق الصواب تسناو شوية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه "تسريع وثيرة تنفيذ المشاريع الاستثمارية بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

الاستاذة هند الغزالي، تفضلوا.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف الوزارة ديالكم من أجل توفير بيئة ملائمة لتسريع وثيرة تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم على سعة الصدر ديالك.

السيدة المستشارة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، أشير أن الاستثمارات العمومية والخصوصية تتكامل لتشكل رافعة تنموية، والنهوض بالاستثمار الخاص محور أساسي في البرنامج الحكومي، وذلك بالنظر إلى دورها الأساسي في الرفع من نمو الاقتصاد الوطني وتعزيز دينامية سوق الشغل وتقليص الفوارق المجالية.

وفي هذا السياق، اشتغلت الحكومة وفق مقاربة تشاركية مع مختلف المتدخلين في منظومة الاستثمار على المستويين الوطني والجهوي، مكنت من إصلاح سياسة الدولة في مجال الاستثمار لتعزيز دور القطاع الخاص من خلال:

• اعتماد ميثاق جديد للاستثمار؛

• تفعيل تصور جديد يعزز دور المراكز الجهوية للاستثمار؛

• إطلاق خارطة الطريق لتحسين كل مكونات مناخ الأعمال؛

• تنظيم جولات ترويجية دولية للتعريف بمؤهلات المملكة كوجهة استثمارية واعدة وجذب الفاعلين العالميين؛

• تطوير برامج شراكة بين القطاعين العام والخاص؛

• توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة مثل التحول الصناعي، الطاقات المتجددة، التكنولوجيات الحديثة ومهن المستقبل.

وفي إطار تنزيل الميثاق الجديد، عرف الاستثمار دينامية إيجابية من حيث الحجم والنوع، حيث تمت المصادقة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات خلال 7 دورات لها على 191 مشروعا استثماريا بقيمة إجمالية تبلغ 326 مليار ديال الدرهم، بهدف خلق 150.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

ومن جهة أخرى، سجلت المؤشرات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية تطورا ملحوظا يعكس جاذبية المملكة المتزايدة كوجهة مفضلة للمستثمرين الأجانب.

إن الحصيلة التي نتحدث عليها اليوم، تؤكد أن الميثاق الجديد للاستثمار يشكل تحولا نوعيا ومهيكلا في السياسة الاستثمارية لبلادنا، إذ أرسى أسس رؤية شاملة تقوم على تشجيع الاستثمار المنتج وخلق فرص الشغل وتقليص الفوارق المجالية وتعزيز التنافسية الوطنية.

وإذ نعتز بهذه الدينامية الإيجابية، فإننا نؤكد التزامنا الراسخ بمواصلة تهيئة المناخ الملائم لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية، من خلال تبسيط المساطر وتحسين الحكامة، وتوفير البنيات التحتية والطاقات النظيفة، مما يرسخ موقع المغرب كوجهة مفضلة للاستثمار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة هند الغزالي في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيد الوزير المحترم،

احنا في الفريق التجمعي لابد ما نهنؤو الحكومة، تحت القيادة المستنيرة لصاحب الجلالة، على المجهودات اللي تتبذلها، واللي اعطات دينامية غير مسبوقة لقطاع الاستثمار بمختلف ربوع المملكة، واللي سمحات بتعزيز جاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية، باعتبارها ساحة واعدة ومفتوحة لمشاريع استثمارية كبيرة.

السيد الوزير،

كلنا متفقين على أهمية الاستثمار والدور المحوري ديالو في حل الإشكالات الكبرى، على رأسها النمو الاقتصادي والتشغيل وتوفير العيش الكريم لعموم المواطنين، فالاستثمارات هي الدعامة الأساسية اللي تنعتمدوها باش بلادنا تزيد للقدام على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

والحكومة، مشكورة، قامت بإصلاحات عميقة، منها قانون الإطار ديال الاستثمار وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإصلاحات كثيرة أخرى ساهمت في النهوض بهذا القطاع.

ولكن، احنا هنا كذلك، السيد الوزير، باش نطرحو معكم الصعوبات اللي تتواجهها مجموعة من المشاريع، فيما يتعلق بتنفيذها داخل آجال معقولة، هاذ الصعوبات اللي مرتبطة بالأساس بالمساطر الإدارية المعقدة والتراخيص اللي تتعطل وكذلك مشاكل التمويل، وفي بعض الأحيان النقص في اليد العاملة المؤهلة، وكاين كذلك إشكالات مرتبطة بصعوبات مؤسساتية.

هاذ التأخر ديال تنفيذ المشاريع كتضيع على بلادنا فرصا اقتصادية كبيرة، كتضيع معها مناصب الشغل، وهذا للأسف، تيمس بشكل سيء بصورة مناخ الأعمال في بلادنا ويؤثر في مستوى الثقة اللي يحتاجها الفاعل الاقتصادي للاستثمار.

لذلك، السيد الوزير، احنا عندنا الثقة الكاملة فيكم أنكم قادرين أنكم تعالجو هاذ الأمور وتواكبو المستثمرين وتدخلو بإيجابية لتسريع الإنجاز ومعالجة العراقيل اللي تتواجه حاملي المشاريع والمشرفين على تنفيذها.

ويمكن نذكرو هنا بالخصوص بالأدوار اللي ممكن تلعبها المراكز الجهوية للاستثمار، ماشي فقط بالترخيص للاستثمارات، ولكن كذلك في المواكبة الفعلية للمستثمرين، بما يساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب الشغل، وبالتالي محاربة الفقر وتقليص الفوارق

الاجتماعية والنهوض بظروف عيش المواطنات والمواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير، دائما تتخليو تقريبا واحد 26 ثانية.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

احنا الاشكاليات عارفينها وفاهمينها.

اللي بغيت نقول لك، إيلا كنا شحال هاذي كنا هنايا وبغينا نوصلو لهنايا، احنا دابا هنايا، الهدف ديالنا نوصلو للمبتغى ديالنا، وبالتالي احنا في الطريق غادي نوصلو، إن شاء الله، لذاك المبتغى اللي تيبغي أي مستثمر.

اللي بغيت نقول لك هو هاذ الميثاق الجديد ديال الاستثمار خلق واحد الدينامية، قبل منو كان سنويا تنصادقو على 55 مشروع استثماري، بقيمة ديال تقريبا 30 مليار درهم، تيشغلو لنا 11.000 منصب شغل.

منذ الميثاق الجديد للاستثمار، سنويا 95 مشروعا بقيمة استثمارية 160 مليار مقارنة بـ 30 مليار، باش تشغل لنا تقريبا شي 70.000 أو 75.000 منصب شغل، وبالتالي كاين واحد النهضة ملموسة ماشي الهدف ديالنا، الهدف ديالنا هو نوصلو للمبتغى اللي يكون كل مناطق المغرب عندها نفس التوجه، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "تقييم وضعية الاستثمار بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن وضعية ومؤشرات الاستثمار بشقه الخاص والعام، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار وتمكينها من الإشراف الشامل على مختلف مراحل العملية الاستثمارية، تعمل الوزارة على رفع مستوى فعاليتها وجودة خدماتها في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع إلى حين إخراجها إلى حيز التنفيذ.

وإدراكا منا بأهمية العنصر البشري في إنجاح هذا الورش الإصلاحي، يتم إيلاء اهتمام خاص لتأهيل وتكوين الموارد البشرية العاملة بهذه المراكز، وذلك عبر الارتقاء بقدرات مواردها البشرية، عبر اعتماد حزمة من الإجراءات الهيكلية والتنظيمية والتكوينية التي تستجيب للتحديات الجديدة المنوطة بهذه المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بتبسيط مساطر الاستثمار وتنسيق جهود الفاعلين الجهويين وتحفيز دينامية اقتصادية على المستوى الترابي، وذلك من خلال:

• إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار لتتلاءم مع خصوصيات كل جهة وتعزيزها بإحداث منصب كاتب عام لمساعدة المدير في تدبير شؤون المركز؛

• استفادة مستخدمي المراكز الجهوية للإستثمار حاليا من نظام أساسي محفز، على أساس أنه سيتم العمل على تعزيزه في بعض التعديلات التي من شأنها تحسين وضعية المستخدمين في إطار الإمكانيات المتاحة، وذلك بتوافق مع المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية؛

• مباشرة الوزارة لمسارات فتح باب الترشيح لشغل المناصب الشاغرة لمديري المراكز الجهوية للاستثمار لانتقاء مسؤولين يتمتعون بالكفاءة والخبرة اللازمة لتنزيل أمثل لمضامين خارطة الطريق الجديدة، مع دعوتهم إلى فتح باب الترشيح لشغل مناصب المسؤولية الشاغرة على مستوى الهيكل التنظيمي لكل مركز.

ولمواكبة تصور جديد للمراكز الجهوية للاستثمار، يتم:

• إعداد وتنظيم برامج تكوينية متكاملة لفائدة مستخدميها، من أجل الرفع من قدراتهم وكفاءاتهم في المجالات ذات الصلة بالاستثمار ومناخ الأعمال والترويج لمؤهلات الجهة؛

• حث المراكز الجهوية للاستثمار على تأسيس جمعيات للأعمال الاجتماعية، تسهر على توفير عدة خدمات اجتماعية لفائدة مستخدميها وأسرهم.

وفي الختام، نجدد التأكيد على التزامنا الراسخ بالمضي قدما في

تعزيز قدرات المراكز الجهوية للاستثمار، والرفع من أدائها الوظيفي وجعلها فاعلا محوريا في تنفيذ السياسات العمومية ذات البعد الترابي، وذلك من خلال مواصلة تحديث آليات عملها وتدعيم مواردها البشرية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

في إطار التفاعل مع جوابكم، نود في الفريق الحركي على ما يلي:

أولا: السيد الوزير بعد مرور حوالي 3 سنوات على المصادقة على الميثاق الجديد للاستثمار، نسجل أن الواقع الملموس لا يعكس أي تحسن في وضعية الاستثمار وعلى واقع سوق الشغل المرتبط به، حيث سجلت نسبة البطالة 13.3% خلال الفصل الأول من السنة الجارية، وفق آخر الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط دون احتساب المؤشرات الجهوية والقطاعية المرتفعة.

كما نسجل محدودية تأثير الاستثمار على معدل النمو الذي لا يتعدى 2024 أقل من 3%، كما أن إفلاس المقاولات بالمغرب لازال متواصلا، فحسب الارقام الرسمية ارتفع عدد المقاولات المفلسة إلى حوالي 16.000 مقاولة في سنة 2024.

ثانيا: في هذا الإطار نسجل ونجدد التأكيد في الفريق الحركي أن المعايير المعتمدة في نظام الدعم والمنح تبقى غير منصفة، لا مجاليا ولا قطاعيا، ونفس الملاحظة بخصوص برنامج دعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة المتعددة مؤخرا.

ثالثا: السيد الوزير، وقناعتنا راسخة في الفريق الحركي أن تحسين واقع الاستثمار وخلق جاذبية الاستثمارات يستلزم ما يلي:

• ضرورة اعتماد إصلاح جبائي حقيقي يعتمد المعيار الجهوي، ويعيد العمل بنظام (zoning)، إنصافا للجهات الأقل استفادة من فرص التنمية كجهة درعة–تافيلالت، جهة بني ملال–خنيفرة، وجهة الشرق، وغيرها؛

• التعجيل بإصلاح حقيقي للإدارة أي تبسيط الإجراءات الإدارية كمدخل أساسي للتحفيز على الاستثمار؛

• إيجاد حلول آنية لإشكاليات العقار؛

• توجيه الاستثمارات العمومية المتعلقة بإنجاز البنيات التحتية في طرق وسكك حديدية ومطارات إلى الجهات المحرومة والمهمشة كأرضية مناسبة لتحفيز الاستثمار؛

• التعجيل بإصلاح شامل لمدونة الجمارك؛

• التعجيل بإصلاح وتحيين مدونة الشغل؛

• تسهيل وتبسيط ولوج المستثمرين والمقاولين إلى التمويل عبر إصلاح شامل بنكي؛

• التعجيل بإصلاح نظام الصفقات العمومية؛

• التعجيل بإدماج القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية والوطنية، ضمانا للمنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص؛

• اتخاذ تدابير ناجعة لمحاربة الفساد وإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؛

• الحد من الوساطة والفراقشية في مختلف القطاعات، والذين لا تسلم منهم حتى الجامعة؛

• مضاعفة المجهودات الحكومية لتوسيع الأسواق وتوسيع الشراكات في الدول والتكتلات الاقتصادية الجهوية والإقليمية خارج المجالات التقليدية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، ولكن في 9 ثواني، السيد الوزير، إيلا كان ممكن جملة واحدة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

احنا متفقين أن الاستثمار ما واصلش جميع المناطق، ولكن اللي ما يمكنش نقبل عليه هو أن الاستثمار ما كاينش فالمغرب، عندنا تزايد ديال 50% وعندنا البطالة، الدافع ديالو ولا الأساس ديالو هو أن فقدان مناصب الشغل في المجال الفلاحي لندرة المياه والجفاف وهذا، ولكن فالاستثمار فإن تطورا ملموسا وملحوظا في جميع ربوع المملكة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "أوضاع الموارد البشرية العاملة بالمراكز الجهوية للاستثمار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة سليمة زيداني، تفضلوا.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدات المستشارين،

عن أوضاع الموارد البشرية العاملة بالمراكز الجهوية للاستثمار، نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

كما قلت، فإن المراكز الجهوية للاستثمار هي البوابة والنافذة الأولى للمستثمر، وبالتالي فإن الوضعية ديال المراكز الجهوية للاستثمار أولا، كبداية كوجهة للمستثمر، ولكن ككفاءات اللي تناقش وتستقبل المستثمر، فهي أولوية كبرى باش تكون أولا، عندها واحد الأرضية متاحة، سهلة للعمل، ظروف عمل مريحة، وكفاءة تكون عندها عالية لاستقطاب المستثمرين، نحن في جميع دول العالم.

وبالتالي فإن العمل اللي كنقومو به الآن، هو تأهيل قدرات المراكز الجهوية، والمستخدمين المراكز الجهوية للاستثمار بكفاءات تقنية، معلوماتية ولغوية، وبالتالي على الأقل فاليوم المركز الجهوي للاستثمار لازم أنه يكون فيه موظفون يتكلمون بالعربية، بالفرنسية وبالإنجليزية على الأقل، وفي مراكز جهوية للاستثمار يتكلمون باللغات الألمانية والإيطالية.

وبالتالي، الهدف ديالنا هو أن المناطق اللي فيها واحد الكتلة ديال مغاربة العالم، مثلا نهضرو على بني ملال- خنيفرة، فإن اللغة اللي تنطلبو أن يكون فيها تكوين هي اللغة الإيطالية، بحكم أن جزءا كبيرا من مغاربة العالم متواجدون في إيطاليا، كذلك نفس الشيء بالنسبة لطنجة، أنه يكون يتكلمون الإسبانية، وهذا هو العمل اللي كنقومو عليه.

فنفس الوقت، كنعطيوهم الإطار القانوني باش يزاولو المهام ديالهم بأريحية، نعطيوهم الفرص أنهم يطورو القدرات ديالهم، وأن يكون عندهم الأهلية أنهم يزيدو فالمسار ديالهم، وهاذ التصور كبير هو مبني على واحد الهيكلة جديدة للمراكز الجهوية للاستثمار، واحد الهيكلة جديدة اللي غادي نبداو فيها الآن، غادي يكون عندنا واحد المناصب جديدة لتقوية قدرات المملكة المغربية في استقطاب المشاريع اللي كنشوفو احنا كاين واحد التكاثر، واحد التدفق ديال المستثمرين، وهاذ الكمية اللي عندنا ديال المراكز الجهوية والاستثمار والكفاءات ديالها ما يمكن لهاش تبقى بهاذ نفس الكمية، باش تقدر تتعامل مع المستثمرين بصفة عامة.

واحنا بصدد تفعيل الميثاق ديال المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، اللي غيخلق واحد الدينامية كبيرة بزاف.

وناهيك على أن المشاريع اللي أقل من 250 مليون درهم، ستدرس وتم تفعيل المشاريع ديالها والاتفاقيات ديالها في المراكز الجهوية، عوض أنها توصل للمركز، يعني للرباط، وبالتالي هاذي في الصيغة ديال اللا تمركز، والهدف ديالنا هو أن المستخدمين ديال المراكز الجهوية للاستثمار يكون عندهم ذاك المكانة اللي يستحقوها، ذاك الكفاءة اللي مطلوبة منهم باش نتجاوبو مع المستثمرين، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للمستشارة الأستاذة سليمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على قناعة تامة بأن المنظومة الجديدة للاستثمار التي وضعتها بلادنا، تنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله، التي تلعب فيها المراكز الجهوية للاستثمار دورا محوريا قادرا على خلق قاطرة لتحولات هيكلية في الاقتصاد الوطني.

غير أننا نؤكد على أن بلوغ ذلك لا يمكن أن يتم إلا عبر النهوض بوضعية الرأس المال البشري، باعتباره أساس تنزيل أي استراتيجية ومسألة جوهرية، يجب اعطاؤها ما تستحقه من رعاية واهتمام، كما أن الإصلاحات الجديدة، وخاصة تلك التي تمنح لهذه المراكز صلاحيات واسعة في مجال الاستثمار لتمكينها من الإشراف الشامل على المشاريع الاستثمارية، يجب أن تفهم في إطار واحد وقناعة واحدة، هي أن الإصلاح رهين في بعض جوانبه بالنهوض بأوضاع العاملين بالمراكز الجهوية للاستثمار.

وفي هذا الإطار، وفي ظل الأدوار والاختصاصات الموسعة التي أصبحت لهذه المراكز، ندعو إلى إحداث نظام أساسي جديد لفائدة مستخدمي المراكز الجهوية للاستثمار، يساعد في التدبير الفعال لهذه الموارد البشرية، نظام أساسي محفز يعزز شعورها بالانتماء إلى هذه المؤسسات العمومية الجهوية، ويجعلها جاذبة للخبرات والكفاءات في ميدان عملها.

السيد الوزير،

إن تشجيع الاستثمار وقطف ثماره بالكامل، مرهون أولا بالنهوض

بالأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية للعاملين بالمراكز الجهوية للاستثمار، وإعطائهم ما يستحقونه من تقدير واهتمام، وثانيا بدعمهم بالعدد الكافي من الموارد البشرية ذات المهارات في المجالات التقنية والقانونية والاقتصادية، من أجل الاضطلاع بالمهام المنوطة بهم ومواجهة التحديات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

إن ما نتمناه اليوم، هو أن ما حققته بلادنا من أشواط مهمة في جلب الاستثمار، ونحن نسجل بكل إيجابية ما أعلن عنه مكتب الصرف مؤخرا بخصوص صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية، الذي سجل ارتفاعا بنسبة 63.6% خلال الفصل الأول من هذه السنة، أن يعكس ذلك بشكل إيجابي وواضح على أوضاع شغيلة المراكز الجهوية للاستثمار على وجه الخصوص، وعلى واقع التشغيل في بلادنا، عبر إحداث مناصب شغل جديدة والحفاظ على مناصب الشغل القائمة ومواجهة الهشاشة في مختلف مجالات العمل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير،

لم يتبق لكم أي وقت.

إذن نشكركم على مساهمتكم القيمة معنا.

ونرحب بالسيد الوزير المكلف بالتجارة الخارجية، وننتقل لسؤالين موجهين لكم السيد الوزير.

البداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "تشجيع المنتوجات التقليدية داخليا وخارجيا".

تفضلوا السيد المستشار، السي حسن تفضلوا.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حول إجراءات تشجيع ترويج المنتوجات الصناعة التقليدية على المستوى الخارجي، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن السؤال الآني الثاني موضوعه "تعزيز صادرات الصناعة التقليدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي عبد السلام اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة نود أن نفهم ونعرف ومن خلالنا الشعب المغربي، كيف سنطور صناعتنا التقليدية؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالتجارة الخارجية للإجابة على السؤالين المتعلقين بمنتوجات الصناعة التقليدية.

السيد عمر حجيرة، كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود أن أشكركم على طرحكم هذا السؤال.

كما تتعرفو، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، الصناعة التقليدية المغربية ليست فقط قطاعا إنتاجيا، بل هو تعبير عن هوية ثقافية تمتد عبر قرون وتجسد قدرة الصانع المغربي على الابتكار وعلى الابداع، هاذ الصناعة التقليدية هو واحد المجال خصب اللي فيه قدرات هائلة تصديرية وغير مستغلة.

اليوم، نسجل 1.1 مليار كرقم ديال الصادرات ديال الصناعة التقليدية، وهاذ الرقم هذا لا يرقى إلى المستوى اللي وصلت له الصناعة التقليدية في بلادنا، وبالمناسبة تنحييو الصانع التقليدي اللي تنسميهوم مهندسو الصناعة التقليدية اليوم، واللي تيبلغ عددهم أكثر من 2.6 مليون، واللي أصبحو مهاراتهم عندها صيت دولي، ومع الأسف، مازلنا نسجل أرقاما متدنية بالنسبة لكل ما تملكه الصناعة التقليدية المغربية.

هاذ 1.1 مليار تيتسجل نمو ديال 3.3% في السنة، ولكن مازال عندنا إمكانات أننا نطورو هذه الأرقام، فقط 0.2% من الرقم الإجمالي ديال الصادرات المغربية اللي تتبلغ 455 مليار درهم.

بغيت نقول لكم بأنه القطاع ديال الصناعة التقليدية هو واحد القطاع ثقافي رمزي، ممكن أن التجارة الخارجية تعزز المكانة ديالو.

هي مناسبة ديال هاذ السؤال باش نعطيكم بعض الأرقام مهمة جدا

بالنسبة للصادرات ديال الصناعة التقليدية في العالم:

أول مستورد ديال الصناعة التقليدية المغربية هي الولايات المتحدة الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية هي أول مستورد ديال الزليج البلدي المغربي، بحوالي 44% من الصادرات ديال الصناعة التقليدية، تليها فرنسا بـ 14% من الصادرات ديال الصناعة التقليدية المغربية، إسبانيا 7%، الدول العربية 8% ودول أخرى في أوربا 16%.

الصادرات ديال الصناعة التقليدية: أول منتوج ديال الصادرات هما الفخار والأحجار تمثل 36%، والزرابي 20% وكذلك الألبسة التقليدية حوالي 11%.

المدن اللي معروفة بالصناعة التقليدية، هي المدن المغربية كلها عندها الصناعة التقليدية، ولكن 3 المدن اللي معروفة أكثر بالصناعة التقليدية وبالصادرات ديال الصناعة التقليدية هي مراكش، الدار البيضاء وفاس.

كما عرفتو كانت واحد الجولة تشاورية اللي قمنا بها مباشرة بعد التعديل الحكومي من بعد الثقة ديال صاحب الجلالة، نصره الله، والتي همت لقاءات في 12 جهة ديال المملكة المغربية، واستمعنا إلى العديد من الناس المتدخلين في الصادرات المغربية، ومن خلالها فهمنا بأنه الدور كبير عند الصناعة التقليدية باش تعزز الأرقام ديال الصادرات المغربية، والصناعة ماشي فقط هاذيك الصناعات اللي احنا موالفين بها تقليدية اللي تتسجل أرقام، ممكن أن الصناعة التقليدية وكذلك الاقتصاد الاجتماعي، ممكن أنه منتوجات ديال الاقتصاد الاجتماعي أنها تسجل أرقام.

وبالتالي، سجلنا ملاحظات واشتغلنا فيها باش، إن شاء الله، البرنامج ديال التجارة الخارجية الذي سيقدم تحت إشراف ورئاسة السيد رئيس الحكومة في الأسبوع المقبل، شفنا بأنه كاين صعوبة الولوج للأسواق، كاين ضعف الترويج، كاين غياب المعايير التصديرية لدى بعض الحرفيين، وكذلك ضرورة تسهيل التزود بالمواد الأولية.

إذن هاذ الشي كله جعلنا أنه، مشكورين كتابة الدولة في الصناعة التقليدية، أننا اشتغلنا مجموعين هاذ المدة كلها، ودرنا واحد اتفاقية شراكة اللي من شأنها أنها تطور أرقام الصادرات مستقبلا، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي حسن شميس.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تنشكركم أولا على هاذ المعطيات اللي اعطيتونا، وتنشكركم على الاهتمام اللي اعطيتوه للقطاع ديال الصناعة التقليدية منذ مجيئكم على رأس هاذ كتابة الدولة، واللي تتعرفو بأنه 1.1 مليار درهم خلال 24 هاذ العدد يمكن أننا نضاعفوه ونتجاوزوه، ولكن، السيد الوزير، خص إجراءات اللي تنعتقدو أنها خصها تكون إجراءات مصاحبة في هاذ العملية هاذي.

لابد من التنويه بمنصة (PortNet) اللي سهلت المساطر الإدارية وسهلت العمليات ديال التصدير، ولكن خص واحد المواكبة ديال الصناع التقليديين في إطار المواكبة ديال التحسيس بهاذ المنصة هاذي، حتى يكون أنه الاستعمال ديالها ساهل عليهم.

المسألة ديال النقل، السيد الوزير، وتمركزها على شركات عالمية محدودة تتغلي الفاتورة ديال التصدير بالنسبة لهذاك الصانع التقليدي، خصنا الدعم لهاذ الصناع التقليديين في إطار عمليات ديال اللوجيستيكية.

كما ذكرتو أنه الولايات المتحدة هي أكبر مستورد، ولاسيما على صعيد الفخار، وكما تتعرفو السيد الوزير، أنه الفخار تيطلبو فيه واحد المعايير ديال الجودة اللي المختبرات ما عندناش هنا داخل الوطن، تيضطرو أنه الصناع التقليديين أو الفاعلين أنهم ينتقلو على برا، خصنا نوجدو مختبرات محليا باش يمكن أننا نسهلو هاذ العملية ديال الإنجاز ديال الاختبارات وكذلك الاعتراف بالشارات الوطنية ديال الجودة ديالنا على المستوى العالمي، خصنا نديرو لها الاعتراف ديالها الدولي.

غرف الصناعة التقليدية، السيد الوزير، فاعل أساسي، لا سيما في الترويج ديال المنتوجات ديال الصناعة التقليدية، لازم باش تواكبوها وتدعموها على صعيد الترويج ديال أنها عندها واحد التجربة في التنظيم ديال المعارض، لا على المستوى الوطني وعلى المستوى الخارجي خص الدعم ديالها.

ضرورة إيجاد الحل العاجل، السيد الوزير، فيما يخص التمويل الخاص بالتصدير، اليوم ما عندناش شي تمويل اللي هو خاص بالتصدير بالنسبة للفاعلين في القطاع ديال الصناعة التقليدية.

مرة أخرى، تنطالبو بضرورة الأخذ بعين الاعتبار للصانع التقليدي والظروف ديال العمل ديالو والدور الأساسي اللي تيلعبو في الحفاظ على التراث الثقافي ديالنا وفن العيش المغربي، اللي من طبيعة الحال لاسيما في صياغة مختلف الاتفاقيات ديال التبادل الحر.

اليوم، الصانع التقليدي تيضطر في إطار الاتفاقيات ديال التبادل الحر أكثر ما هو تيستافد منها، واللي من طبيعة الحال غادي تحميه

وغادي تعطيه واحد الاستفادة من هاذ الاتفاقيات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي.

السيد الرئيس، السي عبد السلام اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لابد باش نوهو بالمجهودات التي تبذلونها في هاذ القطاع، الدينامية مشهود بها، السيد الوزير المحترم، خاصة المتتبع لابد وأن يرى أو يفرح ويسعد بما قدمتموه، السيد الوزير المحترم، في علاقة التجارة الخارجية، سواء مع مصر أو مع الشقيقة الموريتانية أو دول أخرى التي تربطنا معها شراكات تجارية.

السيد الوزير،

نسعد كذلك عندما نرى هناك انتفاضة، هناك دينامية، هناك حركية فعلية، خاصة عندما مزجتم أو قمتم بشراكة ما بين كتابة الدولة في التجارة وكتابة الدولة في الصناعة التقليدية، مما سيعطي حافزا وقوة أخرى لمجال الصناعة التقليدية، وخصنا نعرفو أيضا أن تشجيع الصناعة التقليدية ما تبقاشي فالفخار أو فالزربية بقدر ما أن الصناعة التقليدية أصبحت تفرض نفسها علينا كمسؤولين جميعا بتسهيل المأمورية، بتقديم هاذ الصناعة التقليدية والحفاظ عليها، إنها تراث عريق يجب على كل مغربي أن يفتخر به.

السيد الوزير،

الدينامية ديالكم فهاذ الإطار لا نشك فيها، وعلينا أن ندعمكم بخصوص هاذ الصناعة التقليدية حتى تبقى في تطلع جميع المغاربة، خاصة العناية التي يوليها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله لهذا القطاع.

الله الموفق والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبين.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا لكم على التعقيبات والاهتمام ديالكم بواحد الموضوع اللي هو جد أساسي، وهو داخل فالثقافة ديال المغاربة والمغربيات والاهتمام بالصناعة التقليدية.

إذن بحال اللي قلت لكم كاين اتفاقية ثلاثية ما بين التجارة الخارجية، الصناعة التقليدية وكذلك دار الصانع.

هاذ الاتفاقية بموجبها غادي تستفاد مقاولات الصناعة التقليدية من الدعم الخاص لفائدة المقاولات المنتقاة على أساس مشروعها التصديري من منظومة دعم متكاملة، يتم تنفيذها عبر برنامج مواكبة مرن ومتنوع، وعلى رأسها–كاين جوج ديال الاتفاقيات اللي هما مهمين درناهم فهاذ الفترة هاذي- اتفاقية شراكة مع الوزارة ديال الانتقال الرقمي واتفاقية شراكة كذلك مع وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واللي دمجناهم باش نسهلو المأمورية أنه الصانع التقليدي أنه يستعمل هاذ المنصات الجديدة الإلكترونية من أجل التسويق، وكذلك من أجل قضاء الأغراض ديالو باش ياخذ الوثائق بسرعة وبلا ما يتنقل ويبقا يستعمل الآليات الحديثة وكذلك التكنولوجيات الحديثة.

كذلك، اعطيناهم إمكانية انهم يبيعو المنتوجات ديالهم، غادي تكون واحد (plateforme)، واحد المنصة رقمية لترويج الصادرات ديال الصناعة التقليدية (trade.ma) اللي ممكن أنه حتى الصانع التقليدي يستافد من الترويج ديال المنتوجات ديالو.

وكذلك، اللي بغيت نقول ليكم وبهاذ المناسبة ديال الحديث على الصناعة التقليدية كاين طلب عالمي متزايد كل سنة يبلغ حوالي 12% من المنتوجات ديال الصناعة التقليدية، والمغرب اليوم دولة رائدة فالصناعة التقليدية، كاين اهتمام عالمي ودولي بالصناعة التقليدية المغربية وبالتالي ما يمكن لينا إلا نشجعو الصانع التقليدي اللي كيستاهل كل خير ويستاهل كل دعم، وبالنظر للإبداعات ديالو اللي كل سنة كنشوفو الصناعة التقليدية كتطور والاهتمام العالمي بهاذ الصناعة التقليدية ما يمكن إلا ندعموها عبر عدد كبير من البرامج، وغادي نتعاملو مع الصناعة التقليدية والصناع التقليديين كأنها صناعة حديثة وعصرية ونفس الدعم اللي غادي يتقدم للصانع العصري غادي يتقدم كذلك للصانع التقليدي من أجل الدعم ديالو باش يتوجه نحو الأسواق العالمية إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثالث موضوعه "تحقيق العدالة المجالية على مستوى صادرات المنتوجات الوطنية".

الكلمة للسيد الرئيس السي أبوبكر اعبيد من الفريق الاشتراكي– المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد كاتب الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم السيد كاتب الدولة عن التدابير والإجراءات المتخذة من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية لتحقيق العدالة المجالية على مستوى صادرات المنتوجات الوطنية وتفادي تمركزها في جهتين فقط؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

فعلا السيد المستشار، كاين تمركز ديال الصادرات المغربية في 3 ديال الجهات، أكثر من 70% ديال الرقم ديال الصادرات الصناعية متمركزة في 3 ديال الجهات، وتستحوذ على أكثر من 73% من إجمالي الصادرات ديال بلادنا من الصادرات الصناعية.

إذن كيف ما عرفتو كانت المناظرة الوطنية ديال الجهوية المتقدمة، وصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله فالرسالة الملكية أكد من جديد على الاستراتيجية التي لا رجعة فيها ديال السياسة ديال بلادنا في الجهوية المتقدمة، وبالنظر للجولات التشاورية عبر الجهات لاحظنا بأنه كاين تمركز في 3 ديال الجهات، والبرنامج اللي غادي يكون إن شاء الله واللي غادي يتم عرضه–بحال اللي قلت لكم–الأسبوع المقبل تحت الرئاسة ديال السيد رئيس الحكومة، متمركز أساسا في خلق واحد العدالة مجالية تصديرية باش كذلك الجهات الأخرى حتى هي تاخذ نفس الدعم، وحتى هي يكون عندها الحق أنها تكون جهات مصدرة وحتى هي تحقق أرقام.

ومن بين الآليات اللي ممكن أننا ندعمو بها الجهات اللي بعيدة على الموانئ، واللي بعيدة على المجال الصناعي اللي متمركز في 3 الجهات، هو الدعم ديال الصناعة التقليدية والاقتصادي الاجتماعي والتضامني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

مما لا شك فيه أن التوزيع الحالي لصادرات المنتوجات الوطنية يكشف خللا كبيرا في منظومتنا الاقتصادية، حيث تستحوذ كما قلتم ثلاث جهات فقط على النصيب الأكبر من الصادرات المغربية، وذلك بما يعادل 70% إلى 80% من الصادرات، في تجاهل صارخ لمبادئ العدالة المجالية، التي تعد أساسا للنموذج التنموي الجديد للمملكة.

إن استمرار تمركز الصادرات في ثلاث جهات محدودة، يشكل استنزافا مستداما لثروات باقي الجهات وإهدارا لطاقتها الإنتاجية، ويعمق الفوارق المجالية التي تنخر جسد الاقتصاد الوطني.

نعم سيدي كاتب الدولة حان الوقت لإعادة النظر جذريا في السياسات الاقتصادية المتبعة، والتي كرست الواقع المرير على مدى عقود من الزمن، حيث لا يمكن الحديث عن تنافسية حقيقية للاقتصاد الوطني في ظل تهميش مناطق واسعة من المملكة وحرمانها من الاستفادة من الفرص التصديرية.

وعليه، وجب وضع خطة طوارئ وطنية عاجلة لدعم المناطق المهمشة تصديريا، وتتضمن تحفيزات ضريبية استثنائية وبنيات تحتية متطورة وتمويلات ميسرة، وبرامج تكوينية نوعية وتخصيص حصص إلزامية من برامج دعم الصادرات لفائدة الجهات الأقل حظا، مع فرض معايير صارمة لضمان التوزيع العادل للفرص التصديرية.

اليوم، لا يمكن الاستمرار في سياسة المغرب النافع والمغرب غير النافع، إن كل شبر من أرض المملكة يجب أن يساهم في الدينامية الاقتصادية وأن يستفيد منها.

إن التنمية إما أن تكون شاملة أو لا تكون، وإن العدالة المجالية في توزيع الصادرات ليس منة أو هبة لجهة من الجهات، يجب كذلك أن تشمل كل جهات المملكة، فمثلا جهة مراكش- آسفي والتي تعد أكبر جهة من ناحية السكان وتتوفر على شريط ساحلي طويل وميناء حديث وطريق سيار، ومع ذلك تبقى من المناطق المعزولة والبعيدة عن منظومة اقتصادية قوية واستثمارات كبيرة في التصدير.

طلبنا اليوم، السيد كاتب الدولة، هو التحرك الفوري والجريء لتصحيح هذا الاختلال المزمن والذي يتنافى مع طموحات المغرب في بناء اقتصاد قوي ومتوازن، فلا يمكن لوطن أن ينهض بجناح واحد ولا لاقتصاد أن يزدهر بالاعتماد على جهتين فقط أو ثلاث جهات والتخلي

عن باقي الجهات، فما أحوجنا اليوم لإصلاح هيكلي عميق للمنظومة التصديرية، يضع العدالة المجالية في صلب أولوياته، ويمكن جميع الجهات من المساهمة الفعالة في دينامية الصادرات الوطنية.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا على التعقيب.

كما تتعرفو، الحكومة واعية تمام الوعي بهاذ الأمر، من تما جا واحد البرنامج جد طموح، وعندو واحد الإمكانات هائلة من أجل الدفع بالجهات البعيدة باش الناس تمشي تستثمر فيها وهو أنهم اعطاو منحة ديال الناس المستثمرين في الجهات البعيدة أكثر من الجهات اللي متمركزة في الوسط، هاذي من جهة.

من جهة ثانية، كاين في القطاع ديال التجارة الخارجية وفي القطاع ديال التصدير في البرنامج إن شاء الله اللي غادي يكون واللي غادي يتم التنفيذ ديالو ابتداء من الأسبوع المقبل هو توسيع القاعدة ديال التصدير ديال بلادنا، بخلق على الأقل 400 شركة سنويا، وهاذ 400 شركة طبعا كان يبقى فهاذ الأرقام كلها المسجلة في الجهات القطاع الخاص، خص الناس تزعم، تمشي للجهات البعيدة، راه اليوم كاين الدولة كتدعم، وكذلك قطاع ديال التجارة الخارجية منين غادي يخرج هاذ المنتوج الجديد غادي يدعم، باش الناس تمشي للجهات البعيدة، وباش نخلقو واحد التوازن.

هاذ التوازن، الدولة اعطات كل الإمكانات باش نخلقوه، اليوم خص القطاع الخاص حتى هو يتشجع ويمشي للجهات، وكذلك خلق واحد الحركية فالجهات، حركية اقتصادية كيفما عرفتو، راه خلق شركات، والتوجه نحو التصدير غادي يعطينا:

أولا، أرقام مهمة فالصادرات المغربية؛

ثانيا، أرقام مهمة كذلك فالتشغيل.

إذن، كاين 400 شركة جديدة، كاين تعزيز التموقع الجهوي للشركات حتى هو غادي يكون، فيه عدالة مجالية تصديرية اللي غادي يسعى هاذ البرنامج باش يديرها، وكذلك خلقنا واحد الحاجة سميتها جديدة وهو شركة اللي غادي تكون تجمع الشركات الصغرى باش تشجعهوم على التصدير، كاين شركة اللي مازال ما وصلتش أنها تصدر مازال صغيرة، غادي نخلقو واحد (l'agrégation, une société d'agrégation)، شركة اللي غادي تجمع ذوك الشركات الصغرى، واللي غادي تواكبهوم باش توصلهوم أنهم يصدرو فالأول على ما يوليو شركات متوسطة وكبرى، باش يكونو شركات تصديرية، هاذ الشي كله من أجل تشجيع الجهات اللي ما زال ما كتسجلش أرقام، وباش نديرو واحد العدالة مجالية بين الجهات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن السؤال الآني الرابع موضوعه "تأمين الصادرات المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي محمد بن فقيه، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في البداية، هاذ السؤال فالحقيقة لابد ما نطرح معك الخلفية ديالو، لأنه ملي طرحت هاذ السؤال، الموضوع اللي بغيت نتناقش معك اليوم ماشي هو التأمين بالمفهوم ديالو الضيق، بغينا نتناولو التأمين ديال الصادرات.

وقبل ما نتفاعل معكم فهاذ الموضوع هذا، اسمح لي باش نحيي عاليا، المصدر المغربي، التاجر والفلاح والمنتج والصانع التقليدي، هاذ الناس يتحملون واحد العبء كبير، أشنو هو هاذ العبء؟ هو أنهم يتحملون عبء أنهم يعملون على إشعاع ديال المملكة المغربية.

هذاك الزليج البلدي اللي تكلمت عليه اليوم، اللي كيمشي لمريكان، راه يتكلم، ينطق، وكبار رجال الأعمال اليوم، اللي ما دارش الدار بالزليج البلدي والسدر والعود المنقوش والجبس وبهذا.. والحمد لله الصانع المغربي أبان عن التفوق ديالو، حتى هاذيك الصنعة ما بغاش يطلق ليها، ما بغاش يعلمها حتى لواحد، وبصحتو خصو يبقى هكا.

اليوم، علاش بغيت نتكلم على التأمين، لأن هاذ المنتج المغربي اليوم اللي كيهز المنتوج ديالو، تيجي عند شركات ديال التأمين اللي تنعرفوها، بحالها بحال الأبناك عندنا للأسف، بغيت تاخذ الكريدي خصك الضمانات، نفس الشيء التأمين، بغيتي هاذ البضاعة اليوم، السائقين ديالنا اليوم، اللي كيمشيو لجنوب الصحراء وكيتحملو يعني المخاطر وتيقتحمو هذاك المجال، كذلك فأوروبا ملي كتوقع بعض الإنزلاقات وبعض التظاهرات، واللي كتمنع وكتضيع واحد العدد السلع ما كتوصلش.

وفهاذ الإطار هذا، التجار ديالنا المغاربة كيفقدو هاذيك العلاقات التعاقدية ديالهم، وكيتأثرو تجاريا، وكيكون عندهم شرط التعويض

على الإشكالات اللي كتوقع ليهم، ملي كيمشيو شركات ديال التأمين ديالنا، كيقوليهم احنا ما نقدروش نأمنو هاذ النوع من البضاعة، يعني يؤمنون المؤمن، يعني الحد الأدنى ديال عقد التأمين.

اليوم، هاذ النظام ديال التأمين التكميلي اللي كنتكلمو عليه العمومي، فين وصل؟ واش قادرين أننا نخرجو هاذ التأمين إلى حيز الوجود؟ باش على الأقل نحققو واحد النوع من التوازن فيما يتعلق بالمسألة ديال التأمين، يكون عندنا تأمين يغطي المخاطر الحقيقية، بالنسبة لهاذ الناس اللي تيعملو اليوم على أنهم يخرجو المنتوج المغربي ويوصلوه إلى أبعد الحدود ويقتحمو السوق.

احنا اليوم، كنتكلمو فقانون الاستثمار ديالنا، من بعد المشروع ديال ميثاق ديال الاستثمار، تنتكلمو على تواجد المقاولة المغربية خارج الوطن، كيفاش غادي تتواجد بدون إيجاد أو بدون تأمين فاعل؟

أنا فأكادير، سمعتكم، السيد الوزير، تكلمتو على واحد الرقم وخلعني، من آخر مرة كنتو فأكادير، فاللقاء ديال اللوجيستيك، تكلمتو على واحد (le manque à gagner) ديال الصادرات المغربية، تنظن واش تكلمت على واحد 100 مليار ولا ما عرفتش شحال؟ 120 مليار ديال الدرهم كتضيع على بلادنا، اشنو هي؟ اشنو خصنا يدار باش هاذ 120 مليار ما تبقاش كتضيع هكاك؟ وكيفاش غادي ندعمو الفاعلين؟

بقات ليه واحد 16 ثانية حتى أنا باش نعاود نعقب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد المستشار.

غير ما تخلعش، راه 120 مليار درهم اللي الطاقة التصديرية ديال المملكة المغربية واللي غير مستغلة هو اللي تبنى عليها البرنامج اللي غادي نعرضوه الأسبوع المقبل إن شاء الله، هو اللي غادي نحاولو أننا من خلال ذاك 120 مليار يكون مداخيل جديدة للصادرات المغربية.

إذن هاذ الشي كله اللي قلت عندك الصح، وهاذ الأرقام نعطيك أرقام اللي تعطيك أكثر توضيح لهاذ الموضوع اللي أثرتيه في السؤال ديالك.

الصادرات المشمولة بالتأمين لا تتجاوز 10% من إجمالي الصادرات المغربية، 850 مقاولة من أصل 6000 مقاولة هي اللي عندها التأمين، أي بنسبة 14% هي اللي كتمشي للتأمين في الصادرات ديالها، و75% من الصادرات المؤمنة كتوجه نحو دول منظمة التعاون الاقتصادي (OCDE[6])، خاصة الدول الأوروبية، هذا هو التأمين اليوم اللي عندنا.

البرنامج الجديد، 100 مليون درهم مرصودة من أجل تعزيز هاذ التأمين وباش الناس تتشجع وباش الناس تمشي للدول اللي ما كانش تتمشي لها، خاصة فالتوجه ديال سيدنا الله ينصرو نحو الدول الإفريقية.

اليوم، هاذ التامين غادي يشمل 15 دولة إفريقية، هاذ التأمين الجديد اللي دارت، وهاذ الطريقة الجديدة من أجل تشجيع الصادرات نحو القارة الإفريقية غادي تمكننا من تغطية 7.5 مليار درهم إضافية من الصادرات المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي بن فقيه في 19 ثانية.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

غير واحد السؤال.

مزيان هاذ الشي اللي قلت السيد الوزير، وتيبان بأنكم حطيتو اليوم الأصبع على مكمن الخلل.

في القضية ديال التأمين، وفعلا هاذي مقاولات مواطنة وخاصها تكون مقاولات مواطنة، وإلا ما معنى أنه تكون عندنا شركات ديال التأمين كتحتكر هاذ السوق وما كتقدرش تأمن لنا هاذ التاجر وهاذ المصدر المغربي.

السؤال اللي بغيت نطرح معك، السيد الوزير، وأنتوما اليوم كوزير مكلف بالتجارة الخارجية، واش ما حانش الوقت اليوم أن نفكر في المسألة، ما هو المنتوج الذي خصنا نصدروه؟ واش كاين منتجات اللي كيخصها تتصدر على حالتها أو لا خصنا نعاودو النظر أن أي منتوج مغربي يحتاج إلى قيمة مضافة أنه تدار ليه القيمة المضافة فالبلاد عاد يخرج وهذا في حد ذاته..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير؟

[6] **O**rganisation de **C**oopération et de **D**éveloppement **É**conomiques.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

إن شاء الله السيد المستشار، مباشرة بعد يوم الأربعاء غنقدم، تحت الإشراف ديال السيد رئيس الحكومة، البرنامج ديال التجارة الخارجية، غادي نجي للبرلمان وغادي نعطيكم شروحات حول المضامين ديال البرنامج ديال التجارة الخارجية، واللي فيه عدد كبير من التقاطعات مع الاقتراحات ديالك.

بغيت نقول لك أنه هاذاك الشي ديال يمشيو وشركات التأمين ما كتعطيهمش التأمين، اليوم كاين شركة ديال إعادة التأمين وطنية واللي لجأت إلى شركة إعادة التأمين دولية من أجل ضمان أنه اللي مشى يدير التأمين ما يترفضش له الملف ديالو.

وعلى المستوى الإفريقي، غادي ندعمو الشركات التصديرية الوطنية باش تمشي وباش تعزز الصادرات ديالها في الأسواق الجديدة وفي الأسواق التقليدية كذلك، ومن خلال هاذ التأمين كنأمنو أنه في الجزء الأول أننا نحققو على الأقل واحد الرقم إضافي ديال 7.5 مليار درهم، كل درهم ديال التأمين غادي يعطينا 75 درهم ديال الصادرات إضافية، بمعنى هذا التأمين هو فقط مرحلة أولى ديال هاذ 100 مليون درهم، في انتظار أننا إيلا شفنا نتائج إن شاء الله متميزة، أن الناس تشجع وأن الناس تنخرط.

لأن هاذ الشي كله كاين برامج حكومية، كاين إرادة حكومية، ولكن خص القطاع الخاص ينخرط، المصدرين ينخرطو، المصدرين يتشجعو، يمشيو يأمنو، كاين تغيير، كاين حوايج جداد، ما خصناش نبقاو نعقلو على الصعوبات اللي كانت زمان.

اليوم، الحكومة عندها إرادة باش أنها تدفع بقطاع التجارة الخارجية، تدفع بالصادرات نحو الأمام، تدفع بالأرقام نحو الأمام، خص اللي ينخرط كذلك من القطاع الخاص، ويمشي نحو التوجه ديال بلادنا اللي هي 2 أولويات عندنا أو 3 الأولويات:

- نحافظو على الأسواق التقليدية؛
- التوجه نحو إفريقيا؛
- والتوجه كذلك نحو الدول العربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكرا على مساهمتكم القيمة معنا.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.